دكتور نبيل السمالوطي

أستاذ علم الاجتماع بجامعتي

الأزهر والأمام محمد بن سعود الإسلامية

دور الأسرة والجماعات الأولية في انحراف الأحداث

دراسة تقويمية لنظرية الاختلاط التفاضلي

الموزع :

دار المعرفة الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى
{ياأيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا
وقودها الناس والحجارة عليها ملائكة غلاظ شداد
لايعصون الله ماأمرهم ويفعلون مايؤمرون}

سورة التحريم آية رقم ٦

محتويات البحث

المقدمة

أولا : مشكلة البحث
ثانيا : أهميـة البحـث

بسم الله الرحمن الرحيم

مشكلة البحث:

تعددت المدارس والنظريات والاتجاهات في تفسير السلوك الاجرامي أو الانحراف السلوكي بشكل عام ، فهناك ***التفسيرات البيولوجية والعضوية*** ، والتي تفسر الانحراف في ضوء الخلل الوظيفي في أداء أجهزة الجسم واختلاف الأعضاء الاستراتيجية المسئولة عن السلوك كالجهاز العصبي والغدد الصماء وكيمياء المخ والخلل الكروموسومي والضعف العقلي(١)...وهناك ***التفسيرات السيكولوجية*** التي تناقش قضية الانحراف السلوكي والجريمة في ضوء اختلال وظائف الجهاز النفسي كإختلالات الإدراك والذاكرة والخيال والتفكير وفي ضوء الأمراض النفسية وأمراض الشخصية المختلفة وضعف الذكاء والصراعات الداخلية والعقد النفسية وضعف الأنا ..(٢)

وهناك ***التفسيرات الجغرافية*** التي تحاول تفسير الخلل السلوكي في ضوء عوامل السطح والمناخ والظروف الجغرافية . وهناك المدرسة الاجتماعية التي تحاول ربط الانحراف والجريمة بالمتغيرات الاجتماعية كالتربية وأنواع الجماعات التي يخالطها الشخص ونوعية سلوك الراشدين الذين يجدهم الشخص والقدوة ونوعية الأصدقاء وثقافة الحي والظروف الاقتصادية والهجرة والظروف المجتمعية - المحلية والعامة - والظروف الأسرية - تفكك - انحلال... والصراعات الأسرية وأنماط التربية والهجرة والبيئة المدرسية ونوعية السكن والمهنة والبطالة وتعاطي الخمور وأجهزة الاعلام كالكتب والصحافة والتلفزيون والسينما ... الخ (٣) وهناك الاتجاه التكاملي الذي يحاول التوفيق بين كل هذه الاتجاهات.

وقد طرحت عدة تصنيفات للمدارس والاتجاهات المطروحة في مجال تفسير السلوك الاجرامي وظواهر الجناح منها.

١ - ***تصنيف « مارتن هاسكل « M. Haskell و« لويس يابلونسكي» L..Yablonski(٤) وهم يصنفون الأطر التفسيرية للسلوك الانحرافي إلى :***

أ - إطار يرجـعـهـا إلى خـصـائص المذنب أو الجـانح ، أو إلى خصائص تتصل بطبيعة الثقافة الفرعية Subculture التي يعايشها المجرم . ويدخل في هذا النوع مجموعة كبيرة من المدارس والاتجاهات التفسيرية مثل النظريات التكوينية Constitutional theories ، والنفسية Psychological والثقافات الفرعية الانحرافية ، أو الانحراف الذي يتصل بثقافات فرعية Subcultural deviance

ب - أمـا النوع الثاني من الأطر التـفـسـيـرية طبـقـا لتـصـنيف « هاسكل» وزميله ، فإنها تتمثل في تلك النظريات التي حاولت تفسير الجريمة كاستجابه أو رد فعل لبعض الخصائص أو السياسات المجتمعية Societal attributes and policies وهنا يطرح أنصـار هذه الأطر تساؤلات مثل - لماذا ترتفع نسبة الجرائم داخل مجتمع محدد بالمقارنة بمجتمعات أخرى ؟ ولماذا ترتفع معدلات الجناح والجرائم لدى جماعات فرعية محددة بالمقارنة بجماعات أخرى داخل نفس المجتمع ؟ وتقع أغلب النظريات المجتمعية داخل النظريات السوسيولوجية واسعة النطاق أو النظريات الكبرى Macro sociological theories

٢ - *تصنيف « إدوين سوذرلانده و« دونالدكريس»* وقد صنفا المدارس التـفـسـيـرية للسلوك الاجرامي إلى خمسة (٥) وهى المدرسة التقليدية لعلم الجريمة والقانون الجنائي التي ظهرت في انجلترا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وأسسها« بكاريا» Bacaria سنة ١٧٦٤ وتقوم على الموازنة بين اللذة والألم وتنطلق من نظرية النفعية عند «بنتام »، والمدرسة الجغرافية وهى قريبة الشبه من مدرسة البيئة، وأهم روادها « كلت» و« جيري» وازدهرت في الفترة من ١٨٣٠-١٨٨٠ ، والمدرسة الاشتراكية التي اعتمد أنصارها على آراء « ماركس» Marx و« انجلز» Engels سنة ١٨٥٠ وركـزوا على ربط السلوك الاجـرامي بالعوامل الاقتصادية المادية ، والمدرسة التي تعتمد على أشخاص وهى ما أسماه « سوذرلاند» وزميله « المدارس النوعية الشخصية» ، وتختلف في تحديد عوامل الانحراف وخصائص المجرمين ، وقد حددها الباحثان بمدرسة « لومبروزو» C. Lombroso. الذي أبرز أهمية الخصائص

الولادية للمجرم ، ودوره في تهيئة الفرد للاجرام قسراً سنة ١٨٧٦، ومدرسة الضعف العقلي عند « جودار » H.H.Godar في دراسته عن « ظاهرة الضعف العقلي» (٦) ، والمدرسة السيكولوجية التي تستند إلى آراء « سيجموند فرويد» خاصة في مجال الشخصية والصراع النفسي واللاشعور والعقد النفسيه والاضطرابات العقلية وضعف الأنا . أما المدرسة الخامسة في نظر « سوزرلاند » فهي المدرسة الاجتماعية ، التي تضم مجموعة كبيرة من الآراء المتناقضة ، ولكنها تتفق حول رفض ربط الجريمة بمتغيرات بيولوجية أو عقلية أو نفسية خالصه ، وعلى أهمية ربط الانحراف الاجرامي بمتغيرات ثقافية واجتماعية أو بالبيئة الاجتماعية والظروف الاجتماعية الأسرية والاقتصادية والتربوية والسياسية... التي يعايشها الفرد. ومن أهم رواد هذه المدرسة «فون ليست » الباحث الألماني V. List والباحث البلجيكي « برنس» ، والباحث الهولندي « فان هاميل» والباحث الروسي « فونتسكي» (٧) وقد فند الباحث الفرنسي «تارد» Tard الذي كان معاصراً للومبروزو « الاتجاهات البيولوجية في تفسير الجريمة مركزا على التقليد أو المحاكاة كإطار مناسب وكاف في التفسير

وعلى الرغم من سيادة الاتجاه البيولوجي في تفسير الجريمة حتى عام ١٩١٥ في أمريكا كما يقول« سوزرلاند» ، فإن الاتجاهات البيئية بدأت في السيادة هناك بعد ١٩١٤ أي بعد نشر « جورنج C. Goring كتابه عن « المذنب الانجليزي» The English Convict. وبدأت الدراسات الاجتماعية تبرز بشكل كبير في تفسير الجريمة ، فقد كشف مسح أجري سنة ١٩٠١ في أمريكا أن علمي الاجرام والعقاب كانا من بين المقررات الأساسية في دراسات علم الاجتماع في جامعات أمريكا ، ويبرز الاهتمام بالتفسير الاجتماعي للجريمة من اهتمامات علماء الاجتماع بالجريمة كما تبدو من مقالات المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع بعد سنة ١٨٩٥ (٨)

وهناك سمات أساسية تميز دراسات المدرسة الاجتماعية ، أهمها ربط التغير في معدلات الجريمة وأنواعها بالتغير في التنظيم

الاجتماعي بأبعاده الأسرية والاقتصادية والسكانية والمهنية والطبقية والسياسية والتعليمية ... هذا إلى جانب ربط التحليل الاجتماعي للجريمة والجناح بالنظرية العامة للتعليم والتنشئة الاجتماعية ، واكتساب الثقافة، والتعليم بمعناه الواسع ، واكتساب القيم والاتجاهات المشكلة للسلوك والقدوة ، والجماعات الأولية ، والمحاكاة والدافعية ... وأهم رواد هذا الاتجاه «جون ديوي» J. Dewey و« جورج ميد» J. Mead و« تشارلس كولي » C. Cooly و«توماس» Thomas وأجمع هؤلاء ومعهم « سوزرلاند» وكريس» على أن عمليات التربية والتعليم هي المسئولة عن تشكيل السلوك الاجرامي وظاهرة الجناح.

ويشير « كريس » Cressey إلى أن الصراع اليوم في مجال تفسير السلوك الاجرامي يدور بين التفسيرين الاجتماعي والنفسي ، وهو يؤكد أنه يجب أخذ النوعين من العوامل في الاعتبار عند دراسة الانحراف والسلوك الاجرامي ، وهذا هو ماحاولت نظرية « سوزرلاند » تحقيقه في نظريته عن الاختلاط التفاضلي .Differencial Association فقد ***حاولت هذه النظرية أن تأخذ في الاعتبار بعدان أساسيان :***

أ – أثر الشخصية من حيث سماتها وخصائصها في تشكيل السلوك الاجرامي .

ب – أثر الثقافة ، سواء الثقافة العامة أو الفرعية في تشكيل السلوك الاجرامي .

ولاشك أن العديد من النظريات الاجتماعية والنفسية لم تستطع أن تحدد بدقة طبيعة العلاقة بين هذين العاملين ، ولا الوزن النسبي لكل منهما في صياغة السلوك الاجرامي . ولعل هذا هو ماحدا ببعض الدارسين مثل« لند سميث» A.R. Lind smith و« دنهام» H.W Dunham. إلى طرح مايشبه متصلا بين الشخصية والثقافة بحيث يقع كلا منهما على طرفي المتصل وتتراوح الدرجات بين الطرفين ، بحيث يكون على أحد الطرفين المريض النفسي، وعلى الطرف الآخر المريض الاجتماعي . وهنا تكون عوامل التربية الأسرية ونوعية الأصدقاء

والجماعات القرابية والأولية التي يخالطها الفرد ونوعية الثقافة الأسرية وثقافة الحي والثقافة الفرعية والعامه ، ونوعية الموجهات الفكرية والسلوكية (العقيدة) والقيم والأخلاق والدوافع المكتسبة وتصور الفرد للمجتمع والقانون والنظام والجماعة والآخرين ولذاته وحقوقه وواجباته... الخ هي العوامل الحاسمة في تشكيل وصياغة السلوك السوي والاجرامي على حد سواء .

وقد طرحت العديد من النظريات الاجتماعية - مثل نظرية التعزيز« ترسلر» (Tresler-1962) وهي في جوهرها نظرية في التعلم(٩) وهناك نظرية الانقياد أو الانحراف نحو ممارسة الانحراف أو الجريمة « ماتزا Matza (١٠) ، وهناك نظرية الاغتراب الاجتماعي « كلارنس جيفري » C. Jeffery(١١) وهناك نظرية الضوابط الداخلية والخارجية « ركلس» Reckless(١٢) ، وهناك نظرية الجماعة المرجعية «هاسكل» Haskell و«يابلونسكي» Yablonski(١٣) ، ونظرية « مناطق الجناح» «كليفورد شو» C.Show(١٤) ، ونظرية تفكك الأسرة أو البيت المتصدع« جلوك وجلوك» Glueck and Glueck ، ونظرية الفرصة« كلوارد» Cloward« أهلين» Ohlin في دراستهما عن الانحراف والفرصة ، وهناك نظرية روبرت ميرتون R.Merton حول الأهداف والوسائل والسلوك الانسحابي أو التمرد على الغايات أو على الوسائل أو تحول الوسائل إلى غايات . وقد تحدث عن الانومي Anomie كسبب أساس يفسر الانحراف ، وهي حالة من الانعدام النظامي De inistitutionalization للوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف وانعدام أخلاقية الوسائل أو افتقادها لخاصية الالزام ، أو لخصائص الانتشار والتكرار والأسبقية في توجيه السلوك وفي ضبطه.(١٥) . ويحاول طرح أشكال الانحراف ، في التخلي عن الأهداف، أو عن الوسائل ، أو عن كليهما أو الانسحاب Retreatism أو التمرد Rebelion (١٦).

وعلى الرغم من اتفاق هذه النظريات مع نظرية « إدوين سزرلاند » في التركيز على المتغيرات الاجتماعية وعلى الجماعات الأولية

والتنشئة الاجتماعية ، إلا أن نظرية المخالطة الفارقة هى أكثر النظريات ذيوعاً وأهمية في التراث أو أدبيات علم الاجتماع الجنائي، وأكثر النظريات تعرضا للفحص ومحاولة اخضاعها للدراسات الواقعية . ولم تظهر أية محاولة في مجال علم الاجتماع في مصر فيما نعلم لاخضاع هذه النظرية للاختبار الامبيريقي في الواقع بالشكل الذي قمنا به في هذه الدراسة . وهذا هوالهدف الأساسي لهذا البحث الحالي، حيث نحاول إختبار القضايا الثمان الأول من النظرية بالتطبيق على ظروف جماعة من الأحداث المنحرفين بمؤسسة صفط خالد بإتاي البارود حيث نحاول التعرف على طبيعة العوامل التي تتصل بالجماعات الأولية التي خالطها الأحداث ، والتي تلقوا خلالها توجهاتهم العقائدية والقيمية والأخلاقية والسلوكية والتي كونوا خلالها موقفهم من المجتمع والقانون والنظم والثقافة السائدة في المجتمع ومعايير الصواب والخطأ ، ومعرفة ماإذا كانت هناك فروق جوهرية بين جماعة الأحداث وجماعة الأسوياء المناظرين لهم فيما يتعلق بالجماعات الأولية - الأسرة - الأصدقاء - الجيران -الأقارب من حيث مدى وجود نماذج اجرامية ، أو شيوع الآراء المدعمة لانتهاك المعايير الاجتماعية أو القانونية ، وموقفها من الانحراف عن المعايير السائدة في المجتمع العام والمستمدة من الدين والقانون . وإذا كان الشخص يختلط بمجموعة من الجماعات ، بعضها منحرف وبعضها مؤيد للانحراف ، وبعضها ملتزم ومؤيد للالتزام بمعايير المجتمع - الدينية والقانونية ، فإن هذه العلاقات تتفاضل من حيث تكرارها واستمراريتها وأسبقيتها وعمقها ، وهى مفاهيم مستمده من قضايا النظرية وسوف أحددها في فقرة قادمة ، فسوف نحاول التعرف على طبيعة الجماعات التي عايشها الحدث، والتي عايشها الأسوياء، ومدى وجود اختلاف بينهما . وهذا يعني أن البحث الحالي يحاول الاجابة عن بعض التساؤلات التي استمدت من دراسة « سوزرلاند » و«كريس» والتي تفسر الانحراف أساسا بزيادة العلاقات مع المنحرفين على العلاقات المضادة للانحراف»(*) ، ويقصد بهذه العلاقات تلك التي تتم داخل جماعات أولية أو شخصية ، ويكون السؤال هنا: ***هل يعد السلوك المنحرف داخل***

هذه الجماعات ، سلوكا مرغوبًا فيه ، أم سلوك مستهجن منبوذ؟ ، وهل تشجع هذه الجماعات الأولية (جماعة الأسرة ، الأقارب ، الجيران ، الأصدقاء ، الترويح .... الخ)الحدث على الانحراف أم الالتزام بالقانون والنظام العام، ومبادئ الدين والأخلاق السائدة داخل المجتمع؟.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي الطبعة الثانية لهذا البحث الذي سبق نشره عام ١٩٨٤م تحت عنوان « الاختلاط التفاضلي وانحراف الأحداث - دراسة ميدانية مطبقة على مؤسسة صفط خالد» وقد حذفنا منه الجداول التفصيلية كما تم اختصار بعض الفقرات.

(*)ارجع إلى دراسة سوزرلاند وكريسي - الترجمة العربية سنة ١٩٦٨ص ٨١٠.

أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية الدراسة من أنها محاولة لاختبار نظرية سوزرلاند في الاختلاط التفاضلي ، وهى أشهر نظرية في علم الاجرام والاجتماع الجنائي في أمريكا منذ ظهورها في شكلها النهائي سنة١٩٤٧، وقد نالت اهتمام العديد من علماء الاجتماع والنفس والاجرام في تراث الغرب، كما سوف يتضح من عرضنا للدراسات السابقة ، وبذلت العديد من الجهود لاختبار النظرية ، ووصل الباحثون بشأنها إلى نتائج متباينة، ولم تظهر محاولة - فيما نعلم - لاختبارها في الدراسات الاجتماعية المصرية أو العربية عموما بالشكل الذي تقدمه هذه الدراسة . وقيمة هذه النظرية أنها نظرية في التعلم تحاول ربط الجريمة بمتغيرات سوسيولوجية متعددة كالأسرة والتنشئة الاجتماعية والجماعات الأولية والاتجاهات والقيم الاجتماعية والاختلاط بجماعات متغايرة متباينة ، وتحاول أن تربط بين الانحراف والاتصال الشخصي، والضبط الاجتماعي وهى لهذا تصبح نظرية تفسيرية ، يمكن أن يترتب عليها اجراءات إصلاحية وعلاجية ، وبالفعل - وكما سوف نرى من الدراسات السابقة -- فقد حاول بعض الدارسين اختبار هذه النظرية في أمريكا وأوربا بالتطبيق على مؤسسات علاجيه واصلاحية في مجال مواجهة الإدمان مثلا . وقد دراستنا هى محاولة لاختبار هذه النظرية بالتطبيق على قطاع من الواقع المصري وهو الأحداث المنحرفين من خلال إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية بمسفط خالد.

الفصل الأول
بناء النظرية والاطار النظري للبحث

الاطار النظري للبحث:

ارتبطت الجريمة في أدبيات علم الاجتماع بمتغيرات الامتثال والانحراف والضبط الاجتماعي بأساليبه المختلفة ومؤسساته المتنوعة ، ونوعية الرسمي وغير الرسمي، كما ارتبطت بعمليات التنشئة الاجتماعية والتربية . والمستعرض للتراث النظري يدرك أن هناك تناقضا واضحا بين النظريات الكبرى فيما يتعلق بتفسير الانحراف والسلوك الاجرامي ، فعلى الرغم من إدراك المنظرين لأهمية العمليات والنظم والتنظيمات والثقافة كأبعاد هامة في التفسير ، إلا أن هناك تناقضا بين أنصار الاتجاه الوظيفي أو علم الاجتماع الغربي، وأنصار الاتجاه المادي الجدلي أو المادية التاريخية ، من حيث إبراز الأبعاد والعوامل والنظم المسئولة عن التفسير ، فأنصار الاتجاهات الوضعية والوظيفية يربطون الجرائم بخلل في وظائف النظم الأسرية أو التربوية أو البناءات النفسية والبيولوجية ، في حين أن أنصار الاتجاهات الراديكالية يربطونها بخلل في بنائات القوى والاقتصاد وبأبعاد سياسية وبمصادر الصراع ومجالاته المختلفة ، اعتباراً من الصراع الأسري وصراع الأجيال والقيم ، إلى صراع القوى والطبقات والمجتمعات . ***وما يهمنا هنا ابراز نظرية « إدوين سوزرلاند»*** C.E.Sutherland التي تعد امتداداً للاتجاه المناقض للاتجاه البيولوجي والذي يحاول تحليل الانحراف والجريمة في ضوء عوامل ثقافية واجتماعية ، وهذا الاتجاه يمكن ارجاعه إلى العديد من الدارسين خلال القرن التاسع عشر مثل الباحث الألماني «فون ليست » V. List والبلجيكي « برنس» Prince ، والهولندي « فان هاميل» والروسي « فونتسك» ويعد« جبرائيل تارد» G. Tard رائد هذه الاتجاه لأنه عاصر « لومبروزو» واهتم بتفنيد التفسير البيولوجي للانحراف وإبراز عامل المحاكاه كاطار اجتماعي ثقافي مناسب للتفسير (١٧) . وعلى الرغم من تأثر المشتغلين بعلم الاجتماع في أمريكا - تماما مثل الأوربيين- بأفكار وآراء« لومبروزو» البيولوجية حول تفسير الاجرام حتى

عام ١٩١٥، فإن نشر « جورنج » لدراسته أدت إلى تحول كبير في الفكر الأمريكي في اتجاه التأكيد على العوامل البيئية في تفسير الجريمة .. وأهم ملامح المدرسة الاجتماعية في تفسير الجريمة يتمثل في أمرين أساسيين هما :(١٨)

أولا : ربط الجريمة ومعدلاتها وتغير نوعها ونسبتها بالتنظيم الاجتماعي وعناصره ومكوناته وحركته واتجاهات التغير فيها ، وهنا ربطت الجريمة بالنظم الاجتماعية وخصائص وتوزيعات السكان والصراع الثقافي والعمليات الاجتماعية كالمنافسة ، والبناء الطبقي والاتجاهات السياسية والدينية السائدة ، والعوامل الاقتصادية مثل توزيع الثروة والدخل والتوظيف.....

ثانيا : التركيز على العمليات التي تصوغ الشخصية الاجرامية ، وهنا أصبح التركيز على النظرية العامة في التربية والتعليم الاجتماعي ، وظهرت أهمية مفاهيم كالتنافس والتقليد والتعويض والعدوان والحرمان ، وهنا ظهر الاهتمام بعلم النفس الاجتماعي كما يتضح من آراء « جون ديوي » ، و« جورج ميد » « تشارلس كولي » و«توماس». .. وأصبح السلوك الاجرامي في فكر المشتغلين بعلوم الاجتماع ، سلوك متعلم تماما مثل أي سلوك سوي ، وما هو مختلف ليس عمليات التعلم أو اجراءاته ، ولكن مضامين التعليم . ويشير « سوزرلاند » و« كريس» إلى أن الخلاف الموجود في علم الاجرام داخل أمريكا هو بين المدرسة النفسية التي يركز أنصارها على المرض النفسي والشخصية المريضة ، والمدرسة الاجتماعية التي يركز أنصارها على الثقافة العامة والخاصة والفرعية التي تشكل سلوك الفرد، وبشكل عام فإن متصل الثقافة – الشخصية هو الذي يحكم فكر أغلب المشتغلين بعلم الاجرام في أمريكا ، فالاجتماعيون يؤكدون على أهمية السمات النفسية في تفسير الانحراف أو السلوك الاجرامي ، كما أن أعضاء المدرسة النفسية يؤكدون أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية ، ويكمن الخلاف في نقاط التركيز . وكما يشير« سوزرلاند » فإن هناك اختلافا كبيرا حول المدى الذي تبرز فيه الشخصية والثقافة في النظريات الاجرامية »(١٩) وقد صنف بعض أعضاء

المدرستين - الاجتماعية والنفسية - المجرمين على أساس أن فئة منهم ترجع إلى الشخصية ، والأخرى إلى الثقافة ، وقد أوضح كل من «لندسميث» و« دنكان » أن المجرمين يعكسان نموذجا من الشخصية والثقافة كبديلين ، فإذا كانت الثقافة كسبب ٠ر٠٪ كانت الثقافة كسبب ١٠٠٪ ، ثم تتدرج النسب إلى العكس تماما. وهذا يعني أنه يوجد في طرف مريض النفس الذي تعبر جريمته عن قيم فردية وموجهات شخصية لاعلاقة لها بالثقافة ، ويوجد في الطرف الآخر المجرم الاجتماعي الذي يعكس خصائص ثقافته الفرعية الأسرية أو الحي أو الرفقة ... الخ التي هى في جوهرها ثقافة منحرفة ولاشك أن هناك جوانب من الشخصية ترتبط بالواقع الاجتماعي والثقافي للفرد وبتاريخه ونماذج تربيته ، وحتى بعض التصورات السيكولوجية عن الانحراف مثل تصور « جون بولبي» عن الحرمان الأموي Moternal Deprivation كأساس تفسيري مناسب للانحراف أو الجناح على اعتبار أن الأم تقوم في الطفولة المبكرة بدور شخصية الطفل وضميره ، فهى التي تمهده للتخلي عن بعض رغباته ويؤجل اشباعها ويقيم علاقات مقبوله مع الآخرين ، وتهيئ الطفل لاستدماج المعايير حتى يصبح الضمير داخل نفس الطفل ذاته ، حتى هذا التفسير يأخذ بفكرة الاستدماج الثقافي ويتضمن أبعاداً اجتماعية في تفسير الانحراف ، فتشخيص المنحرف أو المجرم بأنه الذي يتسم بسيطرة الذات والضمير على الواقع ، والعاجز عن الخروج خارج ذواتهم ، وعدم الاهتمام بالآخرين وعدم القدرة على الارتباط بهم عاطفيا ، هو تشخيص يركز على مجموعة من السمات ترجع إلى عوامل ثقافية واجتماعية وتتصل بأساليب ومضامين التنشئة الاجتماعية ، وهكذا تتفاعل الثقافة والشخصية في افراز الانحراف والشواذ معا .(٢٠) وهذا الأمر ينطبق على نتائج بحث «شلدون واليانور جلوك » الذي كشف عن أن أمهات الجانحين كانوا « أقل اهتماما وأكثر عدوانية ونبذا لأطفالهم» ونفس الشيء ينطبق على الآباء .

وتبرز أثر التربية الأسرية وهى عملية اجتماعية في كثير من آراء أنصار المدرسة النفسية خاصة أنصار التحليل النفسي. فخصائص الجانحين عند « ايفي بنت» والتي تتمثل في افتقاد الخجل والشعور بالذنب ، وعدم الرغبة في اصلاح سلوكهم ، والاندفاعية والعجز عن التحكم في دوافعهم وتأجيل اشباع رغباتهم ... الخ ترجع إلى عوامل تربوية أدت إلى اختلال قيمهم ومعاييرهم وأحكامهم الأخلاقية(٢١) فعدم الاتساق في تربية الطفل تؤدي إلى عدم الاتساق في قيمهم وبالتالي في سلوكهم وتعاملهم مع واقعهم الاجتماعي والثقافي(٢٢)

ويشير « سوزرلاند» و« كريسي» إلى أن هناك اتجاها أطلق عليه نظرية العامل المضاعف ، فالجريمة تعد محصلة لعوامل كثيرة لايمكن أن تنظمها فروض تتحول لنظريات امبيريقية لها سمة العمومية ، فالواقع أنه لايمكن إيجاد نظرية علمية عامه للسلوك الاجرامي ، فالجريمة ظاهرة تفسر في كل حالة على حدة ، من خلال معرفة العوامل المؤدية لكل حاله وأساليب تفاعل هذه العوامل . ويعد« وليم هيلي» من أكبر المناصرين لهذه النظرية ، التي تعد رفضا تاما لكل أنواع الحتمية والتعميم في مجال تفسير الجريمة (٢٣) فهناك على الأقل عامل أو أكثر يعد جوهريا في ارتكاب جرائم معينة ، كما أن هناك سبعة أو أكثر من العوامل الجانبية أو الصغيره.

ويشير« سوزرلاند» و« كريسي» إلى أن هذه الدراسة للحالات الفردية يتطلب استخدام نظرية العامل المضاعف ، أما إذا كان التركيز على التغير في معدلات ونسب الجرائم من مجتمع لآخر أو من فترة زمنية لأخرى ، فالبحث يجب أن يركز على الظروف التي ترتبط احصائيا بالتغير في المعدلات والنسب، وهذا ماستخدمه « وليم اجبرن » في دراسته حول « العوامل المرتبطة باختلاف الجرائم في المدن الأمريكية » ودافع «ركلس» عن هذا الأسلوب الذي أطلق عليه أسم « الطريقة الاكتوارية » (٢٤) وقد وجه «البرت كوهين » نقدا موضوعيا ومنهجيا لنظرية العامل المضاعف .

ويشير « سوزرلاند » إلى أنه كي يصبح هناك علم للاجرام لابد من تنظيم وتماسك المجموعة المتنافرة التي يطلق عليها « العوامل المضاعفة » من خلال نظرية تفسيرية يكون لها نفس خواص التفسير العلمي في مختلف ميادين الدراسة التجريبية . وهذا يعني توضيح الظروف التي تدور مع الجريمة وجوداً وعدماً(٢٥).

وكي نعرض قضايا نظرية « سوزرلاند » في المخالطة الفارقة وهي التي سوف نحاول إخضاعها للاختبار الامبيريقي بالتطبيق على عينتين - إحداهما من المنحرفين الصغار المودعين في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية بموجب حكم قضائي، والأخرى من الأشخاص العاديين في المجتمع . يجب أن نشير إلى أن «سوزرلاند» يميز بين نوعين من التفسير العلمي المتعلق بالسلوك الاجرامي ، يتصل الأول بواقع العمليات التي تجري وقت حدوث الجريمة ، ويتصل الثاني بواقع العمليات التي تتم في التاريخ السابق للجرم . ويطلق على التفسير الأول - التفسير الميكانيكي أو الموقفي أو الحركي ، ويطلق على الثاني التفسير التاريخي أو التكويني Genetic. وإذا كان التفسير الميكانيكي يتصل بالموقف الموضوعي الذي هيأ لوقوع الجريمة ، فإن التفسير التاريخي أو التكويني هو الذي يحدد العوامل التي ساهمت ثقافيا وشخصيا في تكوين الشخص وفي تحديده وتفسيره هو للموقف الذي تتم فيه الجريمة . ويعرض « سوزرلاند » نظريته على أنها تفسير تاريخي تكويني، ويعدها محاولة تتطلب الفحص من خلال دراسات واقعية . ويمكن إيجاز قضاياها -كما عبر عنها « سوزرلاند » وهي العمليات التي تؤدي بشخص معين إلى أن يسلك سلوكا اجراميا ، فيما يلي:(٢٦)

أولا: يعد السلوك الاجرامي سلوكًا مكتسبا أو متعلما ، وهذا ينفي فكرة وراثة السلوك الاجرامي ، يقول« سوزرلاند» أن « الشخص الذي لم يدرب على الجريمة لايبدع سلوكا اجراميا ، تماما كالشخص الذي لم يتدرب على الميكانيكا لايستطيع أن يخترع في مجال الميكانيكا .»

ثانيا : يتم تعلم السلوك الاجرامي من خلال الاختلاط بأشخاص آخرين من خلال عملية إتصال . ويتضمن الاتصال القول أو المحادثة ،

والاشارات ، والحركات.

ثالثا : يتم تعلم الجزء الأساسي للسلوك الاجرامي داخل جماعات الأشخاص ذات العلاقة الودية أو الحميمة ، وهذا يؤكد أهمية الجماعات الأولية في تعلم السلوك الاجرامي ونفي الأثر الكبير لوسائل الاتصال العامة- كالسينما والصحف والتلفزيون - وإذا كان لها دور فهو دور محدود للغاية في نشر السلوك الاجرامي.

رابعا: عندما يتم تعلم السلوك الاجرامي ، نجد أن عملية التعليم تتضمن شقين وهما:

أ - يتمثل الشق الأول في تعلم فن إرتكاب الجريمة الذي قد يكون بسيطا وقد يكون في غاية التعقيد.

ب - ويتمثل الشق الثاني تعلم الاتجاهات والدوافع والميول الاجرامية وأساليب التصرف وأساليب تبرير التصرف العدواني.

خامسا: يتم تعلم الاتجاه وتكوين الدوافع والميول من خلال تحديد الموقف من النصوص القانونية ، من حيث النظر إليها على أنها مناسبة أو غير مناسبه ، عادلة أو غير عادلة ، يجب الالتزام بها أم يجب انتهاكها وتخطيها . فقد يحبذ المخالطين بالشخص الالتزام بهذه النصوص، وقد يحبذوا انتهاكها وعدم مراعاتها . كذلك فقد تختلف الآراء تجاه النصوص داخل نفس الجماعات الأولية التي يخالطها الشخص - كما هو الحال داخل المجتمع الأمريكي على حد قول« سوزرلاند» و« كريسي» وهنا يحدث مايطلق عليه الصراع الثقافي حول نصوص القوانين.(٢٧)

سادسا: ينحرف الشخص حين ترجح له كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي تحبذ الالتزام والتقيد بها . وهذا هو مبدأ العلاقة التفاضلية التي تشير إلى أن كل من العلاقات الاجرامية ، والعلاقات المقاومة للاجرام يوجدان معا في حياة الشخص. ويصبح الشخص مجرما نتيجة اتصاله بنماذج اجرامية من جهة ، وانعزاله عن النماذج المقاومة للاجرام من جهة أخرى . وهذه الفرضية مبنية على تشرب الفرد لثقافة مجتمعه بالضرورة . وهذا يعني أن العلاقة - التي

يطلق عليها «سوزرلاند» العلاقة المحايدة : أي التي لاترتبط بالموقف من القانون والسلوك السوي أو المنحرف مثل تنظيف الأسنان مثلا، ليس لها أثر سلبي أو ايجابي على السلوك الاجرامي، وكل دوره هنا ينحصر في شغل وقت الشخص حتى يبعده عن الانخراط في علاقة اجرامية (٢٨).

سابعا: قد تختلف العلاقات التفاضلية في تكرارها واستمرارها وأسبقيتها وعمقها ، ويرى «سوزرلاند» و«كريسي» أن التكرار والاستمرار بالنسبة للعلاقات الاجرامية أو السوية أمر واضح ، أما مايحتاج لتوضيح فهو الأسبقية والعمق . ويقصد بالأسبقية هنا الأسبقية الزمنية . بمعنى موقف الجماعات الأولية التي يتصل بها الطفل في طفولته المبكرة من السلوك والقوانين والجريمة ، فأثر الجماعات الأولية التي يختلط بها الطفل في طفولته الباكرة أقوى وأدوم . ويشير «سوزرلاند» إلى« أن هذا الاتجاه بالنسبة للأسبقية لم يثبت وجوده بشكل واضح » (٢٩) وإنما تبدو أهميته من خلال تأثير الأسبقية على الشخص عندما يقف موقف الإختيار . أما بالنسبة لمفهوم عمق العلاقة فالمقصود بها المكانه التي تحتلها الجماعة المؤيده للاجرام أو المقاومه له عند الطفل أو الشخص المتعلم ، ورد فعله العاطفي إزاء ها . ويشير « سوزرلاند» و«كريسي» إلى « أن تكرار واستمرار وأسبقية وعمق العلاقات يجب أن يحدد بأسلوب كمي إذا أردنا وصفا دقيقا للسلوك الاجرامي لشخص ما كما يتعين الوصول إلى معدلات رياضية لها »وهو يعترف بصعوبة هذا التحديد الكمي وأن هذه الصيغ الرياضية لم توجد بعد.(٣٠)

ثامنا : تتضمن عملية تعلم السلوك الاجرامي عن طريق الاتصال بالنماذج الاجرامية والمعادية للاجرام ، كل الآليات التي يتضمنها أي نوع من أنواع التعلم . وهذا يعني أن تعلم السلوك الاجرامي لايقف عند حد مجرد المحاكاة أو التقليد بالمعنى البسيط، وإنما يتضمن تكوين الاتجاهات والدوافع وتعلم الأساليب وفن ارتكاب الجريمة، والموقف من المجتمع والقانون...الخ.

تاسعا: لاتعد هذه قضية رئيسية في النظرية لأنها تشير إلى أن السلوك الاجرامي والسلوك السوي يعبران عن حاجات وقيم عامة . وهذا

يعني أن هذه الحاجات والقيم العامة لاتفسر السلوك الاجرامي ، طالما أنهما يفسران كذلك السلوك السوي الملتزم . ويضرب « سوزرلاند» مثالا على هذا بأن اللصوص والعمال الشرفاء يسعون إلى الحصول على المال وهو يشير إلى أن محاولات بعض العلماء تفسير السلوك الاجرامي من خلال قيم ودوافع عامه كالحصول على السعادة أو مركز اجتماعي أو المال، أو من خلال الرجوع للحرمان... ليست لها أية قيمة طالما أنها تفسر كذلك السلوك السوي . وفي موضع يؤكد « سوزرلاند» و« كريس» أن علاقات الفرد تتحدد داخل الاطار العام للتنظيم الاجتماعي ، « فالطفل ينشأ داخل أسرة ، ولاشك أن محل اقامة الأسرة له أثره على التشكيل الثقافي للطفل في اتجاه السواء أو الانحراف . ويتحدد محل الاقامة في العديد من الحالات من خلال دخل الأسرة ، وهكذا ترتبط نسبة الانحراف بالدخل والقيمة الايجارية للمنازل وطبيعة الحي (٣١) ولهذا فقد وضعنا تساؤلا حول مدى وجود فروق جوهرية بين جماعة المنحرفين والأسوياء من حيث الدخل العام للأسرة ، والمصروف الشخصي للشخص.

ويشير« سوزرلاند» إلى أنه إذا كان من الممكن صياغة نظريات اجتماعية تفسر السلوك الاجرامي في مجتمع ما ، أو جماعة ما ، فإن الأهم هو معرفة وتفسير التغير في معدلات الجريمة وفي نوعيتها ، واجراء مقارنات بين معدلات الجريمة داخل مجتمعات متعددة ، أو داخل مجتمع واحد على مدى فترات زمنية مختلفة . وهو يرى أنه لايكفي القول بأن ارتفاع معدلات الجرائم ترجع إلى سوء التنظيم الاجتماعي ، فهذا المصطلح غير معبر على الاطلاق ، ويفضل أن يحل محله اصطلاح « التنظيم الاجتماعي التفاضلي» . ويفسر هذا التفاضل بأن الجريمة تعكس طبيعة التنظيم الاجتماعي للجماعة . ومعظم الجماعات تعكس توجهات سوية ، وأخرى اجرامية. وهنا يكون معدل أو نسبة الجريمة تعبيرا عن طبيعة التنظيم التفاضلي للجماعة (٣٢) Differential Social Organization وهو يحاول ربط الجريمة بالتفكك الاجتماعي وعمليات التحضر وما يصاحبه من صراع ثقافي وتعدد الجماعات والقيم والاتجاهات والادوار ، وعمق المنافسة والحراك الاجتماعي والبعد عن

التجانس وظهور ما أطلق عليه « الأيديولوجية الفردية » التي تنسجم منطقيا وعقليا مع « الأيديولوجية الاجرامية » . وهذا هو مايفسر انخفاض نسب الجرائم في المجتمعات البدائية والقروية والبسيطة ، وارتفاعها في المجتمعات المتحضرة الغربية . ولعل الأغرب أن الشخص في المجتمعات المعقدة يمكن أن يكون عضوا في جماعة اجرامية ، وجماعة خيرية مكافحة للجريمة . ويضرب مثالا على هذا بالأشخاص الذين اقترفوا جرائم الصفوه أو الياقات البيضاء ، الذين ينتمون لعضوية جمعيات خيرية محاربة للانحراف. وهذا التنظيم التفاضلي هو الذي يفسر - في نظر «سوزرلاند» و« كريسي » ارتفاع معدلات الجرائم. وهما يؤكدان أن الثورة الصناعية والتوجهات الديموقراطية والفردية أدت إلى تغير في الضوابط الاجتماعية نتيجة لزيادة معدلات التفاعل ، وزيادة المنافسة وتحول الثروة إلى هدف ، وتعقد النظام الطبقي ، واهمال الضمان الاجتماعي ، وضعف آليات الضبط التقليدية ، وتحول هذه الآليات نحو القانون الذي يعد ضعيفا ويسيطر عليه رجال الأعمال والصفوات الاقتصادية والسياسية ، وهناك الفساد والرشوة والرأسمالية والفردية والتنافس والصراع...الخ (٣٣)

وإذا كان «سوزرلاند» ، « كريسي» يرون أن الصراع الآن بين المدرسة الاجتماعية والمدرسة النفسية (٣٤) إلا أن تفسيرهما للسلوك الاجرامي من خلال نظرية المخالطة الفارقة ، يعكس تأثرا واضحا بالتوجهات النفسية في تفسير الجريمة . فالمدرسة النفسية كما يؤكدان قد أخذت في الاعتبار الاضطرابات العاطفية التي تحدث من خلال الاتصال الاجتماعي ، وأهمية التربية وأساليب التعامل مع مشكلات الحرمان وعقدة أوديب . وبعيدا عن المتطرفين من أنصار المدرسة النفسية الذين يؤكدون أن «طرازا معينًا من الشخصية حتى عندما يكون بعيداً تماما عن الثقافة الاجرامية ، سوف يسلك سلوكا اجراميا بغض النظر عن المواقف الاجتماعية ، أقول بعيداً عن هذا التطرف السيكولوجي ، فإن التأكيد على الطفولة المبكرة ، وأهمية العمليات التربوية وآليات التعليم ومضامينه ودور التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها ، هو قدر

مشترك بين النظرية النفسية والاجتماعية . ويكمن الخلاف في نقاط التركيز ومداخل الدراسة . فنظرية «سوزرلاند» تتفق مع نظرية « إيكهورن » في إبراز أهمية المخالطين سواء من الأصدقاء أو صحبة السوء أو الجيران أو جماعات الشارع عند دراسة الانحراف ، ولكن من منطلقات متناقضة ، فإذا كان «سوزرلاند» يؤكد اكتساب الانحراف أو تعلمه ، فإن « ايكهورن» يتحدث عما يطلق عليه « الجناح الكامن » Latent Delinquency (٣٥) فالتربية الأسرية الأولى ، وخاصة في بداية تشكيل الحياة الوجدانية للطفل داخل أسرته ، خاصة عندما تكون التربية عقابية قاسية ضاغطة مسببة للشعور بالحرمان ، تترك أثرا في نفسه ، وهو العامل الكامن ، وهنا تلعب الصحبة السيئة وجماعات الشوارع أو النواصي أو الجيران أو الأقارب دوراً في تحويل هذا الجناح الكامن إلى جناح ظاهر ملموس. وفي الوقت الذي يعد «سوزرلاند» الجماعات الأولية الانحرافية سببا في نقل عدوى الانحراف إلى الأحداث من خلال آليات التعليم المباشر وغير المباشر ومختلف عمليات نقل الثقافة، فإن « إيكهورن» لايعد هذه الجماعات سببا في الانحراف، وهو يستخدم مفهوم الانتقال Transfere. فالجانح « يكرر في علاقته بمجتمعه ، علاقات حياته الوجدانية الأولى التي تتسم بالعقابية والقسوة والحرمان»(٣٦) وعلى الرغم من تركيز كل من «سوزرلاند» و« كيت فريلاندر » على العلاقات الأسرية والتنشئة الاجتماعية ، إلا أن مداخل أو منطلقات الدراسة تختلف ، فهي سوسيولوجية عند الأول ، وسيكولوجية عند الثاني لأنها تربط الانحراف بالحرمان من الأم والعيش داخل مؤسسات أو أسر بديلة ، وتغير خصائص الراشدين المخالطين بالحدث ، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الأنا وعدم القدرة على تحمل الاحباط أو مواجهة التوتر واللجوء إلى الأنشطة الشهوية والمحظورات بما فيها العدوان (٣٧) وهذا ماتؤكده « أنا فرويد» التي تركز على أهمية علاقة الأم بالطفل في السنة الأولى التي يتم فيها الانتقال من النرجسية الأولية إلى حب الموضوع . فالجناح يتسمون في نظرها بغياب الأم أو إهمالها في إشباع حاجات الطفل ، أو فقدانها للاتزان الانفعالي .

وهذا مايؤدي إلى استمرار النرجسية وضعف وسطحية العلاقة بالآخرين والتقلب الانفعالي والتعطش للحب وعدم القدرة على التكيف الاجتماعي(٣٨).

وقد أكد العديد من الباحثين مثل « ستيفاني» وايناسير (*) وميدلان على الوسط الاجتماعي الخاص بالفرد وأثره على سلوكه وهو أمر يتفق إلى حد كبير مع النظرية التي نحن بصدد اختبارها بالتطبيق على الأحداث المنحرفين . وبشكل عام فإن النظرية تتفق في عمومها مع العديد من النظريات النفسية والاجتماعية والتربوية في تفسير السلوك الاجرامي.

وهكذا تتمثل مشكلة البحث في اختبار القضايا الأساسية لنظرية الاختلاط التفاضلي لـ«سوزرلاند» في صورتها الأخيرة التي وضعت عليه في كتابه « مبادئ علم الاجرام » سنة ١٩٤٧ . وتتمثل المشكلة في محاولة الاجابة عن مجموعة من التساؤلات المستمدة من قضايا النظرية وهى في صياغتها الأولية على النحو التالي:

- في مقابل القضية الأولى من النظرية يطرح السؤال التالي : هل تعلم الحدث وتدرب على السلوك الاجرامي من أحد المخالطين من أعضاء جماعاته الأولية ؟.
- وفي مقابلة القضية الثانية تطرح سؤالا يرتبط بالسابق وهو هل تعلم الحدث المنحرف أساليب الانحراف من خلال اتصاله بأفراد الجماعات الأولية؟
- وفي مقابل القضية الثالثة نطرح سؤالا حول أعضاء الجماعات الأولية للحدث المنحرف وهل سبق القبض على أحدهم في جريمة معينة؟

(*) ارجع إلى جلال ثروت : الظاهرة الاجرامية : دراسة في علم الاجرام والعقاب، مؤسسة الثقافة الجامعية بالأسكندرية ١٩٨٣ص١٣٢، ١٣٣.

- وفي مقابل القضية الرابعة والثامنة في النظرية نطرح السؤال التالي وهو: هل تعلم الحدث المنحرف فن ارتكاب الجريمة والميول والسلوك الاجرامي وأساليب تبريره داخل جماعات الأسرة والأقارب والجيران والأصدقاء؟
- وفي مقابل القضية الخامسة في النظرية نطرح سؤالا حول موقف أعضاء الجماعات الأولية المخالطة للحدث من القانون والقيم السائدة في المجتمع ، هل يرون أنها تحقق العدالة وواجبة الاحترام ، أم أنها ظالمة يجب انتهاكها والخروج عليها؟ وإذا كان هناك صراع ثقافي ؟ فأي الجماعات أقوى من منظور تاثيرها على الفرد؟
- وفي مقابل القضية السادسة للنظرية نطرح السؤال التالي وهو هل يعتقد الجانحون أن أغلب أفراد جماعاتهم الأولية خاصة المباشرين (كالأب والأم والاخوة ..) يحبذون انتهاك القوانين؟ وأن العكس صحيح بالنسبة للأسوياء؟ .
- وفي مقابل القضية السابعة للنظرية نطرح سؤالا حول موقف الجماعات الأولية التي تتسم بالتكرار والاستمرار والأسبقية والعمق (طبقا للتحديدات الواردة في نظرية « سوزرلاند » من القانون وممارسة الانحراف؟

ويتضح للقارئ فوراً التداخل الكبير بين قضايا النظرية ، وبالتالي بين التساؤلات البحثية التي تحاول طرح النظرية أمام اختبار عملي لها بالتطبيق على جماعة جناح وجماعة أسوياء ، فالمشكلة هي محاولة التعرف على صدق النظرية في تفسير انحراف جناح الأحداث في دراستنا الحالية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة في مجال فحص وتقويم نظرية الاختلاط التفاضلي

أولا : مقدمة حول الدراسات التي أجريت في مجال النظرية.

ثانيا : دراسة « برجس » ، و« إيكرز».

ثالثا : دراسة « دي فلير» ، و« كويني»

رابعا: دراسة « آدمز»

خامسا: دراسة « فولكمان » ، « كريس»

سادسا : دراسات « أندروز »

سابعا: دراسة « جنسن»

ثامنا : موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة .

الدراسات السابقة حول سوزرلاند ونظريته في الاختلاط التفاضلي:

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية حول أسباب وعوامل ظاهرة الجناح ، يكفي أن نشير إلى دراسة « هيرشي» Hirchi ١٩٦٩ والتي طبقها على مجموعة من الذكور الحضريين ، والتي كشفت نتائجها عن تأييد كامل للقضايا المتضمنة في نظريته المتعلقة بالضبط Control theory (٣٩) وقد قام بعض الباحثين بمحاولة توضيح مدى انطباق نتائج دراسة « هيرشي» على عينة من الريفيين ، ولهذا طلبوا من عينة من تلاميذ المدارس الذكور والاناث من الصف السادس حتى الثاني عشر أن يجيبوا على استبيان للجناح يقوم على التقرير الذاتي Seif report delinquency questionaire وقد تضمن الاستبيان مجموعة من الفقرات التي استخدمها « هيرشي» لاختبار قضايا نظريته في الضبط . وتتصل هذه الفقرات بمؤشرات حول:

١ - ***الارتباط بالوالدين وبالمدرسة***

Attachment to parents and School

٢ - ***الالتزام واتباع المعتقدات والأنشطة التقليدية السائدة***

Commitment to and involvement in conventional activities and beliefs

وقد كشفت الدراسة عن أن هناك ارتباطا عاليا بين هذين المؤشرين وبين الانخراط في الجناح أو ممارسة الانحراف بين المفحوصين الريفيين بنفس القدر الذي خرج به « هيرشي» من دراسته للذكور الحضريين (٤٠) . غير أن دراسة الباحثين كشفت عن وجود اختلاف عن دراسة « هيرشي» في بعض النقاط . فقد كشفت دراسة « هيرشي» عن أن هناك ارتباطا ايجابيا بين الارتباط بالنظراء Peers أو الأصدقاء وبين الارتباط بالوالدين ، وأن هناك ارتباطا سلبيا بين الارتباط بالأصدقاء وبين التورط في الانحراف المبلغ Reported delinquent involvement

فقد كشفت الدراسة اللاحقة عن أن الانتماء أو الارتباط بالوالدين أمر مستقل إحصائيا Orthogonal عن الارتباط بالوالدين ، كما كشفت عن أن هناك علاقة ايجابية بين الارتباط بالأصدقاء وبين التورط في الانحراف(٤١).

ويشير « ميشيل هيندلانج» M.J. Hindlang إلى أن عدم الربط بين الاتجاهات النظرية الكبرى بالجهود البحثية الكبرى في مجال الجناح يعد معوقًا هاما لفهم ظاهرة الجناح ، ولكن مع نشر دراسة « هيرشي» حول « أسباب الجناح» سنة١٩٦٩ حدث انقلاب كبير في الاتجاه الذي ساد لمدة عشرين سنة قبله في علم الاجرام ، حيث حقق الربط بين النظرية والبحث ، من خلال أبحاثه الواقعية التي دعمت نظريته . وهذا يعني أنه قام باختبار نظريته امبيريقيا ، وبالتالي أخضع مفاهيمها لتحديدات اجرائية Operationalized جعل غيره من الباحثين قادرًا على اعادة اختبارها في الواقع وفي بيئات مختلفة ، وهذا هو المدخل الصحيح - مدخل النظرية المتفاعلة مع البحث الواقعي Theory-Research approach(٤٢).

وقد تعرضت نظرية الاختلاط التفاضلي للعديد من الاختبارات والدراسات الواقعية ، فهناك دراسة « جيمس شورت» J. F. Short بعنوان« الاختلاط التفاضلي كفرض» مشكلات الاختبار الامبيريقي»(٤٣) سنة ١٩٦٥، وهناك دراسة «هنري ماك كي » H.D. Mckay حول « الاختلاط التفاضلي ومنع الجريمة : مشكلات الاستخدام » (٤٤) سنة ١٩٦٠ ، وهناك دراسة « البرت ريس » A. Reiss، و« لويس رودز » A. Lewis Rhodes» بعنوان « اختبار إمبيريقي لنظرية الاختلاط التفاضلي » (٤٥) سنة ١٩٦٤ وهناك دراسة « هاروين فوس» H.L.Voss بعنوان « الاختلاط التفاضلي وسلوك الجناح المبلغ عنه » سنة ١٩٦٤(٤٦) وهناك دراسة «س.ر.جيفري» C.R. Jeffery بعنوان « السلوك الاجرامي ونظرية التعلم » سنة ١٩٦٥(٤٧) . وهناك دراسة « ريتا فولكمان » و« دونالد كريسي» بعنوان « الاختلاط التفاضلي واعادة تأهيل مدمني المخدرات» سنة ١٩٦٣م (٤٨) وهناك دراسة «د.أ.اندروز»

D.A.Andrews بعنوان« بعض الاستقصاءات التجريبية لمبادئ الاختلاط التفاضلي من خلال معالجات متعمده داخل أبنية نظم للخدمات» سنة ١٩٨٠(٤٩)

وهناك دراسة « جيري جنسن» G. F. Jensen بعنوان« الوالدين، والنظراء والفعل الجناحي: اختبار لمنظور الاختلاط التفاضلي» (٥٠) ، وهناك دراسة «تشارلس تيتل» C.R. Tittle ، و« ميري بيرك » M.J. Burke و« التون جاكسون » E.F.Jackson سنة ١٩٨٤ بعنوان« وضع نموذج لنظرية سوزرلاند في الاختلاط التفاضلي: نحو توضيح امبيريقي»(٥١) وهناك دراسة « ملفين دي فلير» M.De Fleur ، « ريتشارد كويني» R. Quinney سنة ١٩٦٦ بعنوان « اعادة صياغة نظرية الاختلاط التفاضلي لسوزرلاند ، واستراتيجية لتحقيقها امبيريقيا» (٥٢) . وهناك دراسة «ريد أدمز» R. Adams بعنوان « الاختلاط التفاضلي ومبادئ التعلم » سنة ١٩٧٣(٥٣) ، وهناك دراسة « روبرت برجس» R.L. Burgess« رونالد آكرز » R.L.Akers بعنوان« تدعيم الاختلاط التفاضلي - نظرية في السلوك الاجرامي » (٥٤) وهناك عشرات الدراسات الأخرى .

وسوف نكتفي هنا بعرض بعض هذه الدراسات ، سواء الميدانية أو تلك التي استهدفت فحص النظرية ومدى إمكان اخضاعها منهجياً للاختبار أو للتطبيق والاستفادة منها.

أولا - دراسة « روبرت برجس» R.Burgess و«ايكرز» R.L Akers(جامعة واشنجتون)(٥٥)

يؤكد الباحثان أنه على الرغم من التراث الهائل الذي كتب حول نظرية الاختلاط التفاضلي كتفسير للسلوك الاجرامي ، فإن النظرية ماتزال في حاجة إلى اختبارات حاسمة من خلال إعادة تحديدها بما يتجاوز مراجعة « سوزرلاند » لها سنة ١٩٤٧ فهي كنظرية في التعلم ، حيث يؤكد سوزرلاند أن السلوك الاجرامي يتم تعلمه كأي سلوك آخر ، وخلال الطبعتين التاليتين للكتاب« مبادئ علم الاجرام »لم يجر« كريسي» أية تعديلات على صياغة « سوزرلاند » . وهذا يعني أن النظرية

بنيت على أساس المعلومات حول عملية التعلم منذ أكثر من ٢٥ سنة .(*)

ويشير الباحثان أن « سوزرلاند » لم يكن قادرا على أن يجد دعما امبيريقيا محدداً لنظريته ، ولكنه كان مقتنعا أن جانبي النظرية وهما:

أ - **الاختلاط التفاضلي التطوري أو ذات البعد التاريخي** Genetic Differencial Association

ب - **التنظيم الاجتماعي التفاضلي ذات الطابع البنائي**

قادران على تفسير كل أشكال السلوك الاجرامي التي تتراوح بين الانتهاكات التقليدية للقانون ، وبين جرائم الصفوة أو ذوي الياقات البيضاء (*) . وقد ظهر العديد من الدراسات الواقعية التي أيدت النظرية، وهناك دراسات أظهرت نتائج سلبية بالنسبة للنظرية ، وهذا يعني عدم وجود اتساق بين نتائج الدراسات التي حاولت اختبار النظرية واقعيا . ويلاحظ الباحثان أن هناك شبه اجماع بين الباحثين ، سواء الذين أيدت نتائج دراساتهم النظرية أو كذبتها ، على صعوبة اخضاع المفاهيم ومكونات النظرية للقياس الدقيق أو للصياغة الاجرائية ، وهناك من اقترح تعديل النظرية بشكل يجعلها أكثر سهولة في الاختبار الواقعي. وعلى الرغم من عدم ظهور التعديلات المطلوبة، فإن المحاولات القليلة التي طرحت لإعادة صياغة النظرية ، قد عانت من نفس المشكلة التي قيلت

(*) لاحظ أن الدراسة منشورة سنة ١٩٦٦ . وهذا يعني أن مبادئ التعلم التي بنيت عليها النظرية ظهرت منذ وقت طويل وتعرضت للعديد من أوجه النقد والتقويم

(*) وقد كان لسوزرلاند نظرية أحدثت ضجة كبرى في علم الاجرام والدراسات الاجتماعية في أمريكا حول جرائم ذوي الياقات البيضاء أو الصفوة أو الطبقات العليا ، حاول من خلالها اعادة النظر في التفسيرات التقليدية للسلوك الاجرامي.

بصـدد نظرية « سـوزرلاند » وهى مـشكلة الصـيـاغـة الاجـرائيـة والقياس(٥٦)

واحدى الدراسات ، وهى دراسة « دي فلير » و« كويني» قدمت أملا جـديدا في تحـقيق صيـاغة اجـرائيـة رياضـيـة للنظرية قـابلة للاخـتـبـار الامبيريقي ، من خلال اشتقاق فروض علمية يمكن اختبارها . ولكنهما أكـدا في نفس الوقت صعـوبة - وليس اسـتـحـالة - تحـقـيق الصـدق الامـبيـريقي للتصـميـمـات . وهمـا يشيـران إلى أننا إذا قبلنا الفـرضيـة الأساسية للنظرية وهى أن عمليات وأساليب تعلم السلوك الاجرامي هى نفس أساليب تعلم السلوك السوي ، فإن النظرية لم توضح طبيعة العملية التعليمية أو خلفياتها المتضمنه في الاختلاط التفاضلي.(٥٧)

ولم تراجع النظرية لتوضيح مدى استفادتها بمبادئ التعلم . ولعل من أهم جوانب النقد الموجهة للنظرية أنها لم توضح بشكل كاف طبيعة ولا مضامين العملية التي يتم من خلالها تعلم السلوك الاجرامي.

وقد كان « سوزرلاند » مهتما بتفسير أمرين وهما :

أ - وبائية انتشار الجريمة Epidemulogy of crime، ب - وتفسير كيف ينخرط الإنسان في فعل ينتهك القوانين والمعايير السائدة داخل المجتمع . وقد اعتبر أن النوعين من التفسيرات يجب أن يكونا متسقين (٥٨) ويمكن القول أن فكرة التنظيم الاجتماعي المتباين وما يؤدي إليه من صراع معياري Normative Conflict يمكن أن تكون ناجحة في تفسير الاختلاف في معدلات الجريمة . ولكن الاختلاط التفاضلي أو المتباين يعد أقل نجاحًا في تفسير العملية التي ينتج من خلالها التنظيم التفاضلي الجرائم الفردية.

ويشـيـر« برجس» و« آكـرز» إلى أن نظرية التـعليم الأحـدث ، ويعني بها نظرية التعزيزEnforcement، أكثر قدرة على أن تمدنا باستبصارات لحل مشكلة توحيد التشكيلات أو التكوينات البنائية والتطورية التاريخية Structural and genetic Formulations وفي الوقت الذي يمدنا علماء الاجتماع بقدر كبير من المعرفة عن طبيعة البيئات والبناء ات التي يأتي منها المنحرفون ، فإننا نعلم القليل حول

المتغيرات الحاكمة التي تعمل داخل هذه البيئات .

ولعل العبئ الأكبر لعلم الاجرام اليوم يأتي من أن عليه أن يجمع معلومات حول التفاعل بين الضغوط البنائية وبين الخصائص الشخصية من أجل تفسير : لماذانجد أن بعض الأشخاص فقط من أولئك الذين يخضعون لهذه الضغوط ، يصبحون غير ممتثلين Non Conformists. ولعل هذا هو ماجعل معالجة محاولة « س.ر.جيفري» C.R.Jeffery اعادة فحص نظرية المخالطة الفارقة في ضوء نظرية التعلم - معلما هاما في التاريخ أو التراث النظري للنظرية . وقد لاحظ « دي فلير» و« كوين » أن عملية التعليم في نظرية المخالطة الفارقة غير محددة ، ووجدوا أن نظرية التعليم بالتعزيز تحل هذه المشكلة ، وهذا هو مانجح « جيفري» في تحقيقه وهو ربط نظرية التعلم بالسلوك الاجرامي. ومع أن « جيفري» لم يوضح كيف يمكن مراجعة نظرية الاختلاط التفاضلي فإنه استطاع أن يوضح لنا مايمكن أن نطلق عليه « التعزيز التفاضلي » Differential Reinforcement فالفعل الاجرامي يحدث داخل بيئه كانت تدعم هذا الفعل وتشجعه وتكافئ عليه . ويترتب على هذا ارتباط الشخص بهذا السلوك نتيجة لغياب أية محاولة لضبطه أو منعه. هذا القول الذي ذهب إليه « جيفري» Jeffery ليس له علاقة واضحة أو مباشرة بنظرية « سوزرلاند » على حد قول «برجس» وزميله . وهما يريان أن « جيفري» لم يوضح كيف أن التعزيز التفاضلي Differenlid Reinforcement هو اعادة تشكيل أو اعادة صياغة للاختلاط التفاضلي. فهو وإن كان يناقش المبادئ الحديثة للتعلم ، فإنه لم يوضح كيفية انتظامها داخل إطار نظرية « سوزرلاند» . وهذا لايعني خطأ أفكار« جيفري» فنظرية التعلم قد نمت نموا كبيرا لدرجة أنه يجب اعادة صياغة نظرية الاختلاط التفاضلي بشكل أكثر دقه وتحديدا ، وأكثر قابلية للاختبار في ضوء النظرية الحديثة للتعلم (٥٩). ويرى « برجس» وزميله أن اعادة الصياغة هذه يجب أن تتم بشكل شمولي ، وأن تأخذ في الاعتبار النظرية ككل وهذا مالم يفعله « جيفري» ويشير « برجس» إلى أنه على الرغم من أهمية إعادة صياغة نظرية الاختلاط التفاضلي وقضاياها

في ضوء نسق استنباطي ، فإنه يرى أن هناك أولويات تتمثل فيما يلي:

١ - توضيح عمليات التعلم كما هى معروفة في العلوم السلوكية الحديثة ، والتي يجب أن تشتق منها قضايا الاختلاط التفاضلي.

٢ - اعادة صياغة النظرية قضية قضية في ضوء هذه المعلومات المتصلة بعملية التعلم.

٣ - مساعدة المشتغلين بعلم الاجرام على معرفة جوانب التقدم في نظرية التعلم والتي تتصل مباشرة بشرح وتفسير السلوك الاجرامي.

٤ - ويعرض« برجس» وزميله محاولة لتحليل قضايا نظرية سوزرلاند التسعة ، في ضوء الأبحاث والنظرية السلوكية ، ويخلصا إلى اعادة صياغتها في سبع قضايا أطلق عليها نظرية الاختلاط التفاضلي القائمة على التعزيز لتفسير السلوك الاجرامي(٦٠)

A. Differential Association - Reinforcement Theory of Criminal Behavior.

ويوضح الجدول التالي الفرق بين قضايا نظرية سوزرلاند ، وقضايا النظرية المعدلة بعد إضافة مفاهيم التعزيز.

(١١)	قضايا سوزرلاند
١ – يعد السلوك الاجرامي سلوكـًا متعلما طبقا لمبادئ الاشتراط الإجرائي Operant conditioning	١ – يعد السلوك الاجرامي سلوكًا متعلمًا ٨ – تتضمن عملية تعلم السلوك الاجرامي بواسطة الاختلاط بنماذج اجرامية ومضادة للاجرام، كل الأساليب والطرق المتضمنة في أي تعلم آخر.
٢ – يتم تعلم السلوك الاجرامي داخل مواقف غير اجتماعية تتسم بأنها تعزيزية أو فارقة Rein Forcing or Discriminative ، كما تتم خلال تلك التفاعلات الاجتماعية حيث يكون سلوك الأشخاص الآخرين مدعما أو مميزا للسلوك الاجرامي.	٢ – يتم تعلم السلوك الاجرامي بالتفاعل مع أشخاص آخرين، من خلال عملية اتصال.
٣ – يحدث الجزء الأساسي من تعلم السلوك الاجرامي داخل تلك الجماعات التي تشكل المصدر الأعظم للتعزيزات لديه.	٣ – يحدث الجزء الرئيسي لتعلم السلوك الاجرامي داخل جماعات شخصية صحيحة.
٤ – يعد تعلم السلوك الاجرامي بما يتضمنه من أساليب معينه، واتجاهات وأساليب تجنب اللوم أو العقاب أو التبرير... يعد وظيفة لمدعمات فعالة ومتاحة وللاحتمالات التدعيمية القائمة	٤ – عندما يتم تعلم السلوك الاجرامي، فإن هذا التعليم يتضمن: أ – أساليب ارتكاب الجريمة التي قد تكون في غاية التعقيد أحيانا، وأحيانا في غاية البساطة. ب – التوجهات النوعية للدوافع والمحركات والتبريرات والاتجاهات.

٥ – تعد طائفة محددة من السلوك التي يتم تعلمها ، وتكرارات حدوثها ، وظيفة لدعمات فعالة ومتاحة، والمعايير والقواعد التي تطبق من خلالها هـــذه الدعمات .	٥ – يتم تعلم الاتجاهات المحددة للدوافع والمحركات مـــن تحديد القوانين القائمة على انها صالحة ومؤيده أو غير مرغوب فيها .
٦ – يعد السلوك الاجرامي وظيفة للمعايير التي تفضل السلوك الاجرامي. ويحدث تعلم السلوك الاجرامي إذا ماقوبل هذا السلوك بتدعيم عال أو أعلى مـــن ذلك التدعيم الذي يلقاه السلوك السوي.	٦ – يصـبح الشخص جانحا بسبب تفوق التحديـــدات المؤيدة لانتهاك القانون بالمقارنة بالـتحديدات الغــير مؤيدة لانتهاكه.
٧ – تعد قوة التوجه نحو السلوك الاجرامي وظيفة لكمية وتكرار واحتمالية مايناله من تدعيم .	٧ – تختلف المخالطة الفارقة في التكرار والمدة أو الاستمرار والأولوية والكثافة .
٩ – محذوف من النظرية	٩ – في الوقت الذي يعد فيه السلوك الاجرامي تعبيرا عن القيم والحاجات العامة ، فإن هذه القيم والحاجات لايمكن أن تفسر السلوك الاجرامي ، طالما أن السلوك السوي هـو أيضا تعبير عن نفس هذه القيم والحاجات .

ويشير « برجس» Burges و« أكـرز » Akers (٦٢)إلى أن هناك *معايير متعددة لتقويم أية نظرية ، ومن أهمها مايلي:*

أولا : حجم الدعم الامبيريقي أو الواقعي للقضايا الأساسية المتضمنة في النظرية.

ثانيا : قوة النظرية ، ويقصد بها حجم المادة العامية التي يمكن اشتقاقها من ترتيب قضايا النظرية بشكل منطقي.

ثالثا : إمكانيات الضبط في النظرية وتتضمن:

أ - ماإذا كانت قضايا النظرية هى في الواقع مبادئ عملية.

ب - ماإذا كانت قضايا النظرية قد صيغت بشكل يجعلها قابلة للتطبيق العملي.

- ويشير الباحثان إلى أنه عند محاولته تطبيق هذه المعايير على نظرية الاختلاط التفاضلي نجد أنها تحصل على درجات منخفضة على المعيار رقم ١ ،٣، وهما يذهبان إلى أن الصياغة المعدلة للنظرية في ضوء مبادئ التعزيز تواجه هذه المشكلة . فهذه الصياغة المعدلة لاتحدد لنا فقط الشروط التي يحدث فيها تعلم السلوك الاجرامي، ولكنها تحدد أيضا بعض الشروط التي يكتسب من خلالها السلوك الانحرافي بشكل عام . وهما يؤكدان أنهما لم يصيغا قضايا النظرية المعدلة في صورة مسلمات ، وأن الاختبار الدقيق لها سوف يكشف أن القضايا اللاحقة تتبع أو تعدل أو توضح القضايا السابقة.

ثانيا : دراسة « ملفين دي فلير» M.De Fleur و« ريتشارد كويني» R.Quinney(*) بعنوان إعادة صياغة نظرية سوزرلاند في الاختلاط التفاضلي ووضع استراتيجيته للتحقيق الامبيريقي(٦٣).

وتشير الدراسة إلى أن الغالبية العظمى لنظريات علم الاجتماع لم تتجاوز الصياغات اللفظية أو الوصفية، ونادرا ما تصاغ في شكل رمزي أو رياضي، وإلى أن هذه الدراسة هي محاولة لاعادة صياغة نظرية قديمة ، وهي نظرية سوزرلاند في شكل نموذج رياضي Mathematical model فقد حاولا ترجمة هذه النظرية إلى قضايا ترتبط بنظرية الفئات Set theory وتكمن أهمية هذه الترجمة في أنها تضع فئة من المسلمات التي تشتق منها التسعة قضايا الخاصة بالنظرية . وتوضح الدراسة أن هناك مجموعة أخرى من القضايا الاضافية التي تتبع النظرية بوصفها نتائج منطقية ، وهذه يمكن اخضاعها للتحقيق الامبيريقي.

ويشير الباحثان إلى أن هناك تحد كبير أمام علماء الاجتماع وهو محاولة تطبيق الأساليب المنطقية لبناء

(*) M.L.De Fleur and R. Q.uinney : A Reformulation of Suther land`s Differential Association Theory and A strategy for emperical VeriFication: Journal of Research in Crime and Delinquency Vol.3 January 1966 No 1 pp 1-22.

النظرية والمطبق في العلوم الطبيعية ، أو الخروج بأنساق تفسيرية Explanatory systems ، وقد ظهر العديد من المؤلفات حول الأنساق الاستنباطية القائمة على مسلمات محددة.Axiomatic deductive systems ونظرية الفئات Set theory والنماذج الرياضية الصورية Formal Mathimatical Model وتحليل معنى التصور Concept meaning . ومع أن المؤلفات في هذا المجال المنهجي كثيرة إلا أن المحصلة الفعلية قليلة جدا على مستوى التطبيق . ولعل أكبر صعوبه تجابه المشتغلين بعلم الاجتماع عند بناء أنساق تفسيرية استنباطية منطقية تتمثل في العدد الضخم من المتغيرات المتضمنة في الظاهرة المدروسة ، وأغلبها ، في أحسن الاحوال ، غير قابل للتكميم أو القياس. وهنا تؤدي محاولة ترجمة مثل هذه التفسيرات في شكل نسق منطقي صوري ، إلى تعبيرات رياضية بالغة التعقيد. وفضلا عن هذا فإن أغلب المشتغلين بعلم الاجتماع لم يتدربوا بشكل كاف على استخدام النماذج الرياضية أو الأنساق المنطقية وهو شرط أساسي للتطبيق. وحتى القلة التي حصلت على هذا التدريب لاتجد الجمهور المتعاطف الذي يستوعب أفكارها .(٦٤)

ويشير الباحثان إلى أن التسعة قضايا المتضمنة في نظرية الاختلاط التفاضلي سوف تترجم إلى لغة نظرية الفئات . وهما يبرران استخدام هذه النظرية بأنها تمدنا بنظام مناسب للقضايا التي تتضمن تعريفات اسميه "Nominal De Finitions" إلى جانب أن قواعدها تتألف من حسابات صورية Formal Calculusسهلة نسبيا .(٦٥) ويضاف إلى هذا أن نظرية الفئات تمدنا بطريقة مناسبة للتمييز بين العلاقات المتضمنة في مفاهيم الضرورة ، والكفاية ، وهى نماذج العلاقات التي تمثل جوهر نظرية

سوزرلاند(٦٦)

وبعد إعادة صياغة نظرية سوزرلاند » في صورة نموذج صوري Formal model يمكن صياغة عدد محدود من المسلمات المتضمنة Underlying Postulates . وهذه الأخيرة نشتق منها أو نستنتج منها مجموعة التأكيدات التي ركز عليها سوزرلاند . وهكذا يتضح أن مشروع « سوزرلاند » - كما يعبر عنه في مصطلحات نظرية الفئات - يعد منسقًا داخليا ، إلى جانب أنه يتسق مع النظرية السلوكية العامة .ومن خلال نموذج المسلمات Axiomatic model نستطيع وضع استراتيجية لتحقيق (أو رفض) نظرية سوزرلاند (٦٧).

ويعرض الباحثان فقرة حول مكانة نظرية « سوزرلاند » في علم الاجرام الحديث ، حيث يشيران إلى أنه مع نهاية سنة ١٩٣٠ لقيت نظرية « سوزرلاند » حول الاختلاط التفاضلي اهتماما كبيرا ، وفي الطبعة الثالثة من مؤلفه الشهير «مبادئ علم الاجرام » سنة ١٩٣٩ أعلن عن بداية دراسة سوسيولوجية حديثة للسلوك الاجرامي من خلال تطبيق نظرية المخالطة الفارقة أو الاختلاط التفاضلي . وقبل هذا التاريخ كانت تفسيرات السلوك الاجرامي، بما فيها محاولات « سوزرلاند » نفسه تقع داخل دائرة التفسيرات متعددة العوامل ، أو العوامل التلفيقية أو التوفيقية Eclectic Factors، مع التركيز على عوامل محددة ليست من بينها العوامل الاجتماعية في الغالب(٦٨) وما كان - يميز نظرية « سوزرلاند » انها هي النظرية السوسيولوجية الأولى التي استطاع « سوزرلاند » من خلالها تنظيم وعرض حقائق كثيرة حول المجرم وسلوكه.

وقد تم تعديل نظرية ١٩٣٩ في طبعه سنة ١٩٤٧ من كتاب سوزرلاند وبقيت بدون تعديل في طبعات ١٩٥٥، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ التي أعدها « دونالد كريسي» D.R. Cressey ومازال نظرية الاختلاط التفاضلي تلعب دورا أساسيا في المشروع السوسيولوجي لدراسة السلوك الاجرامي (٦٩) . ويذكر « كريسي» في الطبعة السادسة من الكتاب المذكور سنة ١٩٦٠ أن نظرية الاختلاط التفاضلي هي أكثر النظريات شعبية وذيوعا من خلال معايير عدد المقالات المنشورة في المجلات العلمية حول اختبارها وتحليلها والاضافة إليها (٧٠) وقد تركزت أغلب جوانب النقد للنظرية حول مدى خضوعها للصدق الامبيريقي ، ومدى عموميتها و ومدى كفايتها التفسيرية بالنسبة لنماذج اجرامية معينة . وهذا النقد لم يكن مبررا على الاطلاق لتغيير النظرية بشكل جذري.

ويؤكد« دي فلير» و« كويني» أن ما ركزا عليه في الدراسة هو الصياغة المنطقية للنظرية وبناء نموذج من المسلمات تتفق منطقيا مع الصياغة اللفظية للنظرية من جهة ، ومع وضع استراتيجية لانجاز المهمة الصعبة وهي تحقيق النظرية واقعيا من جهة أخرى (٧١)

ولا نستطيع هنا أن نعرض لدراسة « دي فلير» و« كويني» ، بشكل تفصيلي وسوف نكتفي هنا فقط بعرض نماذج .

والخطوة الأولى التي فعلها الباحثان هي بناء نموذج لنظرية الفئات يقابل الصياغة اللفظية للنظرية - وقاما بتحليل القضايا التسع كل على حدة - ثم قاما بتحويل كل قضية لفظية إلى قضية بلغة نظرية الفئات وسوف نعطي على هذا بعض النماذج(٧٢)

أ - **القضية الأولى** : أن السلوك الاجـرامي هو سلوك متعلم . كل تصور في هذا التأكيد يشير إلى طبقة أو فئة للوقائع السلوكية . ولايوجد هنا تقرير لأية علاقة كمية Quantitative Relationship أو اعتماد وظيفي Dependency Functional وببساطه فإن التاكيد يشير إلى السلوك الاجـرامي (C) كحالة خاصة من السلوك المتعلم بشكل عام (B) - وإذا استخدمنا الرمز (C) للاشارة إلى التبعية أو علاقة التبعية (فئه فرعيه) ، يمكننا وضع القضية اللفظية السابقة على النحو التالي:

التعريف - التأكيد الأول C < B رقم(١)

هذا التأكيد الأول هو تعريف ، ودوره في النظرية هو أن يوضع التأكيدات التالية - ويجب التنبيه إلى أهمية ذكر عملية التعلم لأهميتها التالية .

٢ - يتم تعلم السلوك الاجرامي من خلال التفاعل مع أشخاص آخرين داخل عملية تفاعل.

هذا التأكيد يقدم لنا المفهوم الهام وهو التفاعل الرمزي (i) وهو اختصار لكلمة تفاعل Interaction مع أشخاص آخرين في عملية اتصال. وهنا نضع وقائع السلوك الاجرامي (C) داخل فئة فرعية Subset (B^1) من الفئة الأوسع وهى السلوك المتعلم بشكل عام (B)(٧٢)

وهنا نضع (C) داخل فئة فرعية من (B) والذي يكتسب داخل تفاعل رمزي Symbolic interaction، كمقابل للتعلم الذي يحدث بطرق أخرى وإذا نظرنا إلى الأمر بهذه الصورة نجد أن التاكيد الثاني « لسوزرلاند» يتضمن مايلي

$C < B^1$ رقم ٢

ولما كانت $B^1 < B$ رقم ٣

إذن $C < B$ رقم ٤

ومن الواضح أن القضية(٤) هي نفس القضية رقم (١) وبالتالي فلاداعي القضية رقم (١) لأنها مكررة .

والقضية الثانية لها أهمية كبرى في النظرية لأنها تفترض وجود ظروف معينة قبل حدوث وقائع محددة . فالتفاعل الرمزي (i) هو شرط ضروري لتعلم مايتصل بالجريمة Crime related learning(L) . وسوف ندع الرموز تعبر عن هذه العلاقة . فتأكيد سوزرلاند الثاني يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

التأكيد الثاني ١ —— ارقم ٥

وهذه القضية الخامسة تتصل بالعلاقة المنطقية بين عاملين وليست علاقة تتابع زمني . والنظرية الحالية لاتشير إلى نمط زمني Time pattern

وبالنظر إلى التأكيد الثاني ، نلمح جانبا هاما للبناء المنطقي لنظرية سوزرلاند، وهو الذي يتعلق بأن هناك حالات أو شروط اجتماعية وثقافية ونفسية ضرورية وكافية لحدوث مجموعة محدده من الأحداث وهى اكتساب الدوافع والاتجاهات والأساليب الاجرامية - وأخيرا ارتكاب سلوك اجتماعي أو فعل اجتماعي واضح.

٣ - أن الجزء الأساسي لتعلم السلوك الاجرامي يحدث داخل جماعات ذات علاقات شخصية صميمة(٧٣)

ويذهب الباحثان إلى أن هذه الجماعات هى نفسها الجماعات الأولية وهى المصطلح الأكثر شيوعا في الدراسات السوسيولوجية ، وهذا التأكيد يعني أن هناك شرطا ضروريا لتعلم الجريمة (L) ، وهو أن يكون

الشخص داخل سياق جماعات أولية(P) . ونعبر عن هذا الأمر باستخدام الكتابة الرمزية على النحو التالي:

التأكيد رقم ٣ P ----- L رقم ٦

ويشير تأكيد سوزرلاند إلى أن الهيئات غير الشخصية مثل التلفزيون والصحافة تلعب دورا غير هام في نشأة السلوك الاجرامي . وهذا يعني أن هناك علاقة منطقية بين تعلم الجريمة (L) وبين شرطين أساسيين وهما :

أ - التفاعل الرمزي (i) ، ب - الجماعات الأولية (P) .

٤ - *وعندما يحدث تعلم السلوك الاجرامي ، فإن هذاالتعلم يتضمن :*

أ - أساليب ارتكاب الجريمة التي قد تكون بالغة التعقيد أو بالغة البساطة.

ب - الاتجاهات النوعية للدوافع والبواعث والتبريرات والاتجاهات الاجتماعية.

ويوضح هذا التأكيد فئات متعددة تمثل المنتوج النهائي لتعلم السلوك الاجرامي ، الأولى أساليب تنفيذ الجرائم - وسوف نشير إلى تلك الفئة بالرمز (t) وهكذا يكون L- - -t(٧٤)

والفئة الثانية تتألف من فئتين فرعيتين مترابطتين . وتتضمن عمليات تتصل بالدافعية الاجرامية التي يشير إليها سوزرلاند بكلمتي الدوافع Motivesوالحوافز Drives ويشير إليها الباحثان بالرمز(M) وتتضمن أيضا عمليات تتصل بالاتجاهات Attitudinal processes وهي تلك التي يشير إليها « سوزرلاند » بمصطلحات الاتجاهات والتبريرات - ويشير إليها الباحثان رمزيا بالتعبير التالي (a)

وعلى هذا يكون (a ^ m)

والرمز (^) إلى الرابطة بين الفئات ويمكن أن يقرأ على أنه (و) ، وبهذا الشكل يمكن أن نعبر عن تأكيد سوزرلاند الرابع بشكل رمزي على النحو التالي :

التأكيد الرابع (m^a^tL) رقم ٧

وهذا يعني أن تعلم الجريمة هو شرط ضروري لاكتساب الأساليب والاتجاهات والدوافع الاجرامية (٧٥)

٥ - يتم تطيم الوجهة المحددة للدوافع والحوافز من التعريفات المتصلة بالقوانين والنظم على أنها مرغوب فيها ومحترمة ، أم غير مرغوب فيها وغير محترمه .

وهذا يشير إلى فئة من المعايير الشائعة داخل الجماعات الأولية والمعايير (n) تنقسم إلى قسمين (n^1) وهى قيم مؤيدة للقوانين ولاحترامها ، و(n^2) وهى الغير مؤيدة للقوانين والتأكيد الخامس يشير إلى -(m^a) L. وبهذا تكون القضية الخامسة من النظرية على النحو التالي:

التأكيد الخامس $(n^1 \wedge n^2)$--I--(m^a) رقم ٨ .

وهذا يشير إلى أن تعريفات القانون على أنه مرغوب أو غير مرغوب فيه تعد شروطا ضرورية لتعلم الجريمة بما تتضمنه من دوافع واتجاهات اجرامية.

٦ - يصبح الشخص جانحا بسبب تغلب التحديدات المحبذة لانتهاك القانون على تلك المحبذة لعدم انتهاكه.

وهنا يتجه « سوزرلاند » في المنافشة من التعلم (L) إلى التحول لأن يصبح الشخص جانحًا وهذا يتضمن الاقدام على ارتكاب الجريمة (c) . وهنا ينص التأكيد السادس على أن هناك شروطا كافية - يشار إليها ($==$) لحدوث السلوك الاجرامي (c) ويصبح

التاكيد السادس على النحو التالي:

التأكيد السادس   c === e   القضية ٩

والرمز (e) يشير إلى نموذج اختياري أو انتقائي للتعرض فقد تكون معايير الجماعة مدعمة أو معارضة للقانون.(٧٦) . ويستمر البحث على هذا النحو حتى يصل إلى صياغة كل النظريه في ضوء نظرية الفئات ، ويكشف عن القضايا المتكررة فيستبعدها .

ثالثا - دراسة ريد آدمز REED ADAMS

بعنوان :

« الاختلاط التفاضلي و مراجعة مبادئ التعلم(*)

يشير الباحث إلى أنه على الرغم من القبول والانتشار الواسع لنظرية الاختلاط التفاضلي في علوم الاجرام ، إلا أنها ظلت بدون اختبار. وقد ظهر اكتشاف حديث في التاريخ الفكري للنظرية يقدم اقتراحات لاختبار مدى كفاية النظرية ADEQUACY لا لاختبار صدقها VALIDITY،ويطرح مبادئ الاشتراط الاجرائي OPERANT CONDITIONING كإطار لتفسير السلوك الاجرامي . وتحاول الدراسة أن تقدم بطريقة منهجية تطبيق المبادئ الاجرائية على نظرية الاختلاط التفاضلي والتي لاقت تأييدا كبيرا من العديد من المشتغلين بعلم الاجرام. غير أن الفحص الدقيق يكشف عن أخطاء جوهرية يمكن أن تضلل بعض المشتغلين بعلوم الاجتماع والاجرام غير الخبراء بالاشتراط الاجرائي. وتركز الورقة على عدة أمور أهمها(٧٧)

أ - طرح مجموعة من القضايا لمراجعة نظرية سوزرلاند في الاختلاط التفاضلي .

ب - نقد الدراسة التي قدمها « برجس» و« آكرز» (والتي سبق أن عرضنا موجزا سريعا لها)

ج - مراجعة تطبيق مبادئ الاشتراط الاجرائي في

(*) Reed Adams : Differential Association and learning principles Revised : Social Problems Vol 20-N4 (1973) pp 458-470

مجال دراسات الجريمة

وتعد النظرية التي لم تعدل منذ سنة ١٩٤٧. ، على أنها نظرية سوسيولوجية في التعلم تفسر السلوك الاجرامي الفردي، كما تفسر معدلات الجرائم المجتمعية . وكما أشار « دونالد كريس» في طبعة كتاب سوزرلاند سنة ١٩٧٠ فإن النظرية ظلت بعيدة عن الاختبار بسبب مشكلات امكانية الصياغة الاجرائية لمفاهيمها .

ويشير « آدمز» إلى أن المحاولات الامبيريقية لاختبار النظرية تضمنت فحص بعض الارتباطات والمقاييس لسلوك الجناح مثل دراسة سجلات الشرطة و المحاكم أو التقارير الذاتية ، لمعرفة علاقة هذا السلوك ببعض الموضوعات المرتبطة بالنماذج الاجرامية . وهناك العديد من الدراسات في هذا الموضوع مثل دراسة « شورت» Short سنة١٩٦٠، ودراسة « فوس» Voss سنة ١٩٦٤، ودراسة « ستراتون» Stratton سنة ١٩٦٧، ودراسة « ماثيوس» Matthews سنة ١٩٦٨، وقد كشفت هذه الدراسات عن وجود ارتباطات منخفضة أو متوسطة بين السلوك الاجرامي من جهة وبين الاختلاط بنماذج سلوكية اجرامية من جهة أخرى «(٧٨) كذلك فقد كشفت عن صعوبة التفسير النظري لهذه العلاقة.

وقد ظهرت مجموعة مداخل تستند إلى أسس امبيريقية ، يمثلها بعض الدراسات مثل دراسة « بفهل » Pfuhl سنة ١٩٧٠ تدعم ما وصل إليه سوزرلاند من أن وسائل الاتصال العامه Mass Media لاتلعب دورا في تعلم السلوك الاجرامي(٧٩)

ويشير « آدمز » إلى أن هناك محاولات لحل المشكلات المنهجية للنظرية واختبارها امبيريقيا لبيان

كفايتها ، ومنها محاولة « برجس» وأكرز» سنة ١٩٦٦، حيث حاولا تحديد عمليات التعلم المتضمنة في الاختلاط التفاضلي في ضوء مصطلحات الاشتراط الاجرائي (وقد سبق أن أوضحت نبذة مختصرة لهذه الدراسة)

والواقع أن دراسة « برجس» وزميله إلى جانب دراسة « جيفري» تقدم مدخلا مختلفًا تماما عن المداخل التي تبنتها الدراسات الضخمة والكثيرة التي أجريت حول نظرية الاختلاط التفاضلي على مدى الثلاثين سنة الماضية (٨٠)

وقد أثنى « دونالد كريس» D. Cressey كثيرا على دراسة برجس وزميله ووصفها بأنها دراسة واعده.(٨١) . وكما يلاحظ « برتشارد» Burchard في دراسة له بعنوان « تغيير السلوك لدى الجانحين» سنة ١٩٧١ فإن هناك زيادة كبيرة في محاولات تطبيق مبادئ التعلم في مجال علم الاجرام والاصلاح - وقد أفرد البحث مجالا لعرض ونقد دراسة « برجس « » وزميله والتي سبق لنا أن عرضناها بايجاز . ويشير « آدمز » إلى أنهما أدمجا القضية الأولى والثامنة لنظرية سوزرلاند في قضية واحدة مؤداها أن « السلوك الاجرامي يتم تعلمه طبقا لمبادئ الاشتراط الاجرائي(٨٢) . وهذا الايجاز بارع وواضح ولكن هناك أمرًا جوهريًا يستحق النقد والتعليم في دراسة « برجس وزميله» وهو قولهم أن أحد الخصائص المتميزة للسلوك الاجرائي Operant behavior كشيء معاكس أو مختلف عن السلوك الاستجابي Respondent Behavior هو أن الأخير يعد وظيفة للمثيرات السابقة عليه مباشرة ، أما الأول فهو وظيفة للنتائج البيئية السابقة عليه Anticident environmenta Concequencies . فهذا القول غير دقيق وفيه خلط ولبس وتناقض . فإذا كانا يقصدان أن

سلوكا معينا هو نتيجة لسلوك مماثل سبق حدوثه وسبق تدعيمه ، فإن صياغتهم لافكارهم تكون غير واضحة(٨٣)

وبرجس وزميله يقدمان شواهد تجريبية تدعم ماانتهوا إليه من نتائج مؤداها أن السلوك الاجتماعي السوي وبعض الأشكال غير الاجرامية من السلوك المنحرف تتحدد بواسطة قوانين السلوك الاجرائي Laws of Operant Behavior. وهما يتساءلان : هل يخضع السلوك الاجرامي لنفس القوانين التي يخضع لها السلوك السوي؟ . ويشير « برجس » وزميله إلى أن قضايا سوزرلاند تعد ناقصة نظرا لفشلها في أن تتضمن المتغيرات غير الاجتماعية أو غير التفاعلية وعدم أخذها في الاعتبار(٨٤) . وهذا الأمر سوف يسمح للباحثين باختبار كفاية نظرية سوزرلاند . فإذا ظهر أن للعوامل غير الاجتماعية أهمية كبيرة في اكتساب الانحراف والاستمرار في ممارسته ، فإن نظرية الاختلاط التفاضلي يمكن أن ينظر إليها على أنها تفتقد إلى الكفاية Inadequate

ويعرض آدمز جدولا يوضح فيه قضايا نظرية « سوزرلاند » ونفس القضايا بعد اعادة صياغتها على يد « برجس » وزميله ، ونفس القضايا التي يقدمها هو . ويتضح أن أوجه الاختلاف بين صياغة « برجس » وزميله ، وصياغة « آدمز » بسيطة جدا . وقد سبق عرض الفرق بين قضايا « سوزرلاند » والصياغة المعدلة « لبرجس » وزميله . وسوف نقتصر هنا على عرض الفروق بين صياغة برجس وزميله من جهه، وصياغة « آدمز » من جهة أخرى (٨٥)

١ - القضية الأولى لايوجد فيها اختلاف.

٢ - القضية الثانية لايوجد فيها اختلاف

٣ - القضية الثالثة يذهب فيها « برجس » وزميله إلى أن الجزء الأكبر من تعلم السلوك

الاجرامي يحدث داخل الجماعات التي تضم الشخص ، أما «آدمز » فيستبدل «الجماعات» بالمواقف.

٤ - يذهب « برجس» وزميله إلى أن تعلم السلوك الاجرامي بما يتضمنه من أساليب معينة واتجاهات ووسائل التجنب أو التبرير يعد وظيفة للمدعمات المتاحة والفعاله ولمؤسسات التدعيم الموجوده . أما صياغة « آدمز» « إن تعلم السلوك الاجرامي بما يتضمنه من تكرار وأساليب معينه وسلاسل من المثيرات والاستجابات وأساليب التبرير ، هو نتيجة أو وظيفة لجوانب التدعيم والعقاب. وأجهزة التدعيم والعقاب الموجوده . (هنا يزيد العقاب).

٥ - القضية الخامسة في صياغة « برجس» يلغيها « آدمز » لأنهامتضمنة في القضية الرابعة.

٦ - القضية السادسة في صياغة « برجس» وزميله هى أن السلوك الاجرامي يعد وظيفة أو نتيجة للمعايير المحبذة للسلوك الاجرامي. ويحدث تعلمها عندما يتم تدعيم هذا السلوك بشكل أقوى وأكبر من السلوك غير الاجرامي. أما صياغة « آدمز » فتنص على أن السلوك الاجرامي يحدث داخل مواقف حيث تكون المثيرات محبذة للسلوك الاجرامي بشكل أقوى من السلوك غير الاجرامي ، ويتم تعلم السلوك الاجرامي عندما تكون المدعمات والعقوبات محبذة لهذا

السلوك بشكل أقوى من السلوك المضاد (وهو هنا اللاإجرامي) .

٧ - القضية السابعة - متماثلة فيما عدا إضافة العقوبات عند «آدمز» .

رابعا: الاختلاط التفاضلي واعادة تاهيل مدمني العقاقير ١٩٦٣

« ريتا فولكمان RFolkman و« دونالدكريسي» D. Cressey

نشر كريس مقالا سنة ١٩٥٥ في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع ، حدد فيه خمسة مبادئ اجتماعية ونفسية لتطبيق نظرية «إدوين سوزرلاند» E.Sutherland في الاختلاط التفاضلي ، وقد تم استخدام هذه المبادئ في برنامج لتأهيل مدمني المخدرات أو متعاطي العقاقير ، وقد وجد أن ٦٦٪ من المدمنين الذين طبق عليه البرنامج لمدة لاتقل عن ثلاثة شهور ، و٨٠٪ من الذين طبق عليهم سبعة شهور فاكثر نجح معهم البرنامج حيث استمروا حتى تاريخ نشر البحث ممتنعين عن التعاطي. وعلى الرغم من أن « سوزرلاند» و« كريسي» يتحدثون عن المجرمين وليسوا المدمنين ، فإن المدمنين هم أيضا مجرمون ، وكما يشير رئيس قسم المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يجب أن يستعيد المجرم مكانته في المجتمع ، وذلك بمساعدته على تجنب الجماعات التي كان يختلط بها والتي يمكن أن تؤثر عليه وتعيده مرة أخرى للإدمان . ويجب أن نشير هنا إلى أن المبادئ التي وضعها « كريسي»

(*) Rita Folkman and Donald Cressey : Differential association and the rehabilitation of drug adicts: American Journal of Sociology V. 69- No2(Sep.1963pp.129-142

والمؤسسة على نظرية « سوزرلاند» تشتق من أدبيات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، والحركات الاجتماعية، ومنع الجريمة ، والعلاج الجماعي والاتصالات ، وتغيير الشخصية ، والتغير الاجتماعي. والهدف من هذه المبادئ الخمسة التي وضعها « كريسي» لتطبيق نظرية « سوزرلاند» في الاختلاط التفاضلي، هو اثبات أن علم الاجتماع قادر على تطوير نظرية متميزه بعيدة عن الطب العقلي ، ويمكن استخدامها بكفاءة من خلال ممارسين مدربين بهدف منع الجريمة أو تغيير المجرمين وإصلاحهم . وهذا هو نفس الهدف الأساسي الذي حدا بـ «سوزرلاند» إلى صياغة نظريته في الاختلاط التفاضلي.(٨٧)

وعلى زعم إن مبادئ « كريسي» تتسق مع نظرية « سوزرلاند»، وتتسق بالتالي مع النظرية السوسيولوجية العامة ، فإن اختبار المبادئ يعد اختباراً للنظرية، وللصياغات الأكثر عمومية . وعلى المستوى المثالي فإن مثل هذا الاختبار يجب أن يتضمن دراسة فاحصة دقيقة لنتائج برنامج يصمم بطريقة عقلية عمدية لاستخدام المبادئ من أجل احداث تغيير في شخصيات وعلاقات وسلوك المجرمين . ويؤكد الباحثان أنه على حد علمهما فإن هذا البرنامج لم يتحقق بعد (٨٨) وكبديل فإننا نلجأ إلى اختبار النظرية من خلال البرامج التي تستهدف اعادة تأهيل المدمنين ، حتى ولو كان هذا الاستخدام بشكل غير مقصود كما في هذه الدراسة.

والبرنامج الذي طبقت عليه الدراسة بدأ سنة ١٩٥٨، ويمكن النظر إلى نتائجه على أنها اختبار فج Crude test للمبادئ . فقد أسس أحد المدمنين السابقين منظمة « سينانون» Synanon في مايو ١٩٥٨ -وأعضاء

هذه المنظمة من المدمنين السابقين . وقد علمت «فولكمان» (وهى غير مدمنه) بهذه المنظمة التي يعيش أعضاء ها في منطقة بعيدة ، وحصلت على تصريح من مجلس إدارتها لزيارة هذه المنظمة ومعايشة الأعضاء بهدف الدراسة. وفعلا استمرت في معايشة هذه المنظمة حتى يونيه سنة ١٩٦٠ وقد أقامت في بيت الفتيات داخل التنظيم. وقامت «فولكمان» بدعوة « كريسي» (وهو أيضا غير مدمن) لمعايشة الأعضاء وقضى سنة في زيارته للمنظمة ابتداء من يوليو سنة ١٩٦٠، وكان يزورها على الأقل مرة كل أسبوع في المتوسط(٨٩)

وقد قامت « فولكمان» بجمع المادة العلمية خلال المقابلات والبيانات الاحصائية من خلال اقامتها في الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، وقد استخدمت هذه المادة في رسالتها للماجستير بعنوان« ***دراسة وصفية لحالة « سينانون» كتنظيم لجماعة أولية*** » تحت إشراف C. Wagne Gordon(٩٠)

وقد حضرت الباحثة حوالي ٣٠٠ جلسة جماعية ، ومارست البحث من خلال الملاحظة بالمشاركة حيث أصبحت عضوة عليها نفس الواجبات والحقوق، واعتبرت من أوائل خريجات هذا التنظيم . وقد أوردت احصائية حول عدد وسن وجنس أعضاء التنظيم سنة ١٩٦٠ فكان عدد الذكور ٣٨ ومتوسط السن ٣١ سنه، وعدد الاناث ١٤ ومتوسط السن ٢٧ر٥ سنة ، وقد وجدت أن ٤٤٪ منهم بروتستانت ، ٣٥٪ كاثوليك ، ٨٪ يهود والباقي ديانات أخرى. ومن ناحية الأجناس كان ٢٧٪ زنوج ، ١٩٪ من القوقازيين ، ١٣٪ من أصل ايطالي والباقي أجناس أخرى، وقد أوردت الباحثة وصفا لمستواهم التعليمي. وقد وجدت أن (٥) أعضاء يتمتعون بحياة جيدة في البيت ،

كذلك وجدت أن أغلب الأعضاء كانوا يعانون من مشكلات أسرية حيث كانت تعبيرات « توتر». « عنف » ، و« نقص الحنان » « متضايق »و« التذبذب » شائعة بين أغلب الأعضاء. وقد كان هذا رداً على سؤال وجهته الباحثة للأعضاء الاثنين وخمسين وهو (٩١) « *صف لي حياتك الأسرية ؟* » (*)

وحاولت الباحثة التعرف على العلاقات والاستقرار المهني للنزلاء فوجدت أنهم كانوا مذبذبين وغير مستقرين في أعمالهم ووظائفهم قبل دخول المنظمة ، وكانت علاقاتهم محدوده ، وهذا بسبب الإدمان.

وقد حاولت الباحثة معرفة كيف كان النزلاء يدبرون قيمة المخدرات التي كانوا يتعاطونها والتي تتكلف مابين ٣٠-٥٠ دولار يومياً وتصل أحيانا إلى ١٠٠ دولار .

ذكر أربعة رجال أنهم يحصلون على المال من أعمال مشروعة ، بينما ذكر ٣٠ شخص بنسبة ٧٩٪ أنهم كانوا يحصلون عليها من نشاط غير مشروع كالسرقة العادية والمسلحة ، والسطو على المحلات التجارية ، وخمسة من (١٤) أنثى كانت تحصل على المال من الدعارة. والغالبية كانوا يحصلون على المال من أعمال انحرافية

كذلك وجدت الباحثة أن الاثنين والخمسين دخلوا السجن أكثر من مرة ، وبشكل عام حاولت التعرف على حياة هؤلاء النزلاء قبل دخول منظمة « سينانون» فوجدت أنهم يجهلون القوانين والنظام والأعمال الشرعية المحترمة.

(*) What was your Family like?

وهذا يعني أن البيت ، والخدمة العسكرية ، وبيئة العمل ، والمدرسة ، والمؤسسات العقابية (السجون) والمستشفيات .. لم تساعد هؤلاء النزلاء على الاندماج في المجتمع . وهذه هي وظيفة تنظيم السينانون من خلال تطبيق المبادئ المتضمنة في نظرية المخالطة الفارقه.

برنامج السينانون: لايقبل شخص إلا إذا أبدى رغبة صادقة في الانضمام لمجموعة تكره تعاطي المخدرات ، وهذا تطبيق لأحد مبادئ « كريسي» وهو أن أحد شروط اصلاح المجرمين ، جعلهم ينخرطون في جماعات تؤكد على أهمية الالتزام بالقيم واحترام القانون واتباع النظام ، وابعادهم تماما عن المجموعات التي تشجع على انتهاك القانون وممارسة الانحراف(٩٢) . وقد يجد أن هذا أمر عسير لأن معظم المجرمين يجدون صعوبة كبيرة في تكوين علاقات وثيقة مع الجماعات السوية العادية ، فضلا عن الجماعات الخاصة التي تستهدف اعادة صياغة شخصية المجرم.

ويقوم البرنامج على عزل المدمن عن الجماعات الانحرافية والاقامة بالسينانون وعزله عن المجتمع الخارجي.

ويخضع القادم الجديد لاختبار يحدد أموراً عديده من بينها معرفة خطورة حالته ويجيب على أسئلة تستهدف تحديد درجة جديته في الالتحاق، ومبدئيا ينظر إلى الشخص القادم على أنه مريض نفسي وكذاب Psychopathic Liar ومن أمثلة الأسئلة (٩٣) : ماذا تريد منا؟ ألا تعتقد أنك أبله أو مجنون؟ هل ترى أنه من الحمق أن تجري في الحواري تسرق نقود الآخرين ؟ هل

تستحسن هذا الأمر الآن ؟ هل لك عائلة وأصدقاء بالخارج ؟ . وأحيانا يقال له إن التنظيم لايريده ، أو لابد من دفع نقود ... وهذه كلها اختبارات للجدية والكشف عن مدى اهتمامه.

ويشترط أن يمكث الشخص بشكل كامل داخل المنظمة وينقطع عن العالم الخارجي ويقطع صلته بالجماعات القديمة التي سببت له الانحراف . وهذه *العملية الصارمه للقبول لها وظيفتان هما :*

أ - اجبار الملتحق بابداء رغبته في الانضمام إلى جماعة تكره الإدمان .

ب - الكشف عن الجادين في الانقطاع عن الادمان ، وتمييزهم عن أولئك الذين يطلبون الراحة المؤقتة أو الهروب من الشرطة . والكشف عن عزم الشخص على قطع علاقاته مع المخالطين القدماء تماما.

وتتضح أهمية هذا الأمر في ضوء معرفة حقيقة أن ٢٩ من النزلاء كانوا يتعاطون المخدرات لمدة تزيد عن عشر سنين ، وهناك حالتين مارسوا التعاطي أكثر من ٤٠ سنه ، وخلالها دخلوا وخرجوا من مؤسسات عقابية وعلاجية عدة مرات . ومتوسط عدد سنوات الادمان لديهم (من ٥٢ حاله) (١١) سنة (٩٣)

التوجيه وغرس الأفكار الجديده
indoctrination

يتحقق هذا من خلال الادراك المستمر والمتزايد للنزيل أن جماعة سينانون تنبذ التعاطي والمتعاطين ، وأن الشخص لايستمر إلا إذا كان كذلك . وهذا هو تطبيق للمبدأ الثاني من مبادئ « كريسي » ، والذي يتمثل في ضرورة تحقيق الشعور بالانتماء إلى جماعة نابذة للانحراف. والتأكيد على ذلك باستمرار من أجل تغير اتجاهات المجرم وتحويله إلى السواء. ونزيل « سينانون» يسمع من أشخاص أكثر من ١٢ مرة في اليوم أنه لن يبقى في المنظمة إلا أذا استمر نظيفا Stay Clean أي بعيدا عن المخدرات . وهناك جلسات للتوجيه والارشاد تساعد الفرد على التخلي عن رغباته وطموحاته الشخصية من أجل الانتماء لجماعة مقاومة للانحراف .، وفي مقدمة هذه الرغبات الرغبة في العودة إلى الجماعات التي كان الشخص يختلط بها في الماضي، وإلى حديث الشارع Street talk وأي شخص يعارض أو ينتهك قوانين « سينانون» يطرد فوراً وبالاجماع . ويخضع النزيل لبعض الاجراءات التي تؤكد سيطرة الجماعة والتقليل من أهمية الفرد مثل قص الشعر والالتزام بقانون المنظمة الصارم(٥٤)

ومجموعة «سينانون» مترابطة متماسكة مما يحقق المبدأ الثالث من مبادئ كريسي وهو أنه كلما كانت المجموعة متماسكة كان لها تاثير أكبر على سلوك أعضائها بما في ذلك اصلاح المجرمين . فالشعور القوي بالانتماء سيدعم الشعور الجماعي ويدعم الانقياد لاتجاهات وسلوكيات الجماعة. والنزيل يشترك في أعمال جماعية يومية تدعم هذا الانتماء . وهناك محاضرات هادفة تلقى

على هؤلاء النزلاء ، حول معنى الصدق، وعقدة أوديب، والعمل الجماعي... وهدفها مساعدة النزلاء على تغيير شخصياتهم والتحول إلى الصدق والحق... والنزيل في سينانون لايسمح له أن يظل منفرداً ، فهو - حتى في فترة سحب المخدر من جسمه يظل . داخل الجماعة في كل وقت - ويستمع باستمرار إلى تعليقات من النزلاء القدامى تشجعه مثل« احمد ربك أن تكون معنا »« سبق أن مررنا بتجربتك»« لن تخسر شيئا بوجودك معنا »«كلنا هنا لمساعدتك » .... وهذا تطبيق للمبدأ الرابع من مبادئ« كريسي» وهو أن الشخص الذي يتم اصلاحه يجب أن يحصل على مكانه داخل الجماعه ويتشبع بقيمها ، والأشخاص الذين يعالجون ويثبتون ابتعادهم عن الداء يناط بهم أعمال معينة داخل المنظمة . مثل قيادة شاحنه . أو استقبال النزلاء الجدد . ويظل يتدرج حتى يصبح صانع سياسة في مجلس الإدارة ، أو يترك« سينانون » ولكن يعود بصفة دوريه مع أصدقائه وعائلته لزيارة المنظمة ، وهم لايقطعون الصلة أبدا مع هذه المنظمة.

نتيجة التجربة:

حضر العديد من الزوار من الباحثين الاجتماعيين والأطباء والسياسيين والنفسيين ورجال الأعمال، وأبدوا اعجابهم بالتجربة الناجحة، لدرجة أن المنظمة تقوم الآن بتنفيذ برامج اصلاح داخل بعض السجون ، وصارت تجاربها تناقش في الاذاعة والتلفزيون، وألف عنها كتب وتعد أفلام سينمائية عنها . وترجع كلمة « سينانون» من اسم مدمن كان يحاول أن ينطق كلمة Seminar

ومن بين (٥٢) نزيلا، وهم الذين خضعوا للدراسة ، وجد أن (٤) قد تخرجوا ويعيشون الآن في

المجتمع أسوياء لايتعاطون الكحول ولا العقاقير . وأن (٢٣ نزيلا بنسبة ٢ر٤٤٪) مايزالون داخل المنظمة ولا يتعاطون الكحول ولا العقاقير أيضا .(٩٥) ومن بينهم اثنين(٢) أعضاء في مجلس إدارة المنظمة ، و(١١) يعملون في الخارج بعض الوقت . وبقية النزلاء وعددهم (٢٥) شخصا تركوا منظمة سينانون مخالفين في هذا نصائح وقرارات مجلس الإدارة والأعضاء القدامى .

وفي الفترة من مايو سنة ١٩٥٨ وهو أول انشاء المنظمة حتى مايو سنة١٩٦١ تم قبول واعادة قبول ٢٦٣ شخصا ، وجد أن ١٩٠ شخصا بنسبة ٧٢٪ تركوا المنظمة مخالفين لقرارات مجلس إدارتها والأعضاء القدامى . وقد حدث ٥٩٪ من التسرب خلال الشهر الأول للاقامه ، و٩٠٪ خلال الثلاثة شهور الأولى من الاقامة . ومنظمة سينانون لاتمانع من أن تمنح المتسربين فرصة ثانية أو ثالثة أو رابعة . فمن بين ١٩٠ شخصا تسربوا ٨٣ شخصا بنسبة ٤٤٪ أعيدوا للمنظمة مع تطبيق نفس اجراءات القبول العادي عليهم.(٩٦)

ومن بين كل الذين سجلوا في المنظمة حتى أغسطس ١٩٦٢ وعددهم ٣٧٢ وجد أن (١٠٨) بنسبة ٢٩٪ تركوا التعاطي تماما . ومن بين ٢١٥ شخصا الذين استمروا بالمنظمة لمدة شهر على الأقل ١٠٣ بنسبة ٤٨٪ مايزالون (حتى كتابة البحث) مقلعين عن التعاطي . ومن بين ١٤٣ شخصا الذين استمروا ثلاثة شهور على الأقل وجد أن ٩٥ شخصا بنسبة ٦٦٪ مايزالون غير مستخدمين للعقاقير . ومن بين ٨٧ شخصا استمروا على الأقل سبعة أشهر في المنظمة وجد أن ٧٥ بنسبة ٨٦٪ لايستخدمون المخدرات.

وهذه الاحصاءات تشير إلى أن المدمن عندما يصبح عضوا في جماعة مضادة للادمان Anti drug community فإن احتمال تركه للجماعة وعودته للادمان احتمال منخفض (٩٧) . ولهذه النتائج متضمنات هامة بالنسبة لمبادء نظرية «سوزرلاند».

خامسا - بعض الفحوص التجريبية لمبادئ الاختلاط التفاضلي من خلال التدابير المتعمدة لبناء نظم الخدمات - قدمتها « أندروز D.A.Andrews سنة ١٩٨٠.

يحاول الباحث في هذه المقالة استعراض سلسلة من الاختبارات لثلاثة مبادئ أساسية لنظرية الاختلاط التفاضلي، وهي (٩٨)

أ - مبدأ احتمال الحدوث Contingency principle

ب- المبدأ الانفعالي الاجتماعي Socio - Emotional principle

ج - المبدأ الذي يرى الفعل الاجرامي كوظيفة للتحديدات المؤيدة لانتهاك القانون

وقد تم تطبيق الدراسة على عينات من العملاء القابلين للاصلاح من خلال مجموعة متنوعة من المواقف الاصلاحية . وفي كل حاله كانت هناك محاولات لتحقيق الضبط التجريبي للعوامل ذات الأهمية النظرية وعلى العوامل المتنافسة.

وقد دعمت النتائج في مجملها الأهمية العملية والعلية للاختلاط التفاضلي من خلال توثيق :

أ - الآثار البنائية لما يحتمل حدوثه داخل انساق الخدمة.

ب - آثار هذه الاحتمالات على الاتجاهات والسلوكيات الاجرامية للأفراد.

(*) D.A.Andrews ; Some experimental investigations of the principles of differential association throught deliberate mainipulations of the structure of social systems. American sociological Review V.45 n.3 (June 1980)pp448-462.

وتقابل المناقشة النقدية بين هذا الاختبار المنهجي للافتراضات وبين البرامج ذات الارتباط والتي طبقت على مدى سنوات وكان لها عائد نظري وعملي محدود . وتخرج الورقة في مجملها إلى أن التقويم المنهجي للبرامج يمكن أن يمدنا بأدوات وفرص لعبور الهوة بين علم الاجتماع العام وعلم النفس العام ، والتقريب بين النظرية في العلوم الاجتماعية وبين الخدمة الاجتماعية (٩٩)

وتستعرض الورقة بعض الاستقصاءات التجريبية التي تم اجراؤها بشكل عمدي وواضح والتي حاولت الكشف عن الأهمية العلمية والعملية لبعض مبادئ نظرية الاختلاط التفاضلي لـ« سوزرلاند» . **وقد تم *تقسيم هذه المبادئ إلى مجموعتين :***

أ - الظروف التي تنمي التعليم الاجرامي - أو الاختلاف في التعرض أو الاختلاط مع أنماط اجراميه أو معارضة للاجرام داخل إطار الجماعات الشخصية الحميمة .

ب - والظروف التي يكون فيها التعليم الاجرامي مؤدياً إلى سلوك اجرامي فالسلوك الاجرامي يحدث عندما يكون هناك افراط في التعريفات المحبذة للجريمة.

ويشير « أندروز» إلى أن نظرية « سوزرلاند» احتلت أهمية في علم الاجرام على مدة أربعين سنة . والبعض يرجع هذا إلى أنها تتسم بالغموض ولا يمكن اختيارها وليس لما تلاقيه من دعم وصدق امبيريقي (مثال هذا دراسة « نتلر» Nettler سنة ١٩٧٨) وهناك من يرى أن نظرية الاختلاط التفاضلي تتفوق على النظريات الأخرى المنافسة من حيث الكفاءة والقدرة التفسيرية (مثال هذا دراسات « آكرز» Akers سنة ١٩٧٣، كريسي» Cressey سنة ١٩٦٠ و« جلازر» Glaser ١٩٦٢م . وهناك دراسات أحدث ركزت على الجوانب المتعلقة بالصدق والتنبؤية أكدت قناعة « جلازر Glaser في دراسته سنة ١٩٦٢ بأن المخالطة بالمجرمين والأسوياء المعارضين للجريمة له علاقة بمؤشرات التنبؤ السلوكي في مجال

الجريمة . ومع هذا فإن « اندروز» يرى أن الصورة تصبح ضبابية عندما يتعلق الأمر بمحاولة اجراء اختبارات نوعية واقعية تجريبية للدلالة السببية للجريمة وعدم الاقتصار على الدراسات الوصفية.

ويشير الباحث إلى دراسة « أدمز Adams سنة ١٩٧٣ على أنها أكثر الدراسات نقاء مع أنها أضعف الدراسات مستوى ، حيث قام بتجريد نظرية المخالطة الفارقة من كل المفاهيم الذهنية أو العقلية Mentalistic concept وأكد على الطبيعة الاجتماعية للتعليم وأداء العمليات . وبإيجاز طبق ماأطلق عليه « نتلر» Nettler سنة ١٩٧٨ - «صادق ولكن تافه » فقد وصل إلى قضية صادقة وإن كانت تافهة لاتضيف إلى معلوماتنا شيئا . فالقول أن اكتساب ، والاحتفاظ، وتعديل السلوك الاجرامي وغير الاجرامي ، أمر محكوم بنفس المبادئ العامة للتعلم. قول لايشكل نظرية في تفسير السلوك الاجرامي، ذلك لانه يمثل جزءاً من النظرية العامة في التعلم (١٠١) ويشير « اندروز » إلى أن اختبار نظرية المخالطة الفارقة يجب أن يتضمن واحدا أو أكثر من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظرية ، وقد ركزت أغلب الدراسات التقويمية للنظرية على ثلاثة مبادئ وهي :

أ - العلاقة بين اكتساب السلوك الاجرامي وبين معاشرة نماذج اجرامية أو الانفصال النسبي عنها . وهو مايطلق عليه « العامل التوافقي» .

ب - يتم اكتساب السلوك الاجرامي في جانبه الأساسي خلال جماعات حميمة تقوم على الاتصال الشخصي ، وهذا هو العامل الاجتماعي الانفعالي.

ج - يصبح الشخص مجرما عندما تتغلب تحديداته أو تفضيلاته للمواقف التي تمثل انتهاكًا للقانون على تلك التي توصف بأنها قانونية . وهذا هو مايطلق عليه في مجال العلوم السلوكية « عامل الإدارة الذاتية » أو ضبط النفس.

ولاشك أن هناك علاقة بين مبادئ التوافق والعلاقات والإدارة الذاتية .

وعرض « أندروز » بعض الدراسات التي حاولت اختبار مبدأ التوافق، والذي يتصل بأن هناك فروقا بين المجرمين وغير المجرمين فيما يتصل بالنظرة إلى القانون واحترامه ، ومدى احتمال خرق القوانين ، وامكانية تقمص شخصية المجرمين وغيرهم – وقد طبقت هذه الدراسات الأسلوب التجريبي حيث شكلت مجموعتين من المجرمين المسجونين ، ومجموعة مماثله من الأسوياء ، وقد وجد أن هناك اختلافا كبيرا بين مجموعة المتطوعين (الأسوياء) ومجموعة المساجين من حيث الآراء والاتجاهات والميول نحو احترام القانون والمحاكم والشرطة ومدى احتمال مسألة خرق القانون وتقمص شخصية المجرمين أو غيرهم(١٠٢) وقد قام «أندروز» سنة ٧٧ بدراسة ثانية عن الفروق بين مجرمين وأسوياء حيث طبقت على مجموعة من المساجين ، ومجموعة من المتطوعين الأسوياء ، وتم تقسيمهم إلى مجموعات جدل Discussion groups ومجموعات ترفيه Community Recreation groups(١٠٣)

وقد حاول الباحث معرفة مشاعرهم وميولهم نحو القانون بشكل تلقائي، وقد وجد أن مشاعر العداء ضد ارتكاب الجرائم أوضح لدى مجموعة الطلبة (المتطوعين) مقارنة بمجموعة المساجين . وقد أجريت اختبارات غير مباشرة على أبناء المجموعتين لمعرفة موافقتهم أو اعتراضهم على بعض الأمور ذات الدلالة مثل سلب المحلات والسطو المسلح ...وقد كشفت النتيجة عن فروق ذات دلالة بين المجموعتين:

سادسا - دراسة « جاري جنسن» بعنوان:

الآباء والأقران والفعل المنحرف: اختبار لمنظور الاختلاط التفاضلي(*)

تستهدف الدراسة كما يقول « جنسن» تجاوز تلك العلاقة التي تم اثباتها بين الصحبة المنحرفة أو المخالطين المنحرفين من جهة ، والانخراط في ممارسة الانحراف من جهة أخرى ، وذلك لفحص الآثار المستقلة للأصدقاء أو النظراء المنحرفين ، والآباء ، والتحديدات الجانحة Delinquent Definitions ، على الفعل الجانح . وهو يرى أن المادة الميدانية لاتدعم تلك القضية التي تبناها كل من «سوزرلاند» و« كريس» والتي تذهب إلى أن الحياة الأسرية يكون لها ارتباط بالجناح فقط عندما تكون هناك نماذج جانح Delinquent Patterns متاحة أمام الحدث لتقليدها (١٠٤) . وباستخدام مجموعة متنوعة من المقاييس لمدى توافر النماذج المنحرفة ، وجد أن للاشراف والدعم الأبوي، يرتبط ارتباطا سلبياً بالجناح تقريبا في كل الحالات المدروسة . وعلاوة على ذلك فقد وجد أن النظراء الجانحين والسلطة والدعم الأبوي Parental supervision and support عوامل مؤثرة في الانخراط في سلوك الجناح Delinquency involvement بغض النظر عن التحديدات أو التعريفات الغير محبذة لانتهاك القوانين . فالواضح أن الأسرة والنظراء والتحديدات المشجعة على انتهاك أو تخطي القوانين ، تمارس تأثيرات مستقلة على الجناح(١٠٥)

---

*Gary F. Jensen , Parents , peers and delinquent action: A Test of Differencial Association perespective: American Journal of Sociology v. 78(Nov. 1972).

ويؤكد« جنسن» على أهمية نظرية المخالطة الفارقة بقوله إن أية نظرية كافية في مجال الجناح يجب أن تركز على طبيعة العلاقة بين الأطفال والوالدين بوصفها محدد هام أو عامل أساسي في الانخراط في الجناح ، وهذا ما أكدت عليه دراسات « هيلي» و« برونر» Healy and Bruner سنة ١٩٣٦، ودراسة « جلوك » و«جلوك» Glueck & Glueck سمة ١٩٥٠ ودراسة « ناي» Nye سنة١٩٥٨، ودراسة « جولد» Gold سنة١٩٦٣ودراسة « هيرشي Herchi سنة ١٩٦٩. ويؤكد « جنسن» أن نظرية الاختلاط التفاضلي تمثل هذه النظرية . فقد أكد « سوزرلاند» و «كريسي» على أن أغلب المتغيرات الأسرية لها ارتباط بالجناح من خلال عمليتين وهما(١٠٦)

الأول: قد يطرد الطفل من المنزل أو ينسحب منه ويتركه نتيجة لخبرات مؤلمة أو غير سارة ، ولهذا لايصبح عضوا وظيفيا أو فعالا داخل مجموعة متكاملة . والمهم هنا أن انعزال الطفل عن الأسرة يتيح له الفرصة للاختلاط بنماذج ذات سلوك جانح Delinquent Behavior patterns ويقلل من فرص الاحتكاك أو الاختلاط بنماذج سلوكية مضادة للجناح Antidelinquency

وربما يفشل البيت في تعليم الطفل كيف يتعامل مع المواقف الاجتماعية أو المجتمعية بشكل قانوني . وهذا يعني أن نماذج الجناح قد لاتتوافر داخل البيت ، ولكن هذا البيت يقف موقفا محايداً ازاء انحراف الطفل. وهنا يتوقف تحول هذا الطفل المحايد Neutral Child (ويقصد به الذي لايعلم الصواب من الخطأ ، ومايجب ومالايجب فعله بسبب تسيب واهمال الأسرة) إلى طفل جانح ، نتيجة اختلاطه مع نماذج جانحة أو مضادة للجناح خارج المنزل.

وتتضمن *العملية الأولى* مواقف العزلة والاغتراب Situations of isolation or alienation عن المنزل كعامل متميز عن عامل آخر وهو فشل البيت في تقديم نماذج مضادة للجناح . *أما العملية الثانية* فإن الطفل لايهرب أو ينسحب بالضرورة من المنزل، ولكن المواقف الأسرية تفشل في تنمية اتجاهات وضوابط

وتحديدات عند الطفل تعمل كعوامل مضادة لانتهاك القانون.

وفي الحالتين السابقتين نجد أن تحول الطفل المنعزل أو المفصول عن الأسرة Unattached child، إلى الانحراف أو الجناح أمر يتوقف على طبيعة الجماعات التي يختلط بها خارج الأسرة، وهذا ماأكده « سوزرلاند» و« كريسي» سنة ١٩٦٦ (١٠٧) . وهذا يعني أن الطفل لايصبح جانحا لأن الأسرة لاتهتم به أو لأنه غير سعيد، ولكن لاحتكاكه بجانحين ، ودخوله معهم في علاقات حميمة ، ومحاولة تقليد سلوكهم . والطفل عند « سوزرلاند» و« كريسي» يمكن أن يتعلم السلوك الجانح داخل المنزل أو خارجه من خلال الاختلاط بجانحين من النظراء من نفس الجنس . والاختلاط مع النظراء من نفس الجنس له أثر أكبر من الأبوين في تشكيل سلوك المراهق سواء في الاتجاه الجانح أو السوي المضاد للجناح. وهذا ماجعلهما يركزان على جماعات المخالطين في نفس العمر ونفس الجنس(١٠٨)

وبايجاز فإن العديد من الباحثين يركزون على تطوير نموذج نظري يذهب إلى أن تطور السلوك الجانح يرتبط بنماذج الضبط الأسري التي تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر على المراهقين داخل الأسرة ، أماجنسن فإنه يضيف تعديلا على هذا النموذج . ويتضمن هذا التعديل أن نقص أو عدم كفاية الضبط الأبوي أو الذي يمارسه الوالدين يرتبط بسلوك الجناح من خلال توافر مواقف محيطه بالطفل أو الشخص تتيح له نماذج جانحة لتقليدها Delinquent Patterns around to copy وبشكل عام فإن هذا يعني أن العلاقة بين نوعية الحياة الأسرية والجناح ، تتحدد داخل سياق محدد من العوامل والمتغيرات الأخرى(١٠٩) .

وفي دراسة ميدانيه قام بها «روبرت ستانفيلد» R. StanField سنة ١٩٦٦(١١٠) وجد أن هناك العديد من نماذج التفاعل تتسق مع هذا الفرض. فقد طبق دراسته على الأحداث الذين تمت ادانتهم في محاكم ، وخرج بأن النظام الوالدي Parental discipline يرتبط بشكل أقوى بانحراف الأحداث لدى أبناء الأسر المنخفضة المكانة

Laws Status Families" وذلك مقارنة بأبناء الأسر عالية المكانة، وقام « ستانفيلد » بتفسير هذه النتيجة بأن الخبرات الأسرية غير السارة تؤدي في حالات إلى ظاهرة الجناح ، في ظل ظروف أهمها توافر نموذج ثقافي بديل يشجع على انتهاك القانون(١١١).

والواقع أن هذه النتيجة التي انتهى إليها « ستانفيلد » ظلت محل خلاف حتى على مستوى الدراسات الواقعية . ففي دراسة قام بها « ترافيس هيرشي» T. Hirschi سنة ١٩٦٩(١١٢) وجد أنه لايوجد ارتباط إطلاقا أو إرتباط غير هام بين مكانة الأسرة ، وبين تقبل الأنماط الثقافية البدية المشجعة على انتهاك القوانين. وهنا يمكن القول أن المكانة الأسرية ترتبط بقيام الطفل بمخالطة جناح ، وأن هذه المخالطة (التي تتم خارج الأسرة) تزيد من احتمالية تحول الطفل أو المراهق إلى جانح ، من خلال ماتمارسه جماعة الجانحين من ضغوط جماعية Group Pressure على الشخص، وليس من خلال التنشئة الاجتماعية أوتطبيع المراهق اجتماعيا على معايير ثقافية منافسة أو منحرفة . ومن بين النتائج التي خرج بها «هيرشي» أن هناك علاقة عكسية بين الارتباط بالوالدين وبين الجناح بغض النظر عن عدد الأصدقاء الجانحين الذين يرتبط بهم المراهق.

والدراسة التي قام بها « جنسن» Jensen تستهدف تحقيق اختبار شامل ومباشر للعلاقة بين الضبط الوالدي المباشر وغير المباشر من جهة وبين ظاهرة الجناح من جهة أخرى ، في ظل بعض الشروط التي تختلف في درجة اتاحة أو ظهور نماذج جناح فعلية . وقد تم تجميع المادة من عينة عشوائية كبيرة غير متجانسة من المراهقين . وقد طرحت الدراسة مجموعة من الأسئلة منها:

هل يؤثر النظراء الجانحين على تقبل الشخص للمعايير الثقافية الغير مقبوله ؟ وإذا كان الجواب بالايجاب فهل يؤثر هؤلاء النظراء فقط من خلال تقديم نماذج ثقافية بديلة ؟

ويبرر« جنسن» طرح هذين السؤالين بأن هناك دراسات مثل دراسة «شورت» Short و« ستروذتبك» Strodtbeck، وجدت أن

النظراء المنحرفين أو الجانحين يمكن أن يؤثروا في ممارسة المراهق للانحراف ، بشكل مستقل عن التحديدات المشجعة أو غير المشجعة على انتهاك القانون . وهذا يعني أن الاختلاط بأصدقاء جانحين يمكن أن يمد المراهق بالدافع إلى الانحراف ، حتى قبل أن يقبل أو يقتنع بالتحديدات أو الأفكار المرفوضة اجتماعيا وقانونيا .

وقد استفادت دراسة « جنسن» باستبيان لجمع البيانات كان جزءا من دراسة « ريتشارديوث» R. Youth والتي أجراها من خلال مركز البحث المسحي بجامعة كاليفورنيا في بيركلي سنة ١٩٦٥ وقد طبقت الدراسة الأصلية على عينة مقدارها ١٧٥٠٠ طالبا في المدارس الابتدائية والمتوسطة من السود والبيض، الذكور والاناث، أما الدراسة الحالية فقد طبقتا على عينة مقدارها ١٥٨٨ واقتصرت على الذكور من غير السود.

وقام الباحث بقياس المتغير التابع هنا وهو السلوك الانحرافي أو السلوك الجانح من خلال الاجابة عن ستة أسئلة تتعلق بالمخالفات أو الجنح المتفاوتة في خطورتها . وقد تم أخذ الأفعال التي ارتكبت خلال سنة سابقة على تطبيق الاستبيان(١١٣) . وقد صنف أفراد العينة إلى (*)

(*) طبق الباحث أسئلة مثل . هل سبق أن أخذت شيئا قيمته لاتقل عن دولارين ليس من حقك ؟ هل سبق أن أخذت شيئا قيمته بين ٢ - ٥٠ دولار ليس من حقك ؟ ثم أكثر من ٥٠ دولار ؟ هل سبق أن أخذت سيارة ركوب دون إذن صاحبها؟ هل سبق أن استوليت بالقوة على شيء ليس ملكا لك ؟ - وباستثناء المشاجرات مع الاخوة ، هل تضاربت مع أحد ؟....الخ.

١ - لم يرتكبو أية انحرافات.

٢ - ارتكبوا انحرافا واحدا

٣ - ارتكبوا انحرافين.

٤ - ارتكبوا أكثر من انحرافين .

أما بالنسبة للمتغير المستقل هنا وهي الاشراف والدعم الانفعالي Supervision and emotional support من جانب الوالد، فقد تم قياسه من خلال اختيار أحد [illegible] -عادة - أحيانا - لايحدث ، وذلك في الاجابة عن الأسئلة التالية:

- هل يعرف والدك مكانك عندما تغيب عن المنزل؟
- هل يعرف والدك مع من تكون عندما تكون خارج المنزل؟

وقد تم قياس الدعم الوالدي من خلال الأسئلة التالية:

- هل يبدو أبوك متفهما لك ؟
- هل سبق أن شعرت أن والدك لايرغب فيك أو أنه يكرهك وينبذك؟
- هل يدعمك أبوك ويقف معك عندما تقع في محنة أو مشكلة.

وقد تم عمل مؤشرات لمدى توافر النماذج الجانحة من خلال معرفة عدة أمور مثل : عدد الأصدقاء المقربين للشخص من الجانحين، وتصور مفهوم المشكلة أو الأزمة لدى مجتمع الجيرة ، والمعدلات الرسمية للجناح داخل المدرسة التي يلتحق بها الشخص. ***ولهذا وجهت عدة أسئلة للمفحوصين مثل:***(١١٤)

هل سبق أن قبض البوليس على أحد أصدقائك المقربين؟

وصنفت الاجابة إلى - صفر - واحد - اثنين - ثلاثة - أكثر

وقد تم الرجوع إلى مراكز البوليس نفسها للتحقق من صدق الاجابات .

وقد تم محاولة التعرف على تصور المفحوصين للانحراف كشيء مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه .

ولهذا تم توجيه بعض الأسئلة إلى المفحوصين حيث يطلب رأيهم في عبارات مثل :

- أغلب الأشياء التي يسميها الناس« جناح» أو انحراف لاتضر في الواقع أحداً.
- حسنا ان نلتف حول القانون أو نتحايل عليه إذا استطعنا أن نتجنب العقاب.
- من أجل تحقيق تقدم يجب أن نفعل أشياء ليست صحيحة .

وصنفت الاجابة إلى أوافق بشده أو أوافق - ولا أستطيع التحديد، ولا أوافق، ولا أوافق بشده.

ومثل هذه العبارات اتخذت كمقياس للاتجاهات الاجرامية أو التحديدات المشجعة على انتهاك القانون.

- وقد وجد البحث أن هناك علاقة سلبية بين السلطة الأبوية والانحراف(١١٥) ، حيث تم قياس العلاقة بين السلطة والاشراف الأبوي من جهة ، وعدد الأصدقاء المنحرفين ، وازعاج الجيران ، والسلوك المنحرف، والتحديدات المؤيدة للانحراف من جهة أخرى . ويشير « جنسن» إلى أن هذه النتيجة قد تتفق مع المبررات التي قدمها « سوزرلاند» حول طبيعة الظروف الأسرية وعلاقتها بدفع الأطفال والمراهقين للانحراف من خلال مصادقة أصدقاء السوء ، وكشف البحث عن علاقة سلبية بين السلطة الأبوية وعدد أصدقاء السوء، وعن علاقة ايجابية بين عدد أصدقاء السوء وبين الجنوح (١١٦) كذلك فقد كشفت الدراسة عن أن هناك علاقة دالة احصائيا (باستخدام معامل جاما) بين عدد الأصدقاء المنحرفين ، وتصور ازعاج الجيران وقبول الاتجاهات والمعتقدات المشجعة على انتهاك القانون من جهة ، وبين الانخراط الفعلي أو ممارسة الانحراف أو الجناح . كذلك فقد كشفت عن أن المخالطين للجانحين أكثر احتمالا للانحراف وممارسة الجناح بغض النظر عن أثر هذه المخالطة على معتقداتهم واتجاهاتهم(١١٧) . وهذه النتيجة تدعم بجلاء نظريات الجناح التي تركز على أهمية الضغط الجماعي ، وعمليات الجماعة Group pressure and processes وعلى الدافعية الموقفية قصيرة المدى Short - term situational motivation عند تفسير ظاهرة الجناح.

وبالنسبة إلى مدى توافر النماذج الانحرافية أو نماذج الجناح - باستخدام عدة مقاييس بديلة ، فإن نتائج الدراسة تلقى بعض الشك على القضية الذي ذهب إليها « سوزرلاند » و« كريسي» حول العلاقة بين البيت والأسرة من جهة وبين السلوك الجانح من جهة أخرى . فعدد الأصدقاء المنحرفين ليس له إلا أثر قليل جدا على العلاقة بين الاشراف الأبوي والانحراف.

وبشكل عامل فإن مايحدث داخل المواقف الأسرية له دلالة في حد ذاته بغض النظر عن الاختلاط التفاضلي بجماعات خارج الأسرة . فالطفل المعزول معرض للجناح أكثر من الطفل المرتبط بأبويه والذي يكون موضع حبهم وحنانهم، حتى إذا لم يك أمام الطفل نماذج جانحة خارج البيت . وعلى عكس بعض الدراسات (مثل دراسة « وات» Watt و« ماهير» Maher (١١٨) سنة ١٩٥٨ ، فإن الدراسة الحالية تشير إلى الاتجاهات نحو الوالدين تؤثر على الاتجاه نحو القانون العام ، ونحو الأخلاق ، وأن الضبط الوالدي المباشر وغير المباشر له تأثير على السلوك الجانح مستقلا عن مثل هذه المعتقدات والاتجاهات.(١١٩)

وبايجاز يشير البحث إلى أن الأسرة لها أثرها على ممارسة الجناح ، وهذه الممارسة لايمكن ارجاعها إلى استدماج لقيم ومعتقدات أو اتجاهات نحو القانون. ولاشك أن هذه النتائج لاتتسق مع تلك النظريات الذاهبة إلى أن الاتجاهات والمعتقدات هى الأساس في تحديد الموقف من الجنوح (١٢٠) . وكما يشير «مارفن ألسن» M. Olsen في دراسة له سنة ١٩٦٨ فإن أعضاء التنظيم يقبلون معايير التنظيم لا لأنهم يستدمجونها ويقتنعون بها ، ولكن من خلال أساليب العقاب والتوحد والمسايرة . ونفس الشيء ينطبق على أثر جماعة النظراء على الشخص فالشخص يمارس الانحراف كأقرانه دون أن يتحقق الالتزام المعياري بقيمهم واتجاهاتهم . كذلك فإن حساسية الأبناء للآباء يجعلهم يمارسون أفعالا وردود أفعال سلوكية حتى دون التزام بالأسس المعيارية التي تصدر عنها هذه السلوكيات .

وهذا يعد نقدا لنظرية الاختلاط التفاضلي التي تركز بشكل مكثف على التحديدات Definitions والمتغيرات الثقافية (كالقيم والمعايير والمعتقدات) على أساس أنها هى التي تشكل السلوك البشري بعيدا عن متغيرات أخرى عديدة.

موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

هناك العديد من أوجه الاتفاق والاختلاف بين دراساتنا الحالية والدراسات السابقة ، فمن أوجه الاتفاق أن دراستنا الحالية هي محاولة لتقويم نظرية سوزرلاند بعد تحويلها إلى مجموعة من التساؤلات البحثية من أجل الاجابة عليها من خلال التطبيق على مجموعة من الأحداث المنحرفين ، مع المقارنة بينهم وبين مجموعة من الأسوياء من أجل الوقوف على عدة أبعاد تتصل بالظروف الأسرية ، والعمليات التربوية ، ومدى توافر نماذج انحرافية في حياة الجانحين والأسوياء، وموقف الجماعات الأولية التي يختلط الشخص بها من القانون أو المعايير والقيم الثقافية المتفق عليها داخل المجتمع .... وهي بهذا الشكل تتفق مع العديد من الدراسات السابقة في هذا الهدف، مع وجود خلاف في أهداف أخرى . وهي بهذا الشكل تتفق مع دراسة « برجس» Burgess و« إيكرز» Akers وإن كانا قد ركزا على البعد التعليمي، وكان تركيزنا على أبعاد أسرية وتربوية وجماعات أولية أخرى ، كذلك تتفق مع دراسة أندروز الذي حاول اختبار مبدأ التوافق القائم على الاختلاط بجماعات أولية صميمة ممارسة للانحراف أو لديها تحديدات مدعمة لخرق القانون كأساس لاكتساب الثقافة الاجرامية وممارسة الانحراف ، وتتفق دراستنا مع هذه الدراسة من حيث الأسلوب المنهجي حيث طبق « أندروز» الدراسة على عينة تجريبية من المساجين ، وأخرى ضابطة من المتطوعين الأسوياء .كذلك تتفق دراستنا الحالية إلى حد ما مع بعض الأهداف والتساؤلات والأساليب المنهجية التي استخدمها جاري جنسن G.Jensen في دراسته ، حيث حاول اجراء اختبار شامل ومباشر للعلاقة بين الضبط الوالدي المباشر وغير المباشر من جهة ، وبين ظاهرة الجناح من جهة أخرى ، واختبار تلك القضية في نظرية المخالطة الفارقة التي تركز على ضرورة وجود نماذج انحرافية يقوم الشخص بتقليدها من جهة وضرورة استدماج الشخص للثقافة

الاجرامية قبل الانخراط في الفعل الاجرامي من جهة أخرى . وهذه القضايا هى موضع تساؤلاتنا في بحثنا الحالي حيث نحاول التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين وجود النماذج الاجرامية المتاحة في حياة أبناء كل من المجموعتين التجريبية (الأحداث المنحرفين) والأسوياء . وقد طبق « جنسن» بحثه على طلاب مدارس وحاول التعرف على من مارسوا الانحراف ومن لم يمارسوه وعدد مرات الممارسة على مدى العام السابق للبحث من خلال أسئلة في الاستبيان ، أما نحن في دراستنا فقد استخدمنا أساليب المجموعات الجانحة والسوية . وقد استفدنا كثيرا من الأسئلة التي استخدمها « جاري جنسن» في الاستبيان الذي طبقه خاصة تلك التي تتصل بنماذج السلطة الأسرية والضبط الوالدي، ودعم الآباء للأبناء في مواقف الأزمات ، وعلاقة هذا بظاهرة الجناح - ***وهذا يعني أن أوجه الاتفاق والاستفادة من الدراسات السابقة تتمثل فيما يلي:***

أولا: الهدف العام - وهو وضع بعض قضايا نظرية « سوزرلاند» في محك الاختبار سواء من حيث القضايا العامة جملة أو التركيز على بعض الأبعاد كالبعد التعليمي ، أو البعد القيمي والدافعي(السكولوجي) أو البعد العلاجي أو ارتباط السلوك الانحراف بالجماعات الأولية ، أو تحدبد الموقف من القانون القيم العامه .

ثانيا: بعض الجوانب المنهجية - فقد استخدمت بعض الدراسات أساليب المجموعات المتقابله Opposite groups، وبعضها الآخر استخدم أساليب مسحية حيث تم تصنيف العينة إلى مجموعات طبقية من خلال تساؤلات محددة . وقد استخدمنا أساليب المجموعات المتقابلة في جزء من بحثنا كما استخدما المسح الاجتماعي في جزء آخر.

ثالثا : بعض أدوات البحث فقد استفدنا كثيرا في تصميم أبعاد الدراسة وتساؤلات الاستبيان من الاستبيانات المستخدمة في الدراسات السابقة.

رابعا: نتائج الدراسات أفادتنا في أن الوصول إلى أن الكلمة الفصل في النظرية لم تقل بعد، فقد وصلت دراسات ميدانية عديدة لنفس الأبعاد إلى نتائج متناقضة تماما . وقد [illegible] على إبراز هذه النقطة في عرض الدراسات السابقة [illegible] هذا لايدعو إلى اليأس، ذلك لأن مزيد من الدراسات قد يفصح عن أبعاد جديدة يمكن من خلال تطويرها وتعديلها الوصول إلى اطار مقبول لتفسير السلوك الاجرامي يضاف إلى هذا استفادتي من نتائج بعض الأبحاث من خلال مقارنتها بنتائج بحثي القائم .

خامسا: مجموعة الصعوبات النظرية والمنهجية التي أشار إليها أصحاب الدراسات السابقة ، وأهمها محاولة الصياغة الاجرائية لقضايا النظرية ، أمر حاولت تفهمه والتغلب عليه بنفس الأساليب التي استخدمها بعض أصحاب الدراسات السابقة ، وذلك من خلال تحويل القضايا النظرية إلى تساؤلات بحثية.

ولاشك أن هناك جوانب اختلاف كبيرة بين بحثي الحالي والدراسات السابقة، ***وأهم هذه الاختلافات تتمثل فيما يلي:***

أولا: نقاط التركيز ومنطلقات الاهتمام ، فهناك أبحاث ركزت على الأبعاد التعليمية (نظرية التعليم) وهناك أبحاث حاولت تعديل النظرية من خلال استخدام مفاهيم التعزيز ، وهناك دراسات ركزت على جوانب ديناميات الجماعة ، مثل ضغط الجماعة والعمليات الاجتماعية ومسايرة الجماعة... ومجال الاهتمام في دراستنا الحالية اختبار الصدق التفسيري للنجاح من خلال قضايا النظرية الثمان نتيجة لاستبعاد القضية الأخيرة

لعـموميتـهـا) وقـد وجـدنا أن هناك تداخـلا واضـحـا بين هذه القضايا ، ولهذا قسمنا الدراسة إلى محاور أو جوانب تتضمن عدة أبعاد يتم مقارنة المجموعة المنحرفة ، والمجموعة السوية على أساسها .

ثانيا : اختـلاف المداخل ، فـهناك من حـاول تقـويم النظرية من خـلال نظريات التـعلم أو المدخل السلوكي (بركس وإيكرز) وهناك من حاول فقط تقديم استراتيجية للتحقيق الامبيريقي (ملفين دي فلير ، ورتشـارد كويني) وهناك من حـاول صيـاغة النظرية صيـاغة رياضـيـة أو رمـزية تحـقـيـقـا للمـزيد من الدقـة والانضباط ، وهناك من حاول اختبار النظرية من خلال مداخل علاجية (ريتـافـولكمـان، دونالدكـريسـي) ، وهناك من حـاول اختبار النظرية في مجال تفسير الانحراف واكتساب السلوك الإجرامي ، مثل دراسة « ماثيوس» Mathews سنة ١٩٦٨ ودراسة « أدمز» سنة ١٩٧٣، ودراسة « أندروز » سنة ١٩٧٧ . وتقع دراستنا الحالية ضمن الدراسات التفسيرية حيث تحاول فـهم العـلاقـة بين الجـمـاعـات الأولـيـة التي يخـالطهـا الشـخـص (الظروف الأسـرية والتـربوية والعـــائليـة والقـرابة والجـيـرة والأصدقاء ووجود نماذج انحراف من عـدمــه ، ومــوقف هذه الجماعات من القانون والثقافة ... الخ) من جهة وبين ظاهرة الجناح من جهة أخرى ، وقد استفدت كثيرا من دراسة « جاي جنسن» في هذا الصدد.

ثالثا : اختلاف المناهج ، فالبعض قصر دراساته على صياغات رياضية والبعض أجراها كلية داخل مؤسسات علاجية (علاج الإدمان مثلا) ، والبعض أجراها بأساليب مسحية ، والبعض طبق بعض أشكال التصميمات التجريبية . وقد استفدنا من هذه الأساليب جميعها خاصة الأسلوب التجريبي أو شبه التجريبي وهو ما استخدمناه في دراستنا ، إلى جانب بعض جوانب الأسلوب المسحي.

الفصل الثالث
الاطار المنهجي للبحث

تساؤلات الدراسة :

يطرح الباحث مجموعة من الأسئلة في ضوء نظرية الاختلاط التفاضلي لـ«سوزرلاند» ، سوف نحاول الاجابة عليها من خلال الدراسة الميدانية ، وهي :

أولا: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجناح ومجموعة الأسوياء . في الظروف الأسرية؟

ثانيا : هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجناح ومجموعة الأسوياء في نوعية التربية التي يتلقاها الشخص داخل أسرته؟

ثالثا : هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجناح ومجموعة الأسوياء في نوعية الأصدقاء وأساليب قضاء وقت الفراغ؟

رابعا: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجناح ومجموعة الأسوياء من حيث الشعور بالعدالة الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع؟

خامسا: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجناح ومجموعة الأسوياء من حيث موقف أعضاء الجماعات الأولية المخالطين لهم (الأسرة ، الأقارب، الجيران ، الأصدقاء...) من القانون والنظام العام والقيم المحترمة في المجتمع العام ؟

سادسا : هل تعلم الحدث الانحراف من أحد من أعضاء جماعاته الأولية ؟

وهل شجعه على هذا أحد؟ وما هو تفسير الأحداث لسلوكهم الانحرافي؟

هذه هي الجوانب الأساسية للدراسة ، وسوف نحدد أبعاد كل جانب ، كما سوف نحدد المتغيرات في كل بعد، في فقرات تالية .

التصميم المنهجي للدراسة:

تعتمد الدراسة بشكل عام على تصميم شبه تجريبي، وذلك من خلال اختيار مجموعتين متكافئتين في أغلب المتغيرات الأولية عدا الانحراف والسواء السلوكي. ويحدد الانحراف بارتكاب فعل جانح تسبب في ايداع صاحبه مؤسسة عقابية هى مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين .

أما السواء فيحدد بالسلوك الطبيعي الذي لم يؤد بصاحبه إلى إدانة أو عقوبة. ويقوم الباحث بتطبيق مجموعة مقننة من الأسئلة من أجل الاجابة عن تساؤلات الدراسة. هذا إلى جانب استخدام الأسلوب المسحي في التعرف على بعض المتغيرات بالنسبة لمجموعة الجانحين

عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار إحدى مؤسسات الأحداث بشكل عشوائي من بين المؤسسات المفتوحه(١٢١) وهى مؤسسة صفط خالد ، وتقع في قرية صفط خالد مركز إيتاي البارود محافظة البحيرة ، وقد طبقنا البحث على جميع الأحداث المنحرفين المودعين بهذه المؤسسة والذين تصادف وجودهم خلال النصف الأول من شهر أغسطس سنة ١٩٨٣. وقد كان عددهم ٢٥ جانحا . وقد وجد أن عدد الحرفيين أي الذين كانوا يعملون صبياناً وعمالا قبل القبض عليهم (٢٤) شخصا ، وشخص واحد كان تلميذا بالاعدادي. وقد استبعدنا التلميذ وطبق البحث على الحرفيين والعمال. أما عينة الأسوياء فقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من كشوف أعدها الباحث بالحرفيين وعمال المقاهي في مدينة ايتاي البارود ، وقد اخترنا (٢٤) شخصا وهم يمثلون ١٢٪ من العدد الكلي في كشف الحصر الشامل الذي أعددناه. وقد وجدنا أن هناك تماثلا في البيانات الأولية - كما سنرى - الأمر الذي يحقق التكافؤ ، وهذا مايسمح لنا بفحص أثر الجماعات الأولية من خلال المتغيرات التي حددناها في تساؤلات البحث ، على السلوك

الجانح. والمتغيرات التي حددناها تعد هي المتغيرات المستقلة ، والسلوك الجانح يعد هو المتغير التابع المطلوب دراسته.

أدوات الدراسة ومصادرها:

اعتمدنا في دراستنا هذه على بعض المصادر وهي السجلات الموجودة بالمؤسسة حيث يوجد لكل حدث ملف به بياناته والأحكام الصادرة عليه والبحوث الاجتماعية التي أجريت له ، وهناك سجلات المؤسسة المختلفة ***وقد رجعنا إلى هذه المصادر في العديد من الأمور، خاصة بالنسبة للبيانات التالية:***

١ - الجرائم التي ارتكبها الجناح المودعين بالمؤسسة .

٢ - الحرف التي التحق بها المودعين - والتشغيل الخارجي.

٣ - التوزيع الداخلي للأحداث - إلى مجموعات - وعنابر النوم

وقد استعنا بالبيانات الموجودة بالمصادر كأحد الوسائل لضبط صدق البيانات التي حصلنا عليها من المودعين في العديد من الأمور كالسن والتعليم ومهنة الأب وعمل الأم ... الخ.

وكانت الأداة الأساسية عندنا استمارة مقابلة تم تحديد جوانبها الأساسية على النحو التالي:

١ - البيانات الأولية.

٢ - الظروف الأسرية

٣ - نوعية التربية التي تلقاها الشخص داخل أسرته.

٤ - نوعية الأصدقاء وقضاء وقت الفراغ.

٥ - الشعور بالعدالة .

٦ - الموقف من القانون والقيم العامة في المجتمع.

٧ - الجهات التي تعلم الحدث منها الانحراف أو شجعوه عليه، وتفسيره لسبب اقدامه على الانحراف.

وهناك بعض الجوانب طبقت على مجموعتي الدراسة - الجناح والأسوياء معا، وهي الستة جوانب الأولى ، أما الجانب السابع فقد اقتصر تطبيقه على مجموعة الجناح وحدهم. وفيما يلي تفصيل كل جانب من هذه الجوانب حيث قسمنا كل جانب إلى أبعاد ،

وقسمنا كل بعد إلى متغيرات يختار المفحوص اجابته من بينها.

أبعاد الجانب الأول : البيانات الأولية

١ - العمر ٢ - المستوى التعليمي ٣ - عمل الأب

٤ - تعليم الأب ٥ - دخل الأسرة ٦- عدد الاخوة

٧ - موقف الاخوة من التعليم ٨ - السكن وحجراته

٩ - دخل المفحوص من العمل شهريا

١٠- كفاية الدخل للمفحوص

١١- مدى مساعدة الأسرة للمفحوص ماديًا.

أبعاد الجانب الثاني: الظروف الأسرية

١ - ظروف المعيشة المشتركة - الأب والأم معا ، الأب وزوجة الأب ، الأم وزوج الأم ، عند الأقارب...

٢ - عمل الأم خارج المنزل: في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص أو خدمة منزلية

٣ - معدل الخلافات الأسرية - يوميا - أسبوعيا - شهريا - نادرا جداً....

٤ - أسباب الخلافات الأسرية : إدمان رب الأسرة - اقتصادية - عمل الأم ، الأقارب، الجيران....

٥ - أساليب انهاء الخلافات والصراعات الأسرية : الضرب - الهجر - ترك المنزل - تدخل الجيران - الأقارب - الحلول الذاتية ...

٦ - تعرض أحد أفراد الأسرة للقبض من جانب الشرطة أو الاتهام أو المساءلة الجنائية.

٧ - الاحساس بالاشراف الأسري: هل يشعر المفحوص أن أسرته تهتم به وتحرص على معرفة أحواله ومشكلاته وطلباته...

٨ - الاحساس بالمساندة والدعم الأسري- الشعور بأن الأسرة تقف معه في أية أزمة أو مشكلة يتعرض لها ، صحية أو

اجتماعية أو عاطفية أو نفسيه ..

٩ - تقدير المفحوص لشعور أسرته بالعدالة أو الظلم داخل المجتمع- هل القانون يحقق العدالة وواجب الاحترام ، أم ظالم غير جدير بالاحترام... الخ

وحاولنا التعرف على هذه النقطة من خلال موقف الأسرة من بعض الأمور كالرشوة والحصول على المال بغير الطرق القانونية ، والمحسوبية ، والنصب والاحتيال.

أبعاد الجانب الثالث: الظروف التربوية

١ - نمط السلطة - ونقصد به مصادر اتخاذ وتشكيل القرار داخل الأسرة - الأب وحده ، أم الأب والأم ، أم الأم وحدها أم يتاح فرصة للأبناء للمشاركة ؟

٢ - قدرة الأبناء على عرض أرائهم ومشكلاتهم على الأبوين ومناقشتها معهم.

٣- القيم التي حاولت الأسرة غرسها في المفحوص، من وجهة نظر المفحوصين أنفسهم

وقد وضعنا متصلا يبدأ من - الخيانة والكذب من أجل تحقيق مصالح خاصة والحصول على المال بأي طريق - حتى تقوى ومخافة الله في كل شيء ، مرورا بحب النفس فقط، حب النفس والآخرين ... الخ.

٤ - نموذج التربية من حيث القسوة المفرطة أو التدليل المفرط أو الاعتدال في التعامل وقد طرحنا هذا في شكل متصل يبدأ بالقسوة الشديدة وينتهي بالاعتدال مروراً بالتذبذب في المعاملة.

٥ - رأي المفحوصين فى أبائهم التي تتراوح بين الأنانية المطلقة واعطاء الأولوية لمصالحه وملذاته الخاصة ، وبين رعاية الأسرة والأبناء . وقد وضعنا المتغيرات في شكل مفصل

٦ - مدى تلقي الأبناء توجيهات من الآباء تخالف القانون- كالتحريض على السرقة أو النصب أو الحصول على مال بغير حق ، أو الغش في الصنعه...

ابعاد الجانب الرابع: الأصدقاء وقضاء وقت الفراغ

١ - تعرض أحد الأصدقاء للقبض من الشرطة أو الاتهام والمساءلة الجنائية.

٢ - موقف الأصدقاء من القانون والقيم العامة في المجتمع على متصل يبدأ بالاستهتار التام بالقانون والقيم وينتهي باحترام القانون والقيم احتراما تاما في كل الأحوال.

وقد حاولنا معرفة ذلك من خلال معرفة موقفهم من بعض الأمور مثل شرب الخمور ، وتعاطي المخدرات ، معاكسة البنات ، التسكع في الطرقات ، الزنا ، استخدام أساليب غير مشروعة للحصول على المال بدعوى مفاهيم سوقية مثل (تفتيح المخ أو تمشية الحال أو الجدعنة أو التطنيش... الخ)

٣ - أنواع الانحرافات التي يمارسها الأصدقاء. والتي تتراوح بين شرب الخموروتعاطي المخدرات ، وتنتهي بالتسكع في الطرقات مرورا بالزنا ومعاكسة البنات والنصب على الآخرين... الخ.

٤ - أهم المشكلات التي يعاني منها الأصدقاء، والتي تتراوح بين مشكلات الادمان والسكر إلى بعض المشكلات البسيطة مع صاحب العمل مرورا بالمشكلات الأسرية والعاطفية والاقتصادية ... الخ.

٥ - مدى معرفة الأب لأصدقاء الابن (المفحوص).

٦ - شعور الأصدقاء بالعدالة الاجتماعية هل ينظرون إلى المجتمع على أنه ظالم ويجب الانتقام منه في شكل أعمال عدوانية أو انحرافية ، أم أنه عادل يجب احترام قوانينه ونظمه وقيمه... الخ.

٧ - طرق قضاء الشخص وقت فراغه - والتي تتراوح بين ممارسة الانحرافات كالزنا ومعاكسة البنات وشرب الخمور والتسكع في الطرقات - إلى مشاهدة السينما أو التلفزيون والجلوس في المنزل.... الخ.

٨ - موقف الأصدقاء من السجاير - هل يشربون السجاير أم لا.

٩ - موقف الأصدقاء من الخمور وتعاطي المخدرات.

ابعاد الجانب الخامس : الشعور بالعدالة و مدى الحصول على الحقوق:

١ - مدى الشعور بالعدالة داخل الأسرة - والذي يتراوح بين الاحساس الثقيل بظلم الأب والأم وانعدام العدالة داخل الأسرة - وبين الاحساس الكامل بالعدل في المعاملة والحصول على كل الحقوق الممكنة داخل الأسرة.

٢ - مدى الشعور بالعدالة داخل المجتمع والذي يتراوح بين الشعور بأن المجتمع ظالم وأنه مظلوم مضطهد غير حاصل على حقوقه ، وبين الشعور بأن المجتمع عادل وأنه يعطي كل ذي حق حقه تماما.

٣ - تفسير المفحوصين الذين يبرزون شعورا بالظلم - سواء داخل الأسرة أو المجتمع ، للسبب في هذا الظلم ، هل السبب أسرهم ، أم تقصيرهم الشخصي ، أم ظروف خارجة عن إرادتهم.

٤ - مدى شعور المفحوص بالتفرقة في المعاملة بين الأخوة داخل الأسرة.

٥ - مدى شعور الأصدقاء بالعدالة الاجتماعية داخل المجتمع ، ويتراوح بين الشعور المستمر القوي بأن المجتمع ظالم وقد ظلمهم ، وبين الشعور بأن المجتمع عادل وأنهم حصلوا على حقوقهم كاملة (البعد السادس من الجانب الرابع).

٦ - تقدير المفحوص لمدى امكانية الحصول على حقوقه كاملة داخل المجتمع مستقبلا - (الأمل والنظرة التفاؤلية أو التشاؤمية)

أبعاد الجانب السادس رؤية المفحوص لموقف اعضاء الجماعات الأولية من القانون:

١ - مدى تعرض أحد الأقارب للقبض أو الاتهام والمساءلة الجنائية (البعد السادس من الجانب الثاني)
٢- موقف أعضاء الأسرة من القانون(البعد العاشر من الجانب الثاني).
٣ - التوجيهات الأسرية المخالفة للقانون(البعد السادس من الجانب الثالث)
٤ - القيم التي حاولت الأسرة غرسها في الأبناء (البعد الثالث من الجانب الثالث)
٥ - مدى تعرض أحد الأصدقاء للقبض من الشرطة أو الاتهام والمساءلة (البعد الأول من الجانب الرابع)
٦ - موقف الأصدقاء من القانون والقيم العامة (البعد الثاني من الجانب الرابع)

أبعاد الجانب السابع: الجهات التي تعلم منها الحدث الانحراف أو شجعته عليه ، وسبب انحرافه :

١ - مدى تعلم الحدث ممارسة الانحراف قبل إقدامه على سلوكه المنحرف .
٢ - مدى مشاهدة الحدث لسلوك منحرف قام به غيره قبل اقدامه هو على الانحراف
٣ - مدى وجود شخص أو أكثر شجع الحدث على أن يسلك سلوكاً منحرفًا .
٤- تفسير الأحداث لسبب اقدامهم على سلوكهم الجانح.

تقنين أداة البحث:

سبقت الاشارة إلى أننا قمنا بتصميم استبيان لتطبيقه على مجموعتين ، **الأولى** جناح ، تم اختيار المجموعة بشكل عشوائي ، وتم الحصول على مفرداتها بالحصر الشامل، **والثانية** أسوياء متماثلين مع المجموعة الأولى في أغلب الظروف العامة إلا في متغير الانحراف والسواء . وقد قمنا بتطبيق الاستماره على عينة عشوائية عددها خمسة أفراد من كل مجموعة ، وأعدنا التطبيق بعد أسبوعين لحساب معدل الثبات واطمأن الباحث إلى ثبات الاستمارة ، أما الصدق فتم التحقق منه من خلال عرض الاستمارة على محكمين من المشتغلين بعلم الاجتماع والنفس كأساتذة في كلية البنات جامعة الأزهر ، ومن المشتغلين في ميدان رعاية الأحداث المنحرفين في وزارة الشئون الاجتماعية ، وقد قام الباحث بالتعديل في الاستمارة حسب رأي أغلب المحكمين . أما المصدر الثاني للتأكد من صدق الاستمارة فهو مقارنة بعض بياناتها بالبيانات الواردة في ملفات وسجلات المؤسسة بالنسبة لمجموعة الجناح . وقد قمنا باعادة الصياغة اللغوية بما يتفق مع مستوى المفحوصين ، ولازالة اللبس والغموض الذي ظهر في بعض الأسئلة خلال مرحلة اختبار الاستمارة.

التحليل الإحصائي:

تم اختيار اختبار T Test(t) لتحليل البيانات نظرا لملاءمته لطبيعة وحجم مجموعات البحث ، فقد تم اختيار كل مجموعة بشكل عشوائي، والمجموعتان مستقلتان، وهما يتحقق بينهما التجانس من حيث التباين ، كما يتحقق تساوي أحجام المجموعتين (١٢٢)

وقد استخدمت الصيغة التالية لاختبار(t) (١٢٣)

t= x1 -x2

ssi + ss2

Ni+N2-2 (n1 +N2)

ويقبل الباحث مستوى دلالة ٥ ر. وذلك من خلال المقارنة بين قيمة (t)المحسوبة، وقيمة(t) النظرية أو الجدولية ، وذلك مع أخذ درجات الحرية (ن١+ن٢-٢) . فإذا زادت القيمة المحسوبة عن القيمة الجدولية فإن هذا يعني أن هناك فروقا بين متوسطات المجموعات المدروسة.

ولا يكتفى الباحث بقيمة (t) في حالة وجود فروق ذات دلالة إحصائية . حيث حاولنا التعرف على درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل أو الارتباط الثنائي.

والمعادلة التي استخدمناها هى (١٢٤)

W2= t 2 - 1

t2 + N1+N2-1

W = rPb= W2

ويفيدنا معرفة الارتباط الثنائي في معرفة درجة الارتباط ، والأهمية العملية للمتغير المستقل، وذلك من خلال تحديد درجة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وكذا تحديد مقدار التباين في المتغير التابع والذي يعزى إلى التغير في المتغير المستقل(١٢٥)

وقد أعطيت كل اجابة من الاجابات على الأسئلة درجة محددة ، وروعي في ترتيب الاجابات تسلسلها تنازليا حيث أن الاجابات المؤدية إلى الانحراف أكثر تأخذ أعلى الدرجات والتي تؤدي إلى السواء تأخذ أقل الدرجات . وهذا يعني أن ارتفاع الدرجات يعني انحرافية عالية ، والعكس صحيح . والمتغير المستقل المفحوص هنا هو الجوانب المدروسة . الظروف الأسرية ، ونوعية التربية التي تلقاها داخل الأسرة ، ونوعية الأصدقاء وأساليب قضاء وقت الفراغ ، وموقف المفحوصين من أسرهم ومجتمعهم ومدى شعورهم بالعدالة ، ورؤية المفحوصين لموقف المخالطين بهم (أسرة ، أقارب ، أصدقاء) من القانون .

أما المتغير التابع هنا فهو الانحراف أو السلوك الانحرافي.

الفصل الرابع
نتائج الدراسة الميدانية

أولا: مقدمة

ثانيا: وصف مؤسسة الأحداث المنحرفين التي تم فيها التطبيق.

ثالثا: البيانات الأولية لمجتمع البحث.

رابعا: الاجابة عن السؤال الأول.

خامسا: الاجابة عن السؤال الثاني

سادسا: الاجابة عن السؤال الثالث.

سابعا: الاجابة عن السؤال الرابع.

ثامنا: الاجابة عن السؤال الخامس

تاسعا: الاجابة عن السؤال السادس

مقدمة

سوف أعرض في هذا الجزء النتائج التي أمكن التوصل إليها وتفسيرها ويتضمن هذا الجزء الفقرات التالية :

تحقيق تساؤلات الدراسة.

للاجابة عن تساؤلات الدراسة قام الباحث بما يلي:

١- تم تقسيم الدراسة إلى سبعة جوانب وهى :

- المعلومات الأولية.
- الظروف الأسرية
- الظروف التربوية
- الأصدقاء وقضاء وقت الفراغ
- موقف المفحوصين من أسرهم ومجتمعهم (الشعور بالعدالة)
- رؤية المفحوصين للجماعات الأولية من حيث موقفها من القانون والقيم العامه.
- تعليم السلوك الانحرافي من جانب مجموعة الجانحين

وتم تحديد الأبعاد المتعلقة بكل جانب من هذه الجوانب، كذلك تم تحديد المتغيرات المتضمنة في كل بعد ، وتم ترتيب هذه المتغيرات تنازليا طبقا لأثرها في إحداث السلوك الانحرافي . وقد تم عمل هذا الترتيب بالاستعانة بأساتذة في كلية الشريعة واللغة العربية بأبها - وكلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر ، ومجموعة من خبراء العمل الاجتماعي من العاملين في مجال رعاية الأحداث الجانحين.

وبالنسبة للجانب الأول تم الاكتفاء بعرض التكرارات والنسب المئوية لتوضيح التقارب بين المجموعتين في البيانات الأولية الذي يحقق التكافؤ إلى أقصى درجة ممكنة. وبالنسبة للجانب السابع تم الاكتفاء بالتكرارات والنسب المؤدية لأنها تتعلق فقط بمجموعة الجانحين . وسوف نبدأ باعطاء فكره عن مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين بصفط خالد مركز إيتاي البارود بحيرة.

وصف مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأحداث بصفط خالد

تقع المؤسسة بقرية صفط خالد مركز إيتاي البارود التابع لمحافظة البحيرة في شمال مصر، وهي قريبة جدا من عاصمة المركز في الطريق المؤدي إلى مدينة شبراخيت وهي من المؤسسات المفتوحه .
فمؤسسات الأحداث تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولا : مؤسسات الإيداع المفتوحه ، يودع فيها الأحداث الذين يرتكبون جرائم والمعرضين للانحراف (١٢٦) ، ولا تعتمد في منع المودعين فيها من الهرب على العوائق المادية كالأسوار العالية والقضبان الحديدية والحراس المسلحين ، وإنما تعتمد على اقناع الحدث بالبقاء في المؤسسة كوسيلة للاصلاح وتحقيق مصلحته ، ويسود هذه المؤسسة مناخًا أقرب إلى الحياة الاجتماعية الطبيعية ، من أجل إعادة تأهيل الأحداث والتمهيد لعودتهم للحياة الطبيعية (١٢٧) . وتعد هذه المؤسسة مستعمرة اجتماعية أو معسكر يسمح للنزلاء بالاجازات الأسبوعية ، ويسمح لهم بحرية التحرك داخل المؤسسة ، ويسمح لهم باستكمال تعليمهم بالمدارس بموافقة النيابة العامة ، كما يسمح لهم بالعمل في مؤسسات اقتصادية خارج المؤسسة أيضا بموافقة النيابة العامة وتنتهي مدة التدبير (الايداع) ببلوغ الحدث ٢١ سنة . وهذه المؤسسات بعضها يتبع وزارة الشئون الاجتماعية ، والبعض الآخر يتبع الجمعيات الأهلية المعترف بها من قبل الوزارة المذكورة . وبعض هذه المؤسسات يقتصر عملها على نطاق المحافظة التي توجد فيها ، وبعضها يخدم عدة محافظات. ومن أمثلة هذه المؤسسات – المؤسسة المدروسة بصفط خالد، ودار التربية بالجيزة ، ومؤسسة الفتيات بالعجوزة.

ثانيا المؤسسات شبه المغلقة

وتقع هذه المؤسسات في موقع وسط بين المفتوحة والمغلقة ، فالحراسة ليست مشددة ، يودع فيها الأحداث الخطرين من الذين يرتكبون جنايات وجنح ولا يحكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية ، ويودع فيها أيضا الأحداث الذين يحالون إليها من المودعين بمؤسسات مفتوحة ويثبت من البحث الاجتماعي عدم مناسبة هذه المؤسسات المفتوحة لحالتهم لكثرة هروبهم أو سوء أخلاقهم . ويوجد تدرج في المعاملة داخل هذه المؤسسات ، ففي بداية الايداع تكون الحراسة شديدة ، ثم تقل إذا اتضح أن المودع يتحسن سلوكه . والحرية عادة تكون مقيدة داخل هذه المؤسسات ، والمودع يستكمل مدة عقوبته بعد(٢١) سنة داخل السجون ، ولا يسمح فيها بالاجازات الأسبوعية، ولا يحكم للحدث بمتابعة دراسته في المدارس . ومن أمثلة هذه المؤسسات في مصر مؤسسة الشباب بعين شمس ودار التربية الاجتماعية للشباب بالاسكندرية.

ثالثا : المؤسسات المغلقة(١٢٨)

وهذه أشبه بالسجون تحوطها أسوار عالية والحراسة فيها مشددة والحرية مقيدة يتسم نظامها الداخلي بالصرامه ، يودع فيها شديدي الخطورة ، المحكوم عليهم بعقوبات سالبه للحرية ولمدد طويلة.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن المؤسسة موضوع الدراسة من النوع الأول المفتوح . وقد طبقت الدراسة في أغسطس ١٩٨٣ وكان عدد المودعين بها ٢٥ حدثا منحرفا محكوما عليهم . والجدول التالي يوضح توزيعهم حسب الجرائم التي ارتكبوها:

جدول (١)

توزيع الجناح حسب الجرائم التي ارتكبوها وأودعوا بسببها في المؤسسة

م	الجريمة	العدد	النسبة	م	الجريمة	العدد	النسبة
١	السرقة	١٥	٦٠٪	٤	القتل الخطأ	١	٤٪
٢	هتك العرض	٥	٢٠٪	٥	التشرد	١	٤٪
٣	الجنسية المثلية	٢	٨٪	٦	احراز السلاح	١	٤٪
المجموع						٢٥	١٪

ويدرب الأحداث داخل المؤسسة على بعض الحرف من خلال ورش تعمل داخل المؤسسة ويتم تدريبهم فيها على يد مدربين مهره ، كذلك يسمح بالتشغيل الخارجي بأذن من النيابة حيث تقوم المؤسسة بالتعاقد مع بعض أصحاب الأعمال على أساس تشغيل بعض الأحداث الذين قد أحسن تدريبهم في الورش الداخلية للمؤسسة ، مقابل أجر يومي خلال ساعات محددة للعمل حسب قوانين العمل . ويوضح الجدول التالي توزيع المودعين في المؤسسة على الورش والتشغيل الخارجي.

جدول(٢)

توزيع الجناح حسب الحرف والتشغيل الخارجي

الحرفة	العدد	٪	الحرفة	العدد	٪
ورشة النجارة	٧	٢٨	التشغيل الخارجي	٣	١٢
ورشة التفصيل	٥	٢٠	لم يلتحق بعد	١	٤
دبغ الجلود		٩	٣٦		
المجموع				٢٥	١٠٠

والمؤسسة تخدم محافظتي البحيرة وكفر الشيخ ، وكان عدد الأحداث من محافظة البحيرة ١٦ حدثا ، و٩ أحداث منحرفين من كفر الشيخ .

ويصنف الأحداث داخل المؤسسة إلى ثلاث فئات عمرية يجتمعون معا وينامون معا في عنبر واحد (كل فئة تتجمع وتنام معا) وهذه الفئات كما يلي:

جدول(٢)

توزيع الجناح حسب التوزيع الداخلي للمؤسسة

م	الفئـــة	مرحلة العمر	العدد
١	الأشبال	من ٨ -أقل من ١٢	٦
٢	الفتيان	من ١٢-أقل من ١٥	١٥
٣	الشباب	من ١٥ إلى ١٨	٤
		المجموع	٢٥

ويصرف لكل شبل ٨ قروش يوميا ، ولكل فتى ١٢ قرشاً يومياً ولكل شاب ١٥ قرشاً يومياً ، تزاد إلى ٢٥ قرشاً في حالة قيامه بالانتاج . وبالمؤسسة ورش أخرى كالميكانيكا.

ويمارس المودعون من الأحداث المنحرفين أنشطة موجهة مثل حفلات السمر والرحلات والقراءة حيث توجد مكتبة (و ٢٤من ٢٥ مودع أمي أو يقرأ ويكتب دون شهادات خلال فترة الدراسة) . كما تعقد ندوات دينية ، وهناك أنشطة تتصل بالموسيقى والأشغال والرسم والكشافة ...

وتقوم إدارة المؤسسة - المدير والأخصائيون الاجتماعيون - بكتابة تقارير دورية عن أحوال المؤسسة وقد جاء في تقرير سنة ١٩٨٣ أن هناك تباطؤاً من جانب شرطة رعاية الأحداث في ضبط حالات الهروب، وإن النيابة والمحكمة لاتستجيب في الكثير من

الحالات للتقارير التي تقدمها المؤسسة كل ستة شهور - حسب القانون - عن الأحداث المودعين بالمؤسسة لاعادة النظر في الحكم على الحدث في ضوئها - سواء بالتخفيف أو الزيادة حسب استقرار الحدث واستجابته للتوجيه وسلوكه داخل المؤسسة. ويشكو التقرير من عدم موافقة النيابة على رأي المؤسسة في التشغيل الخارجي لبعض الأحداث.

أولا البيانات الأولية:

نعرض فيما يلي بعض البيانات الأولية لمجموعتي الجناح والأسوياء والتي يتضح منها التماثل الكبير بين المجموعتين في أغلب الخصائص العمرية والاقتصادية والحرفية والتعليمية والسكنية ... وهذا التماثل ضروري لمعرفة أثر المتغير المستقل هنا وهو مجموعة الجماعات الأولية المخالطة للمفحوص من حيث المتغيرات الواردة في التساؤلات ، على المتغير التابع هنا وهو السلوك المنحرف أو السوي.

جدول رقم(٤)

التوزيع العمري للمجموعتين

م	السن	مجموعة الجناح		مجموعة الأسوياء	
		تكرار	٪	تكرار	٪
١	من ١٢- أقل من ١٥	٦	٢٥	٥	٨ر٢٠
٢	١٥- أقل من ١٨	١٥	٥ر٦٢	١٦	٧ر٦٦
٣	١٨ فاكثر	٣	٥ر١٢	٣	٥ ر١٢
المجموع		٢٤	١٠٠	٢٤	١٠٠

ويتضح من النسب المئوية التقارب الكبير بين المجموعتين في السن .

جدول رقم(٥)

يوضح التوزيع التعليمي للمجموعتين

م	المستوى التعليمي	مجموعة الجناح		مجموعة الأسوياء	
		تكرار	٪	تكرار	٪
١	أمي	١٩	٧٩ر٢	١٨	٧٥ر-
٢	يقرا ويكتب	٥	٢٠ر٨	٦	٢٥ر-
المجموع		٢٤	١٠٠	٢٤	١٠٠

ويتضح من النسب المئوية التقارب بين المجموعتين في المستوى التعليمي ، وعموما فإن أبناء المجموعتين ليسوا حاصلين على أية شهادة دراسية.

جدول رقم(٦)

توزيع أعضاء المجموعتين حسب عمل الأب

م	عمل الأب	مجموعة الجناح		مجموعة الأسوياء	
		التكرار	٪	التكرار	٪
١	حرفي	٤	١٦ر٧	٥	٢٠ر٨
٢	تاجر	١	٤ر١	٢	٨ر٣٣
٣	موظف	١	٤ر١	٢	٨ر٣٣
٤	صياد	٤	١٦ر٧	٤	١٦ر٧
٥	فلاح	٧	٢٩ر٢	٧	٢٩ر٢
٦	متوفي	٧	٢٩ر٢	٤	١٦ر٧
المجموع		٢٤	١٠٠	٢٤	١٠٠

ويتضح من الجدول أن أغلب آباء أعضاء المجموعتين حرفيين وفلاحين والتقارب واضح بين المجموعتين .

جدول رقم(٧)

توزيع أعضاء المجموعتين حسب مستوى تعلم الأب

م	مستوى تعليم الأب	مجموعة الجناح		مجموع الأسوياء	
		تكرار	٪	تكرار	٪
١	أمي	١٥	٦٢ر٥	١٤	٥٨ر٣٣
٢	يقرأ ويكتب	٧	٢٩ر٢	٨	٣٣ر٣٣
٣	ابتدائي واعدادي	٢	٨ر٣	١	٤ر٢
٤	ثانوي	-		١	٤ر٢
٥	عالي	-			
	المجموع	٢٤		١٠٠	١٠٠

ويشير الجدول إلى أن الغالبية العظمى لآباء أعضاء المجموعتين ليسوا حاصلين على أية شهادة دراسية .

جدول (٨)

توزيع أعضاء المجموعتين حسب دخل الأسرة

(تقدير المفحوصين)

الدخل في الشهر	مجموع الجناح		مجموع الأسوياء	
	تكرار	٪	تكرار	٪
أقل من ١٠٠	-		-	
١٠٠ - أقل من ٢٠٠	١٥	٦٢ر٥	١٤	٥٨ر٣
٢٠٠ " " ٣٠٠	٥	٢ر٥	٥	٢٠ر٩
٣٠٠ " " ٤٠٠	٢	٨ر٣	٢	٨ر٣
٤٠٠ " " ٥٠٠	٢	٨ر٣	٢	٨ر٣
٥٠٠ فاكثر	-	-	١	٤ر٢
لايعرف				
المجموع	٢٤	١٠٠	٢٤	١٠٠

جدول رقم(٩)

توزيع أعضاء المجموعتين حسب دخل الأسرة

في الشهر - حسب تقدير المفحوص)

م	الدخل في الشهر	مجموعة الجناح		مجموعة الأسوياء	
		تكرار	٪	تكرار	٪
١	١ أخ واحد	–	–	–	–
٢	٢ أخوه	٥	٨ر٢٠	٥	٨ر٢٠
٣	٣ أخوة	٦	٢٥	٧	٢ر٢٩
٤	٤ أخوة	٩	٥ر٣٧	٨	٣ر٣٣
٥	٥ أخوة	١	٢ر٤	١	٢ر٤
٦	٦ أخوه	٢	٣ر٨	٢	٣ر٨
٧	أكثر من ستة أخوة	١	٢ر٤	١	٢ر٤
	المجموع	٢٤	١٠٠	٢٤	١٠٠

وهكذا يكون متوسط الأخوة في مجموعة الجناح ٥٦٧ر٣ ، وفي مجموعة الأسوياء ٦٢ر٣ ومن الواضح التقارب الكبير بين المجموعتين في متوسط عدد الأخوة في المجموعتين.

وأغلب أفراد المجموعتين يسكن أسرهم في قرى أو المركز (المدينة) في حواري ضيقة أو أحياء شعبية تمثل مناطق تسويق بيع وشراء خضروات ولحوم وباعة جائلين ذات كثافة عالية ، وأغلب المنازل قديمة متداعية . ويمثل الجدول التالي عدد الحجرات في مسكن أسر أفراد المجموعتين ، ولاشك أن له انعكاسا على الأوضاع التربوية والاجتماعية والنفسية والثقافية لمجموعتي الدراسة.

جدول (١٠)

توزيع أعضاء المجموعتين حسب عدد حجرات سكن الأسرة

م	عدد الحجرات	مجموعة الجناح		مجموعة الأسوياء	
		تكرار	٪	تكرار	٪
١	حجرتان	٦	٢٥ر-	٧	٢٩ر١
٢	ثلاث حجرات	١٧	٧٠ر٨	١٥	٦٢ر٥
٣	اربع حجرات	١	٤ر٢	١	٤ر٢
٤	أكثر من أربع حجرات (ست حجرات)			١	٤ر٢
	المجموع	٢٤	١٠٠	٢٤	١٠٠

وهكذا يكون متوسط عدد الحجرات لمجموعة الجانحين ٢ر٨ حجرة لكل أسرة تقريبا ، ومتوسط عدد الحجرات لأسر الأسوياء ٢ر٨ حجرة لكل أسرة .

ويتضح من الجداول السابقة التماثل بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأفراد مجموعتي الجناح والأسوياء إلى حد كبير ، وهو شرط منهجي أساسي في الدراسة.

جدول رقم (١٢)

توزيع أفراد المجموعتين حسب دخل المفحوص من العمل شهريا (قبل القبض عليه)

م	الدخل الشهري	مجموعة الجانحين		مجموعة الأسوياء	
		العدد	٪	العدد	٪
١	من أقل من ٣٠ جنيها	١٧	٧٠ر٨	١٦	٦٦ر٦
٢	٣٠ - ٤٠	٢	٨ر٣	٣	١٢ر٥
٣	٤٠-٥٠	٣	١٢ر٥	٣	١٢ر٥
٤	٥٠-٦٠	١	٤ر٢	١	٤ر٢
٥	أكثر من ٦٠	١	٤ر٢	١	٤ر٢
	المجموع	٢٤	١٠٠	٢٤	١٠٠

وبهذا يكون متوسط دخل المفحوصين لمجموعة الجناح ٢٥- ٣١ جنيها تقريبا في الشهر، ومتوسط دخل الأسوياء ٦٦ر٣١. ويتضح التقارب الكبير جدا بين المجموعتين في هذا الجانب.

جدول رقم(١٣)

توزيع أفراد المجموعتين حسب كفاية الدخل من الأجر لمصروفاتهم

م	كفاية الدخل	مجموعة الجناح		مجموعة الأسوياء	
		العدد	٪	العدد	٪
١	غير كاف جداً	٥	٨ر٢٠	٦	٢٥
٢	كاف إلى حد كبير	٤	٧ر١٦	٥	٨ر٢٠
٣	كاف في قليل من الأحيان	٥	٨ر٢٠	٤	٧ر١٦
٤	غير كاف على الاطلاق	١٠	٧ر٤١	٩	٥ر٣٧
	المجموع	٢٤	١٠٠	٢٤	١٠٠

يتضح من الجدول أن ٥ر٣٧٪ من مجموعة الجناح يرون أن الدخل كاف أو كاف إلى حد كبير، مقابل ٨ر٤٥٪ من مجموعة الأسوياء. في مقابل ٥ ر٦٢٪ من الجناح يرون أنه قليل أو غير كاف على الاطلاق في مقابل ٥٤٪ من مجموعة الأسوياء تقريبا.

وهناك تقاربا إلى حد كبير أيضا في هذا الجانب أيضا.

جدول رقم(١٤)

« توزيع أعضاء المجموعتين حسب تغطية نقص

الدخل من الأسرة بالنسبة لمن أجابوا بغير « كاف في قليل من الأحيان

أو غير كاف على الإطلاق.»

م	تغطية الدخل من الأسرة	مجموعة الجناح		مجموعة الأسوياء	
		العدد	٪	العدد	٪
١	أسرتي لاتمدني اطلاقا بأي مصروف	١٢	٨٠	٩	٦٩ر٢
٢	أسرتي تمدني أحيانا بنقود	٣	٢٠	٣	٢٣ر١
٣	أسرتي تمدني دائما بنقود	-	-	١	٧ر٧
	المجموع	١٥	١٠٠	١٨	١٠٠

ويتضح من هذا الجدول أن الأسرة لاتمد ٨٠٪ من مجموعة الجناح ولا ٦٩ر٢٪ من مجموعة الأسوياء بأي أموال تغطي النقص في دخولهم وهى نسب متقاربة إلى حد كبير.

يتضح من الجداول السابقة أن المجموعتين متماثلتان إلى حد كبير في المتغيرات الأولية أو في أغلبها على الأقل، وهو شرط لاجراء المقارنة بينهما فيما نعتبره متغيرات مستقلة وهى الجوانب المدروسة لمعرفة أثرها على المتغير التابع وهو هنا حالة الانحراف أو الجناح ، ولا نحتاج لذكر أن التوحيد الكامل للمجموعتين أو تحقيق التماثل المطلق بينهما غير ممكن ، وهو أحد الصعوبات المنهجية في العلوم الاجتماعية بشكل عام .

الاجابة عن السؤال الأول

كان السؤال الأول هو : هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجانحين ومجموعة الأسوياء في الظروف الأسرية ؟ وقد حددنا الظروف الأسرية ببعض الأبعاد التي سبق ذكرها . وقد

حاولنا حساب قيمة (t) - وفي حالة ظهور النسبة التائية (t) المحسوبة أكبر من القيمة النظرية أو الجدولية عند درجات الحرية (٤٦) في أغلب الجداول ومستوى دلالة ٥٠ر. فإن هذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات مجموعتي الدراسة . وفي هذه الحالة لجأنا إلى معادلة لتحديد درجة الارتباط الثنائي بين المتغير التابع والمتغير المستقل Point biserial correlation وذلك لتحديد الأهمية العملية للمتغير المستقل وتحديد مقدار التباين في المتغير التابع والذي يعزي إلى المتغير المستقل(*) . وفيما يلي قيمة (t) وقيمة (W) لأبعاد الجانب الأول.

(*) حصلنا على معادلة النسبة التائية من المصدر التالي:
Ruynon, R.P.Fundamentals of behavioral statistics - 4 edition . London- Addison Wesley publishing co 1980 p. 240

وقيمة (أميجا) في نفس المصدر
وحصلنا على معادلة تحديد الارتباط بين المتغير التابع والمستقل من
Welkowitz . J. and Ewen , R. and Chen J.: Introductory statistics for behavioral sciences : New york : Academic press 1976 p.188

م	الأبعاد المدروسة	قيمة (ت) (W) ومستوى الدلالة		
		قيمة (ت)	مستوى الدلالة	قيمة W
١	ظروف المعيشة داخل الأسرة	١٫٧٦٤	غير دالة احصائيا	-
٢	عمل الأم خارج المنزل	٠٫٥٣٨	غير دالة احصائيا	-
٣	معدل الخلافات الأسرية	٢٫٣٢٩	دالة احصائيا	٠٫٢٣٣
٤	أسباب الخلافات والصراعات الأسرية	٢٫١٢٨	دالة احصائيا	٠٫٢٦٠
٥	أساليب انهاء الخلافات الأسرية	٤٫٧٧٢	دالة احصائيا	٠٫٥٦٢
٦	تعرض أحد أفراد الأسرة أو الأقارب للقبض أو الاتهام	١٫٥٤٤	غير دالة احصائيا	-
٧	الاحساس بالاشراف الأسري	١٫٤١	غير دالة احصائيا	-
٨	الاحساس بالمساندة والدعم الأسري	١٫٥١٤	غير دالة احصائيا	-
٩	تقدير المفحوص لشعور أسرته بالعدالة	٢٫١٦٩	دالة احصائيا	٠٫٢٧
١٠	موقف الأسرة من القانون	١٫٥٢٣	غير دالة احصائيا	

يتضح من دراسة الجانب الأول من خلال هذا الجدول أن هناك أربعة أبعاد من عشرة أبعاد تكشف عن دلالة احصائية بين المجموعتين ـ الجناح والأسوياء) . وحتى بالنسبة للأبعاد التي توجد فيها دلالة احصائية وهى – معدل الخلافات الأسرية ، وأساليب انهاء الصراع الأسري، وأسباب حدوث هذه الصراعات ، وتقدير المفحوص لشعور أسرته بالعدالة أو الظلم في المجتمع ، فإن هناك

ثلاثة أبعاد منها لاتوجد ارتباطات عالية بين المتغير المستقل(الظروف الأسرية) والمتغير التابع (الجريمة) فقد كانت قيمة (W) في معدل الخلافات الأسرية (٢٣٣ر٠) ، وفي أسباب قيام هذه الخلافات أو الصراع (٢٦٠ر٠) ، وتقدير المفحوص لشعور أسرته بالعدالة (٢٧٠ر٠) وهذه ارتباطات منخفضة مما يشير إلى ضعف تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد. أما بالنسبة لأساليب انهاء الصراعات الأسرية فقد وجد أن قيمة (t) = ٧٧٢ر٤ ، وقيمة (W) = ٥٦٢ ر٠ مما يشير إلى ارتباط متوسط بين المتغيرين.

وقد وجد أن قيمة (t) في معدل الخلافات الأسرية ٣٢٩ر٢، وهى قيمة دالة احصائيا لصالح مجموعة الجانحين ، وهذا يعني أن معدل الخلافات (يومي أسبوعي - شهري...) أعلى بين أسر الجانحين ، مقارنة بأسر الأسوياء، كذلك وجد أن قيمة t) بالنسبة لأسباب الخلافات ١٢٨ر٢ وهى دالة احصائيا عند ٠٥ر٠ لصالح مجموعة الجانحين ، وهذا يعني أن الأسباب الاقتصادية ، وسوء سلوك الأب (نتيجة لاهمال أسرته والإدمان أو تفضيل ملذاته الخاصة) ، والأسباب العائلية ، والخلطة الزائدة بالجيران، أعلى لدى مجموعة الجانحين ، بالمقارنة بالخلافات حول نظم تربية الأبناء وكثرة زيارة الأقارب أو أسباب أخرى التي ترتفع عند أبناء مجموعة الأسوياء.

أما بالنسبة لأساليب انهاء الخلافات أو الصراعات الأسرية فقد وجد أن قيمة (t) ٧٧٢ر٤ وهى عالية جدا وذات دلالة احصائية عند مستوى ٠١ر٠ لصالح مجموعة الجانحين . وهذا يعني أن ظواهر ضرب الزوج للزوجة والأبناء ، وحرمان الأسرة من المصروف، وهروب الأب أو الأم من المنزل أكثر شيوعا داخل أسر الجانحين بالمقارنه بأسر الأسوياء . أما أساليب التوفيق من خلال تدخل الأقارب أو محاولة الأب والأم حل المشاكل الأسرية بالتفاهم فهى أساليب أكثر شيوعا داخل أسر الأسوياء بالمقارنة بأسر الجانحين.

وأخيرا فإن قيمة (t) بالنسبة لبعد تقدير المفحوصين

لشعور أسرهم بالعدالة داخل المجتمع فقد بلغت ١٦٩ر٢ وهى دالة احصائيا وهذا يعني أن أسر الجانحين أكثر احساسا بالظلم الاجتماعي، وبأن المجتمع ظالم وأنهم مظلومين مقهورين ، ولاشك أن هذا الاحساس ينعكس على تربية أبنائهم وعلى مشاعر وقيم ونفسية وبالتالي على سلوك هؤلاء الأبناء.

وعلى الرغم من دلالة قيمة (t) بالنسبة لمعدلات الخلافات الأسرية ، وأسباب هذه الخلافات ، وتقدير المفحوصين لشعور أسرهم بالعدالة إلا أن قيمة (W) كما ذكرنا منخفضة مما يشير إلى ارتباط منخفض بين هذه الأبعاد من جهة وبين ظاهرة الجناح من جهة أخرى . أما قيمة الارتباط الثنائي بين أساليب انهاء الصراعات الأسرية وبين ظاهرة الجناح فإنها أعلى من المتوسط.

هذا بالنسبة للأبعاد الأربعة التي كشف البحث عن وجود دلالة احصائية بين مجموعتي الجناح والأسوياء، أما بالنسبة للستة أبعاد المتبقية من الأبعاد العشرة التي درسنا من خلالها جانب الظروف الأسرية ، فلم نجد أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الدراسة.

فبالنسبة لظروف المعيشة المشتركة (مع الأب أوالأم ، أو مع زوج أم أو زوجة أب، أو في جو أسري طبيعي...) فلم يكشف البحث عن فروق دالة احصائيا بين المجموعتين . كذلك بالنسبة لخروج الأم للعمل في الحكومة أو هيئة خاصة أو في المنازل ...أو عدم خروجها وبقائها لرعاية الزوج والأبناء. وينطبق نفس الأمر على بعض تعرض أحد أفراد الأسرة - الأب - الأم - الأخ - الأخت ..للقبض الشرطي أو الاتهام أو المساءلة الجنائية.

وينطبق أيضا نفس الأمر بالنسبة لبعد الاحساس بالمساندة والدعم الأسري، بمعنى شعور المفحوص أن أبويه يهتمان بأمره ومشاكله ويساعدانه على مواجهة مشكلاته ، ويساندانه في أزماته ...أم العكس صحيح. وأخيرا فلم توجد فروق دالة احصائيا في موقف الأسرة من القانون والقيم العامة المحترمة داخل المجتمع كما

ينعكس في موقفهم من الأعمال المخالفة للقانون كالرشوه أو النصب أو الحصول على مال بطريق غير مشروع وكما تنعكس في سلوك الأبوين من منظور المفحوص ذاته .

ومما سبق يتضح أن الاجابة عن السؤال الأول هى أن مجموعتي الدراسة تختلفان اختلافات ذات دلالة احصائية في أربعة أبعاد من العشرة أبعاد المدروسة للظروف الأسرية ، وأنه لاتوجد بينهما اختلافات ذات دلالة احصائية بالنسبة للستة أبعاد الأخرى . ونتيجة لانخفاض الارتباط الثنائي في ثلاثة أبعاد من الأبعاد المدروسة، نستطيع القول أن الارتباط بين الظروف الأسرية والأبعاد المدروسة وبين ظاهرة الجناح ارتباط ضعيف بشكل عام.

الاجابة عن السؤال الثاني

وقد كان السؤال الثاني هو« هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجانحين ومجموعة الأسوياء في نوعية الظروف التربوية التي عايشها الشخص داخل الأسرة ؟ »

وقد سبق أن حددنا أبعاد هذا الجانب ، وحاولنا حساب قيمة (t) وفي حالة ثبوت أنها دالة احصائيا حسبنا قيمة (W) لبيان درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل وتحديد الأهمية العملية للمتغير المستقل، ومقدار التباين في المتغير التابع والذي يعزى إلى التغير في المتغير المستقل. وفيما يلي قيمة (t) ومستوى الدلالة وقيمة (W) لأبعاد الجانب الثاني.

م	الأبعاد المدروسة	قيمة (t) ومستوى الدلالة وقيمة (W)		
		قيمة (t)	مستوى الدلالة	قيمة (W)
١	نمط السلطة داخل الأسرة	٢٧٩ر.	غير دال احصائيا	--
٢	القدرة على عرض المشكلات والآراء والمقترحات على الآباء	٦٩٩ر١	غير دال احصائيا	-
٣	القيم التي حاولت الأسرة غرسها في المفحوص	٢٠ر٤	دال احصائيا	١٢٩٥ر.
٤	شعور المفحوصين بالقسوة أو التدليل أو التسيب في المعاملة (تراوح منتهى القسوة - منتهى الاعتدال)	٣٢٢٦ر٣	دال عند مستوى ٠١ر	٤١٩ر.
٥	رأي المفحوصين في آبائهم (تراوح بين الأولوية للملذات الخاصة والأولوية لرعاية الأسرة)	٠٥٩ر١	غير دال احصائيا	——
٦	التوجيهات الأسرية المخالفة للقانون	٠٨٨٧ر١	غير دال احصائيا	——
٧	التفرقة في المعاملة بين الأبناء	٣٨٠ر.	غير دال احصائيا	——

يتضح من دراسة الجانب الثاني من خلال هذا الجدول أنه لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين من حيث خمسة أبعاد من الأبعاد السبعة المدروسة وهي:

أولا: نمط السلطة ويقصد به أسلوب ممارسة السلطة ، ومن له الحق في اتخاذ القرار داخل الأسرة وقدرة الأبناء على

المشاركة في اتخاذ القرار .

وثانيا : قدرة الأبناء على عرض المشكلات والاقتراحات على الأب والأم ،

وثالثا : أراء المفحوصين في آبائهم وذلك على متصل يبدأ بتركز الأب حول ذاته ومصالحه وملذاته تماما ، وينتهي باعطاء الأولوية المطلقة لرعاية الأسرة والاهتمام بشئون الأبناء،

ورابعا : صدور توجيهات أبوية مخالفة للقانون أو حث الأبناء على انتهاك القانون ومخالفة القيم العامة المحترمة في المجتمع،

وخامسا : شعور الأبناء بالتفرقة في المعاملة من جانب الأب والأم . ففي هذه الأبعاد الخمسة كشف التحليل عن أن قيمة (t) غير دالة احصائيا مما يسمح لنا بالقول بغياب الارتباط بين هذه الأبعاد وبين ظاهرة الجناح.

أما بالنسبة للبعدين الآخرين من الأبعاد السبعة التي درسنا من خلالها الظروف التربوية التي عايشها المفحوصين ، والتي حاولنا من خلال دراستها الاجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث ، فقد وجدنا أن هناك فروقا دالة بين مجموعتي الدراسة بصددها . وكان *البعد الأول* منها هو القيم التي حاولت الأسرة غرسها في المفحوص حسب تقدير المفحوص ذاته . وكما فعلنا في بقية الأبعاد فقد رتبنا متغيرات القيم ترتيبا تنازليا حسب العلاقة بالانحراف والبعد عن السواء . وقد أعطيت الأوزان الكبرى للقيم المؤدية إلى انحرافية عالية وتدرجت تنازليا حتى الوصول إلى أكثر القيم سواء . وقد رتبت القيم في عشرة أنواع تتدرج من الخيانة لتحقيق المصالح الخاصة ، إلى الكذب لتحقيق المصالح الخاصة ، جمع المال بأي طريق ، حب النفس فقط ، حب النفس والآخرين ، جمع المال ولكن بطريق شريف ، الصدق في كل الأحوال ، الأمانه في كل الأحوال ، قيم أخرى حسيه ، وأخيرا التقوى ومخافة الله .

وقد وجد أن قيمة (t) بين المجموعتين ٢٠ر٤ وهى دالة احصائيا عند مستوى ١. ر. وهذا يشير إلى أن هناك فروقا جوهرية بين مجموعتي الأسوياء والجناح فيما يختص بنوعية القيم التي تلقوها داخل أسرهم . وعندما قمنا بحساب قيمة (W) التي تشير إلى قيمة الارتباط الثنائي وجد أنها ٥١٢٩ ر. وهذا يعني أن الارتباط بين القيم الأسرية التي تغرس في نفوس النشء وبين ظاهرة الجناح ارتباط متوسط أو أعلى من المتوسط. وهذا يعني أن بعد القيم أو نوعية القيم الأسرية بعد هام في تحديد السواء أو الانحراف السلوكي.

أما بالنسبة *للبعد الثاني* الذي كشف التحليل عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين بالنسبة له ، فهو نمط المعاملة الأسرية للمفحوص وحاولنا معرفة ذلك من خلال تحديد المفحوص لأساليب معاملته على متصل يبدأ بالقسوة المفرطة بشكل دائم ، ثم تدليل مفرط بشكل دائم ، ثم تسيب في المعاملة ، ثم تذبذب بين القسوة والتدليل، ثم قسوة وتدليل كل في الوقت المناسب، ثم استقرار نسبي في المعاملة ، ثم تربية عادية مقبولة . وقد وجد أن قيمة (t) بين المجموعتين ٣٢٢٦ر٣ وهى دالة احصائيا عند ٠١ر٠ وعندما حسبنا قيمة الارتباط المتبادل من خلال استخراج قيمة (W) وجد أن قيمتها ٤١٩ر٠ وهى تشير إلى ارتباط يقترب من المتوسط. وهكذا نستطيع القول بوجود فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الدراسة بالنسبة لنمط أو أسلوب تعامل الآباء مع المفحوصين ، وأن الارتباط بين نمط أو أسلوب التعامل يعد ارتباطا متوسطا أو يقترب من المتوسط بظاهرة الجناح.

وهذا يعني أن الاجابة عن السؤال الثاني هو أن الظروف التربوية لها أثر واضح في احداث ظاهرة الجناح بالنسبة لأبعاد معينة وفي مقدمتها بعد نوعية القيم التي تنشئ الأسرة أبناءها عليها ، وبعد نمط المعاملة من حيث الشدة أو القسوة المستمرة أو اللين والتدليل المسرف أو التذبذب بين الشدة واللين أو الاعتدال في

المعاملة، يضاف إلى هذا أن بعد القدرة على عرض مشكلاتهم وآرائهم واقتراحاتهم بعد هام ، فقد وجد أن قيمة (t) مرتفعة ولو أنها لم تصل إلى حد الدلالة الاحصائية فقد بلغت قيمة (t) ١٫٦٩٩ ، ويصل إلى حد الدلالة عند – ر٢ مع كون درجات الحرية ٤٦.

وهكذا نستطيع القول بأهمية هذه الأبعاد الثلاثة بالنسبة لظاهرة الجناح . أما بقية الأبعاد السبعة المدروسة ، وهى أربعة أبعاد فإن البحث كشف عن عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بصددها بين مجموعة الجناح ومجموعة الأسوياء. وهذه الأبعاد هى نمط السلطة داخل الأسرة (للأب فقط ، أو للأم فقط، أم لهما معا فقط، أم يشارك الأبناء في صنع القرار) ورأي الأبناء في آبائهم من حيث أولوية الاهتمام لدى الآباء، والتوجهات الأسرية المخالفة للقانون، وشعور المفحوصين بالتفرقة في المعاملة داخل الأسرة.

الاجابة عن السؤال الثالث:

وقد كان السؤال الثالث هو« هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجناح ومجموعة الأسوياء من حيث نوعية الأصدقاء واهتماماتهم ومشكلاتهم وأساليب قضاء وقت الفراغ؟» وقد حاولنا حساب قيمة النسبة التائية (t) ، وفي حالة ثبوت أنها دالة احصائيا حاولنا حساب قيمة (W) لبيان درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ومقدار التباين في المتغير التابع والذي يعزى إلى التغير في المتغير المستقل.

وفيما يلي قيمة (t) ومستوى الدلالة وقيمة (W) لأبعاد الجانب الثالث

م	أبعاد الجانب الثالث	قيمة (t) ومستوى الدلالة ، وقيمة (W)		
		قيمة (t)	الدلالة الاحصائية	قيمة (W)
١	تعرض الأصدقاء للقبض أو الاتهام أو المساءلة	٢,١١٨	دال احصائيا	٠,٢٦٢
٢	موقف سلوك الأصدقاء من القانون وقيم المجتمع	١,٩٥٥	غير دال احصائيا	
٣	نوعية الانحرافات التي يمارسها الأصدقاء	٨٤٧ر	غير دال احصائيا	
٤	طرق قضاء وقت الفراغ	١,٨٥٧	غير دال احصائيا	
٥	أهم المشكلات التي يعاني منها الأصدقاء	٥,٧١٤	دال احصائيا	٠,٤٩٩٩
٦	معرفة الأب لأصدقاء الابن	١,٣٨٢	غير دال احصائيا	
٧	شعور الأصدقاء بالعدالة داخل المجتمع	٢,١١٨	دال احصائيا	٠,٢٦٢
٨	تعاطي الأصدقاء السجاير	٢,١١٨	دال احصائيا	٠,٢٦٢
٩	تعاطي الأصدقاء المسكرات أو المخدرات	٢,١٢٠	دال احصائيا	٠,٢٦٣

يتضح من بحث الجانب الثالث وهو الفروق بين مجموعتي الجناح والأسوياء من حيث نوعية الأصدقاء واهتماماتهم ومشكلاتهم وأساليب قضاء وقت الفراغ أن قيمة (t) المحسوبة تشير إلى وجود دلالة احصائية بين مجموعتي الدراسة بالنسبة لخمسة أبعاد من التسعة أبعاد المدروسة . فقد وجد أن هناك فروقا دالة احصائيا بين المجموعتين من حيث تعرض الأصدقاء للقبض الشرطي والاتهام أو المسائلة الجنائية حيث وجدت قيمة (t) ٢,١١٨ ، وجد أن هناك فروقًا ذات دلالة احصائية بين المجموعتين من حيث أهم مشكلتين

(ادمان - اقتصادية - عاطفية - أسرية - حرفية ...) يعاني منها الأصدقاء حيث وجد أن قيمة (t) = ٧١٤ر٥ . وكشف البحث عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين من حيث شعور الأصدقاء بالعدالة داخل المجتمع ، فأبناء المجموعة الأولى (الجناح) أكثر شعورا بالظلم وأنهم لم يحصلوا على حقوقهم داخل المجتمع ، وأن المجتمع ظالم وقد وجد أن قيمة (t) = ١١٨ر٢ . كذلك فقد كشف البحث عن فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين من حيث تعاطي الأصدقاء للسجائر ، فقد كشف البحث أن أعضاء مجموعة الجناح يتعاطى أصدقاهم السجاير بشكل أكبر من مجموعة الأسوياء ووجد أن قيمة (t) ١١٨ر٢ ، وأخيرا فقد وجد أن هناك فرقا ذات دلالة احصائية بين المجموعتين من حيث تعاطي الأصدقاء للمسكرات والمخدرات فأصدقاء المجموعة الأولى (الجناح) أكثر تناولا للمخدرات والمسكرات مقارنة بالمجموعة الثانية ، فقد وجد أن قيمة (t) =١٢٠ر٢ وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك فروقا جوهرية بين المجموعتين من حيث الخمسة أبعاد المذكوره . وعندما قمنا بحساب قيمة الارتباط الثنائي من خلال ايجاد قيمة (W) وجدنا أن الارتباط قليل بين أغلب المتغيرات المستقلة المدروسة وبين المتغير التابع وهو هنا الجناح. وقد وجد أن قيمة (W) بين تعرض الأصدقاء للقبض أو الاتهام أو المساءلة وبين اتيان الشخص لفعل جانح ٢٦٢ر٠ ، وقيمة (W) بين طبيعة مشكلات الأصدقاء وبين ارتكاب الشخص لفعل جانح ٥٠ ر٠ تقريبا وهو ارتباط متوسط ، وقيمه (W) بين الشعور بالعدالة أو الظلم بين الأصدقاء وبين ارتكاب الشخص لفعل جانح٢٦٢ر٠ ، وقيمه (W) بين تعاطي الأصدقاء للسجاير وبين ارتكاب فعل جانح ٢٦٢ر٠ ، وقيمة (W) بين تعاطي الأصدقاء للمسكرات والمخدرات

وبين ارتكاب الشخص لفعل جانح ٢٦٣ر.

أما بالنسبة للأربعة أبعاد الأخرى وهي موقف الأصدقاء من القانون والقيم العامة في المجتمع (مقاسة بالموقف من شرب المسكرات أو المخدرات أو الاعتداء على حرمة الطريق أو معاكسة البنات أو قبول أموال بشكل غير مشروع أو غير قانوني...) فقد وجد أن قيمة (ت) ١٫٩٥٥ وهى قيمة مرتفعة تقترب كثيرا من القيمة الدالة احصائيا . ونفس الأمر بالنسبة لطرق قضاء وقت الفراغ فقد وجد أن قيمة (ت) = ١٫٨٥٧ وهى أيضا تقترب من القيمة الدالة احصائيا عند درجات حريه (٤٦) . وينطبق نفس الأمر على بعد تعرف الآباء على أصدقاء الأبناء حيث وجد أن قيمة (ت) بين المجموعتين = ١٫٣٨٢ . أما بالنسبة للبعد التاسع وهو نوعية الانحرافات التي يمارسها الأبناء ، فقد وجد أن قيمة (ت) بين المجموعتين تصل إلى ٨٤٧ر٠ فقط.

ونستطيع القول بشكل عام وبناء على التحليل السابق أن نتيجة الدراسة تشير إلى أن هناك فروقا دالة احصائيا بين مجموعتي الدراسة بالنسبة لأغلب أبعاد الجانب الثالث الأمر الذي يجعلنا نجيب بالايجاب على السؤال الثالث آخذا بأغلبية الأبعاد فنقول بأن هناك فروقا ذات دلالة احصائية وبالنسبة لأغلب أبعاد جانب نوعية الأصدقاء وظروفهم واهتماماتهم ومشكلاتهم وسلوكهم وطرق قضاء وقت الفراغ، وذلك بين مجموعتي الدراسة . وهذا يؤكد أهمية الصحبة السيئة أو جماعة النظراء في دفع الشخص للانحراف.

الاجابة عن السؤال الرابع:

وقـد كـان السـؤال الرابـع هو« هـل توجـد فـروق ذات دلالة احـصائية بين مـجـموعة الجـانحين ومـجـموعـة الأسـوياء من حـيث الشـعـور بالعـدالة ومـدى الحـصـول على الحـقـوق داخل الأسـرة ، وداخل المجتمع ؟» وقد قمنا بحساب النسبة التائية (t) وفي حالة ثبـوت أنهـا دالة احـصائيـا قـمنا بحـسـاب قيـمـه (W) لبيـان درجـة الارتباط بين المتـغير التابع والمتغير المستقل، وبيان مقدار التباين في المتـغـير التـابع والذي يعـزى إلى التـغـير في المتـغـير المسـتـقل. وفيما يلي قيمة (t) ومستوى الدلالة وقيمة (W) لأبعاد الجانب الرابع:

	أبعاد الجانب الرابع	قيمة (t) ومستوى الدلالة وقيمة (W)		
		قيمة(t)	مستوى الدلالة	قيمة(W)
١	الشعور بالعدالة داخل الأسرة	٦٠٥ر.	غير دال احصائيا	—
٢	الشعور بالعدالة داخل المجتمع	١٧٨ر.	غير دال احصائيا	—
٣	تفسير سبب الشعور بالظلم	١٣٦ر٠	غير دال احصائيا	—
٤	التفرقة في المعاملة بين الأخوة	٣٨٠ر٠	غير دال احصائيا	—
٥	شعور الأصدقاء بالعدالة داخل المجتمع	١١٨ر٢	دال احصائيا	٢٦٢ر
٦	تقدير المفحوص لشعور أسرته بالعدالة	١٦٩ر٢	دال احصائيا	٢٧٠
٧	تقرير المفحوص لمدى امكان الحصول على حقوقه كاملة داخل المجتمع مستقبلا	١١٧ر٢	دال احصائيا	[illegible]

يتضح من بحث الجانب الرابع ومن خلال النتائج التي يعكسها هذا الجدول ، أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية بين ثلاثة أبعاد من بين السبعة أبعاد المدروسة لهذا الجانب. وهذه الأبعاد هى :

أولا : بعد شعور الأصدقاء بالعدالة داخل المجتمع ، فقد اتضح - كما سبقت الاشارة - إلى أن مجموعة الجناح أكثر شعوراً بالظلم داخل المجتمع فقد وجد أن قيمة (t) =١١٨ر٢ .

وثانيا : بعد تقدير شعور الأسرة بالعدالة ، فقد كشفت الدراسة عن أن مجموعة الجناح أكثر إحساسا بشعور أسرهم بالظلم داخل المجتمع الأمر الذي ينعكس بالضرورة على تربية الأبناء ونقل هذا الشعور بالظلم إليهم ، فقد وجد أن قيمة(t) بين مجموعتي الجناح والأسوياء = ٦٩ر٢ ، وثالثا : بعد تقدير المفحوص لإمكان الحصول على حقوقه كاملة داخل المجتمع مستقبلا فقد كشفت الدراسة عن أن أعضاء مجموعة الجناح أكثر تشاؤما حيث لايتوقعون امكان حصولهم على حقوقهم الاجتماعية مستقبلا وذلك بالمقارنة بمجموعة الأسوياء فقد وجدت قيمة (t) = ١١٧ر٢

وقمنا بحساب قيمة الارتباط الثنائي بين الأبعاد المذكورة (المتغـــيرالمستقل) وظاهرة الجناح (المتغير التابع) وجدنا أن الارتباط بين المتغيرين ضعيف ، فقد وجد أن قيمة (W) =٢٦٢ر٠ بالنسبة لشعور الأصدقاء بالعدالة ، وقيمة(W) = ٢٧٠ر٠ بالنسبة لتقدير المفحوص لشعور أسرته بالعدالة داخل المجتمع ، وقيمة (W) = ٢٦٢ر٠ بالنسبة لتقدير المفحوص لمدى حصوله على حقوقه كاملة داخل المجتمع مستقبلا.

أما بالنسبة للأربعة أبعاد المتبقية للجانب الرابع فلم تظهر التحليلات أية فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الجناح والأسوياء، فقد وجدت قيمة (t) لبعد الشعور بالعدالة داخل الأسرة ٦٠٥ر٠ ، وقيمة (t) لبعد الشعور بالعدالة داخل المجتمع ١٧٨ر٠ ، وقيمة (t) لبعد الشعور بالتفرقة بين الأخوة في المعاملة داخل الأسرة ٣٨٠ر. وهذه القيم جميعها غير دالة مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الدراسة . وهذا التحليل يجعلنا نجيب على السؤال الرابع بالايجاب بالنسبة لأبعاد معينة (ثلاث أبعاد من سبعة أبعاد) وبالسلب بالنسبة لبقية الأبعاد.

الاجابة عن السؤال الخامس:

وقد كان السؤال الخامس هو « ***هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجانحين ومجموعة الأسوياء من حيث رؤية المفحوصين لموقف الجماعات الأولية (الأسرة والأقارب والأصدقاء ...) من القانون والقيم المحترمة داخل المجتمع ؟ هل يرون أنها واجبة الاتباع ، أم واجبة الانتهاك وغير جديرة بالاحترام؟*** »

وهكذا يتعلق هذا السؤال بموقف المخالطين من القانون والنظام والقيم العامة داخل المجتمع. ويجب أن نشير إلى أن هذا الجانب ليس له أسئلة مستقلة في الاستبيان ولكن أبعاده مجمعة من الجوانب الأربعة السابقة- وفيما يلي قيمة (t) المحسوبة لهذاالجانب، وأيضا قيمة (W) عندما تكون (t) دالة احصائيا.

م	الأبعاد المدروسة	قيمة (t) بمستوى الدلالة وقيمة (W)		
		قيمة(t)	مستوى الدلالة	قيمة(W)
١	تعرض أحد الاقارب للقبض أو المساءلة من أجهزة العدالة في المجتمع	١٫٥٤٤	غير دالة احصائيا	
٢	موقف أعضاء الأسرة من القانون	١٫٥٣٣	غير دالة احصائيا	
٣	التوجيهات الأسرية المخالفة للقانون	١٫٠٨٨٧	غير دالة احصائيا	
٤	القيم التي حاولت الأسرة غرسها في المفحوص	٤٫٢٠	دالة احصائيا	٠٫٥١٢٩
٥	تعرض الأصدقاء للقبض أو الاتهام أو المساءلة من أجهزة العدالة	٢٫١١٨	دالة احصائيا	٠٫٢٦٢
٦	موقف الأصدقاء من القانون والقيم العامة في المجتمع	١٫٩٥٥	غير دالة احصائيا	

يتضح من بحث الجانب الخامس ومن خلال النتائج التي يعكسها هذا الجدول، أن هناك فروقًا ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الدراسة بالنسبة لبعدين هامين في هذا الجانب وهما بعد القيم التي حاولت الأسرة غرسها في نفوس النشء من منظور المفحوصين - وقد رتبت وأعطيت أوزان من (١)إلى(١٠) بحيث تندرج تنازليا من أسوأ القيم إلى أفضلها (الخيانة ، الكذب ، جمع المال بطرق غير شريفة ، حب النفس فقط ، حب النفس والآخرين ، جمع المال بطريق شريف ، ... الأمانه ، أخرى ، وأخيرا التقوى) فقد وجد أن قيمة (t) = ... وهي عالية جدا أو دالة عند مستوى ٠٫٠١ مما يشير إلى وجود

فروق جوهرية بين المجموعتين لصالح مجموعة الجناح ، وهذا يعني أن القيم عند مجموعة الجناح تؤدي إلى انحرافية مرتفعة ، بعكس قيم مجموعة الأسوياء التي تؤدي إلى انحرافية منخفضة . وقد وجد أن قيمه الارتباط الثنائي بين القيم من جهة وبين الانحراف أو الجناح من جهة أخرى أعلى من المتوسط حيث وجد أن قيمة (W) ٥١٢٩ ر٠

أما البعد الثاني الذي كشف التحليل عن وجود فروق داله بين المجموعتين بالنسبة له فهو بعد تعرض أحد الأصدقاء للقبض من جانب الشرطه أو الاتهام أو المساءلة من جانب أحد أجهزة العدالة في المجتمع ، حيث وجد أن قيمة (t) ١١٨ر٢ وهذا يعني أن مجموعة الجناح سبق أن تعرض أصدقاؤهم للقبض والاتهام والمساءله بشكل أعلى من مجموعة الأسوياء . وعند حساب قيمة الارتباط الثنائي بين تعرض الأصدقاء للاتهام أو القبض أو المساءلة وبين الانخراط في سلوك جانح ، وجد أن الارتباط ضعيف حيث وجد أن قيمة (W) =٢٦٢ر٠

وبالنسبة لبقية الأبعاد الأربعة من الأبعاد الستة التي درسنا من خلالها رؤية المفحوصين لموقف الجماعات الأولية من القانون، والتي تجيب لنا عن السؤال الخامس، فلم تظهر أية فروق جوهرية بين مجموعتي الدراسة ، حيث وجد أن قيمة (t) كما يتضح من الجدول السابق غير دالة احصائيا . وهذه الأبعاد هي - *الأول:* تعرض أحد الأقارب للاتهام أو القبض أو المساءلة ، و*الثاني* موقف أعضاء الأسرة من القانون من حيث الاحترام أو امكان الانتهاك أو خرق القانون بصفة مستمرة أو بسيطة أو احترام القانون في كل الأحوال، والبعد **الثالث** هو مدى تلقي المفحوص توجيهات مخالفة للقانون من أسرته (الأب ، الأم ، الأخوة الكبار ...)، والبعد الأخير هو موقف الأصدقاء من القانون

والقيم العامة ومدى احترام الأصدقاء للقيم العامة أو الاعتداء عليها دائما أو أحيانا أو حسب الظروف . ولو أن قيمة (t) في هذا البعد تقترب جدا من حد الدلالة الاحصائية حيث تصل إلى ١٫٩٥٥.

وهكذا نستطيع بشكل عام الاجابة عن السؤال الخامس بأن هناك فروقًا ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجناح ومجموعة الأسوياء من حيث رؤية المفحوصين لموقف الجماعات الأولية من القانون والقيم العامة المحترمة داخل المجتمع ، وذلك في بعض الأبعاد المدروسة ، (بعدين) ولم توجد أية فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين في بعض الأبعاد الأخرى (أربعة أبعاد) . وأن الارتباط الثنائي بين بعض الأبعاد وبين ظاهرة الجناح أعلى من المتوسط في بعد واحد، وأقل من المتوسط في بعد آخر.

الاجابة عن السؤال السادس

وقد كان السؤال السادس: ***ماهى الجهات التي علمت الحدث أو شجعته على ممارسة الانحراف ، وما هى دوافع اقدام الأحداث على السلوك الانحرافي؟***

وقد حاولنا من هذا السؤال التعرف على البعد التعليمي الذي تحدث عنه «سوزرلاند» حيث يشير إلى أن السلوك الانحرافي سلوك متعلم من أحد المخالطين من أعضاء الجماعات الأولية . ومن هنا وجهنا أسئلة لمجموعة الجانحين حول مدى قيام أحد من المخالطين بتعليمهم الانحراف، أو قيامهم هم بتقليد أحد المخالطين لهم ، أو وجود أشخاص معينين قاموا بتشجيعهم على الانحراف ، أو مشاهدتهم للسلوك الانحرافي في أحد أجهزة الاعلام ومحاولة تقليد هذا السلوك ...

كذلك حاولنا التعرف على طبيعة الدوافع التي أدت بهم إلى ارتكاب السلوك الانحرافي الذي أدى بهم إلى المحاكمة والادانه والايداع في المؤسسة العقابية المدروسة .

وسوف نعرض فيما يلي نتائج التطبيق بالنسبة للسؤال البحثي السادس

توزيع أفراد مجموعة الجانحين حسب وجود جهة

أو أحد علمهم السلوك الانحرافي

م		مجموعة الجانحين	
		التكرار	٪
١	أحد أفراد أسرتي علمني الانحراف	١	٢ر٤
٢	أحد أقاربي علمني الانحراف		-
٣	أحد زملاء الصنعة علمني الانحراف	٢	٣ر٨
٤	أحد أصدقائي علمني الانحراف	١٢	٠ر٥٠
٥	أحد الجيران علمني الانحراف	١	٢ر٤
٦	لم يقم أحد بتعليمي السلوك المنحرف	٨	٣ر٣٣
		٢٤	١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن نسبة الذين تعلموا السلوك الانحرافي من أسرهم أو أقاربهم بسيطة جدا لاتشكل أهمية حيث تصل إلى ٢ر٤٪ فقط، ونفس الأمر ينطبق على جماعات الجيرة وأبناء الجيران حيث تصل النسبة إلى ٢ر٤٪ . ويكشف الجدول عن عدم تأثير زملاء الورشة التي يعمل فيها الحدث حيث لاتصل النسبة إلا إلى ٣ر٨٪ وربما يرجع هذا إلى الخوف على الرزق والخوف من إبلاغ صاحب الورشة (الأسطى) . ويكشف الجدول عن الأثر الكبير الذي يمارسه

الأصدقاء في تشكيل السلوك المنحرف فقد وجد أن نصف المفحوصين قد تعلموا كيف يمارسون السلوك الانحرافي على يد أصحابهم الذين يقضون معهم وقت فراغهم إلى جانب جميع أوقاتهم خلال مواسم الركود والبطالة وعدم الذهاب للورشة أو مكان العمل . وهذا يبرز أثر الصحبة السيئة وجماعة النظراء من نفس الجنس في إغراء الإنسان بأن يسلك سلوكا منحرفاً . ولكن الجدول في نفس الوقت يوضح أن ثلث الجانحين لايذكرون أنهم قد تعلموا الانحراف على يد شخص محدد . وهذا يشير إلى أنه ليس من اللازم أن يتعلم الشخص ممارسة الانحراف قبل ممارسته ، أي أنه يمكن لبعض الناس الوقوع في الانحراف دون تعلم سابق، تحت تأثير ظروف موقفية أو ضغوط معينة أو اختلالات بعينها ... الخ.

توزيع الجناح حسب مشاهدتهم لسلوك انحرافي قبل

اقدامهم على الممارسة

م		مجموعة الجناح: العدد	٪
١	شاهدت أحد أفراد أسرتي	٢	٨ر٣
٢	شاهدت أحد أقاربي	-	-
٣	شاهدت أحد أصدقائي	١٥	٥ر٦٢
٤	شاهدت أحد جيراني	١	٢ر٤
٥	شاهدت الجريمة في التلفزيون	١	٢ر٤
٦	شاهدت الجريمة في السينما	-	
٧	لم أشاهد أحد من قبل	٥	٨ر٢٠
	المجموع	٢٤	١٠٠

وقد حاولنا من خلال هذا السؤال استيضاح مدى مشاهدة الجانح لجرائم أو انحرافات قبل اقدامه على ممارسة انحرافه ، حتى ولو كانت هذه المشاهدة بشكل عرضي غير مقصود، بحيث يكون لهذه المشاهدة أثرها في إغرائه بممارسة انحرافه بعد ذلك . وقد كشف هذا الجدول عن الأثر الكبير الذي يمارسه الأصدقاء في دفع الآخرين إلى الانحراف فقد كشف عن أن ٦٢ر٥٪ شاهدوا أصدقاء لهم يمارسون الانحراف قبل إقدامهم هم على ممارسته ، وقد كشف أيضا عن انخفاض نسب مشاهدة الانحراف بين الأسرة أو الأقارب أو الجيران ، كما كشف عن ضعف أثر التلفزيون والسينما في دفع الأحداث إلى ممارسة الانحراف . كذلك فقد كشف عن أن ٢٠ر٨٪ لم يشاهدوا انحرافات يمارسها غيرهم قبل اقدامهم هم على الانحراف . وهذا الجدول يشير بشكل عام في نفس اتجاه الجدول السابق الخاص ببعد تعلم وتعليم الانحراف.وهذا يشير إلى امكانية الوقوع في الانحراف دون تعلم أو مشاهدة سابقة.

توزيع الجناح حسب حسب وجود أحد شجعهم على ممارسة الانحراف

مجموعة الجناح			
م		التكرار	٪
١	أحد أفراد أسرتي أو أقاربي	٢	١٢ر٥
٢	أحد الجيران	١	٤ر٢
٣	أحد الأصدقاء	١٥	٦٢ر٥
٤	صاحب العمل الذي أعمل عنده	١	٤ر٢
٥	لم يشجعني أحد	٤	١٦ز٦
المجموع		٢٤	١٠٠

وقد حاولنا التعرف عن مدى وجود شخصيات شجعت الجانح على ممارسة السلوك الانحرافي، حتى ولو كان هذا التشجيع على المستوى اللفظي والحفز الكلامي دون أن يقدم له عرضا عمليا في الواقع. وقد كشف التطبيق عن نتائج تتسق إلى حد كبير مع نتائج الجدولين السابقين ، حيث كشف عن أهمية الأصدقاء (أصدقاء السوء) في تشجيع الشخص على ممارسة الجناح ، فقد اتضح أن الأصدقاء شجعوا ٥ر٦٢٪ من مجموعة الجانحين على ممارسة الانحراف ، كما كشف عن ضعف أهمية الأسرة والجيران بالمقارنة بأهمية الأصدقاء في هذا الصدد. فقد وجد أن ٥ر١٢٪ تلقوا تشجيعا من الأسرة أو الأقارب ، وأن ٢ر٤٪ تلقوا تشجيعا من أحد الجيران ، وأن ٢ر٤٪ أي واحد فقط قام « معلمه» أو الأسطى الذي يعمل عنده بتشجيعه على ممارسة الانحراف . أما الباقي وهم يمثلون ٦ر١٦٪ فإنهم لم يتلقوا تشجيعا من أحد قبل ممارسة الانحراف

توزيع مجموعة الجانحين حسب تفسيرهم لسبب الاقدام على جريمتهم
انحرافهم الأخيرة (العامل الأساسي)
مجموعة الجناح

م		التكرار	٪
١	ظروف اقتصادية (الحاجة الشديدة للمال)	١٤	٥٨ر٢
٢	ظروف عاطفية (شهوة عابرة قوية)	٧	٢٩ر٢
٣	تحريض الأصدقاء(صداقة سيئة)	١	٤ر٢
٤	ظروف اجتماعية (انتقام ثأر)	-	-
٥	اثبات الرجولة	-	-
٦	تحت تأثير المخدر أو المسكر	١	٤ر٢
٧	لاأدري	١	٤ر٢
	المجموع	٢٤	١٠٠

يتضح من هذا الجدول أهمية الظروف الاقتصادية (الفقر والحاجة إلى المال) في دفع نسبة كبيرة من الجناح إلى ممارسة انحرافاتهم . فقد أوضح ٥٨ر٢٪ أن الحاجة الشديدة إلى المال هى التي دفعتهم للانحراف ، وأجاب٢٩ر٢٪ أن الشهوة العمياء هى التي دفعتهم للانحراف. ويلاحظ أن ٤ر٢٪ فقط أي شخص واحد ذكر أن أهم عامل هو غواية الأصدقاء ، غير أن هذا لايعني ضعف أثر الأصدقاء . فإذا ربطنا هذا الجدول بالثلاثة جداول السابقة يتضح الأثر الكبير للأصدقاء في دفع الشخص إلى الانحراف. فالعديد من الذين ذكروا عوامل اقتصادية أو شهوة جارفة أو تحت تأثير المخدر أو عوامل أخرى ماكانوا

ليقعوا في الانحراف إلا بعد أخذ الجماعات المرجعية في الاعتبار ، وأهمها هنا الأسرة والصداقات الحميمة . فلا يمكن أن يكون الفقر وحده أو الشهوة وحدها دافعًا كافيا للانحراف ، وإلا لكان أغلب الناس منحرفين لتوافر أحد العاملين . ومن هنا فإن هذا الجدول لايمكن تفسيره إلا في اطار بيانات الجداول السابقة.

وبشكل عام يكشف البحث عن تناقص دور الأسرة في توجيه الأبناء (في اطار مجتمع البحث) وعن خطورة الدور الذي يلعبه الأصدقاء في تشكيل سلوك الأفراد. فعلى الرغم من عدم وجود فروق داله بين المجموعتين في العديد من الأبعاد التي تتصل بالظروف الأسرية ، والتربية ، وقضاء وقت الفراغ والشعور بالعدالة ، والموقف من القانون، إلا أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية بين المجموعتين في العديد من الأبعاد التي تتصل بالأصدقاء كما لاحظنا - مثل تعرضهم للقبض والاتهام والمساءلة، وأهم المشاكل التي يعانون منها ، وشعورهم بالظلم الاجتماعي ، وتعاطيهم للسجاير ، والمسكرات والمخدرات.

يضاف إلى هذا أن نسبة كبيرة من المنحرفين يؤكدون أنهم تعلموا الانحراف من الأصدقاء ، وسبق أن شاهدوهم وهم يرتكبون انحرافات قبل اقدامهم هم عليها ، وأنهم تلقوا تشجيعا على السلوك الانحرافي من أصدقائهم........

الفصل الخامس

النتائج العامة للدراسة والموقف من نظرية الاختلاط التفاضلي

أولا :النتائج العامة للدراسة

ثانيا:نظرية الاختلاط التفاضلي في ضوء نتائج البحث.

ثالثا : خاتمة البحث.

النتائج العامة للبحث:

استهدف هذا البحث صياغة اجراء ميداني نستطيع من خلاله اختبار بعض القضايا الواردة في نظرية « سوزرلاند » حول الاختلاط التفاضلي. وقد تم ذلك من خلال طرح ستة أسئلة. اعتبرت هى جوانب الدراسة .

- وقد قسم كل جانب إلى عدة أبعاد. وقد حاولنا الاجابة عن هذه الأسئلة من خلال تصميم شبه تجريبي وذلك بالمقارنه بين مجموعة جناح وبين مجموعة من الأسوياء . هذا إلى جانب الاقتصار على مجموعة الجناح فقط في دراسة مسحية للحصول على بيانات تتصل بالسلوك الانحرافي الذي أقدموا عليه ، من خلال التعرف على الجهة التي تعلموا منها هذا السلوك ، أو سبق مشاهدته قبل الاقدام عليه ، أو وجود جهة أو شخص شجعهم على ممارسته ، إلى جانب السبب الأساسي الذي جعلهم يقدمون على الانحراف الأخير الذي أدينوا بسببه. وفيما يلي النتائج النهائية للدراسة.

السؤال الأول:

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجانحين وبين مجموعة الأسوياء في الظروف الأسرية؟

وقد حددنا في بحثنا الظروف الأسرية بعشرة أبعاد . ***وقد كشف البحث عن أن هناك فروقا احصائية بين المجموعتين في أربعة أبعاد وهى :***

أ - معدل الخلافات أو الصراعات الأسرية .

ب - أسباب الخلافات أو الصراعات الأسرية.

ج - أساليب انهاء الخلافات الأسرية .

د - تقدير المفحوص لشعور أسرته بالعدالة داخل المجتمع.

وقد وجد أنه لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية في ستة أبعاد وهي:

أ - ظروف المعيشة المشتركة داخل الأسرة (مع الأب والأم ، مع الأم وحدها ، مع الأم وزوج الأم ، مع الأب وحده ، مع الأب وزوجة الأب... الخ)

ب - عمل الأم خارج المنزل في الحكومة أو قطاع عام أو لدى أفراد.

ج - تعرض أحد أفراد الأسرة للقبض أو الاتهام المساءلة الجنائية

د - الاحساس بالاشراف الأسري.

هـ - الاحساس بالمساندة الأسرية في الشدائد والمشكلات .

و- موقف الأسرة من القانون.

وعند حساب الارتباط الثنائي بالنسبة للأبعاد التي وجد أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية بين المجموعتين المدروستين بالنسبة لها ، وجد أن ثلاثا منها الارتباط فيها منخفض بين هذه الأبعاد وظاهرة الجناح ، وواحد فقط يوجد ارتباط متوسط بين البعد وبين ظاهرة الجناح وهو أساليب انهاء الخلافات الأسرية.

السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الدراسة في نوعية التربية التي تلقاها الشخص داخل الجماعة الأسرية؟

وقد قسمنا هذا الجانب إلى سبعة أبعاد . وكانت الاجابه بالايجاب بالنسبة لبعدين وهما:

أ – القيم التي حاولت الأسرة غرسها في الشخص من وجهة نظره .

ب – الشعور بالقسوة المفرطه أو التدليل المفرط أو التذبذب بينهما .

وعند حساب الارتباط الثنائي بين كل من هذه الأبعاد وظاهرة الانحراف وجد أعلى من المتوسط – بالنسبة للبعد الأول ، وأقل من المتوسط بالنسبة للبعد الثاني. وهذا يشير إلى درجة ارتباط هذين البعدين بظاهرة الجناح .

هذا ولم تسفر الدراسة عن فروق ذات دلالة احصائية بالنسبة للأبعاد التالية :

أ – نمط السلطة داخل الأسرة – وذلك على عكس نتيجة دراسة «جنسن»

ب – القدرة على ابداء الرأي وعرض المشكلات على الأب والأم.

ج – رأي المفحوصين في آبائهم على متصل القسوة المفرطه – الاعتدال في التعامل .

د – التوجيهات الأسرية المخالفة للقانون.

هـ – التفرقة في المعامله بين الأبناء.

السؤال الثالث:

وكان السؤال الثالث هو : هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الدراسة في نوعية الأصدقاء وأساليب قضاء وقت الفراغ؟

وقد ضمنا هذا الجانب تسعة أبعاد ، كشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة احصائية في خمسة أبعاد منها وهى :

أ - تعرض الأصدقاء للقبض أو الاتهام والمساءلة الجنائية.

ب - أهم المشكلات التي يعاني منها الأصدقاء.

ج - شعور الأصدقاء بالعدالة الاجتماعية داخل مجتمعهم.

د - تعاطي الأصدقاء للسجاير.

هـ - تعاطي الأصدقاء للمخدرات والمسكرات .

وقد كشف اختبار الارتباط الثنائي من خلال حساب (W) عن وجود ارتباط منخفض بين هذه الأبعاد وبين ظاهرة الجناح ، باستثناء بعد أهم مشكلة يعاني منها الأصدقاء حيث كشف عن ارتباط متوسط.

أما بقية الأبعاد الأربعة لهذا الجانب فلم نجد أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية بين المجموعتين وهى :

أ - موقف الأصدقاء من القانون وقيم المجتمع.

ب - نوعية الانحرافات التي يمارسها الأصدقاء.

ج- طرق قضاء وقت الفراغ.

د - معرفة الأب لأصدقاء الابن.

السؤال الرابع :

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين، من حيث تقديرهم لشعور المخالطين لهم (الأسرة والأقارب والجيران والأصدقاء...) بالعدل أو الظلم .

وقد قسمنا هذا الجانب إلى سبعة أبعاد ، كانت الاجابة بالايجاب بالنسبة لثلاثة أبعاد منها وهى :

أ- شعور الاصدقاء بالعدالة داخل المجتمع.

ب - تقدير المفحوصين لشعور أسرهم بالعدل داخل المجتمع
ج - تقدير المفحوصين لمدى امكان الحصول على حقوقهم داخل المجتمع.

وقد كانت قيمة الارتباط الثنائي محسوبه بقيمه (W) منخفضة مما يشير إلى ارتباط منخفض بين هذه الأبعاد وبين ظاهرة الجناح المدروسه .

أما بالنسبة للأربعة أبعاد الأخرى فإن الاجابه عن السؤال الرابع كانت بالسلب حيث لم نجد فروقا ذات دلاله احصائية بين المجموعتين بالنسبة للأبعاد الآتية:

أ - الشعور بالعدالة داخل الأسرة.
ب - الشعور بالعدالة والحصول على الحقوق داخل المجتمع.
ج - تفسير الشعور بالظلم داخل المجتمع(المسئولية على الأسرة أم على المجتمع أم على الذات ...)
د - الشعور بالتفرقه بين الأخوة داخل الأسرة.

الاجابة عن السؤال الخامس

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعة الجانحين ومجموعة الأسوياء من حيث رؤية أعضاء كل منهما لموقف المخالطين لهم من القانون والقيم العامه في المجتمع؟

وقد قسمنا هذا الجانب لستة أبعاد ، كانت الاجابة بالايجاب بالنسبة لاثنين منهما وهما :

أ - القيم التي حاولت الأسرة غرسها في النشء.

ب - تعرض الأصدقاء للقبض أو الاتهام أو المساءلة الجنائية .

- وبحساب قيمة الارتباط الثنائي من خلال ايجاد قيمة (W) وجد أنها أعلى من المتوسط بالنسبة للبعد الأول ، ومنخفضة بالنسبة للبعد الثاني.

أما بقية الأبعاد الأربعة فقد كانت النتيجة بالسلب على السؤال السابق وهى :

أ - تعرض أحد أعضاء الأسرة أو الأقارب للقبض أو الاتهام أو المساءلة الجنائية.

ب - موقف الأسرة من القانون.

ج - التوجيهات الأسرية المخالفة للقانون.

د - موقف الأصدقاء من القانون والقيم العامة.

الاجابة عن السؤال السادس

ماهي الجهات التي علمت الحدث أو شجعته على ممارسة الانحراف ، وما هى العوامل التي أدت به إلى الانحراف الذي مارسه وتسبب في القبض عليه وإدانته؟

وقد كشف البحث عن ضعف دور الأسرة والأقارب في تعليم الحدث لسلوك الانحراف وتشجيعهم له على ممارسته بشكل مباشر، وأن الأصدقاء هم أهم العوامل التي تعلم منها الحدث سلوكه الانحرافي، والتي شجعته على ممارسة الانحراف وتدريبه على هذه الممارسة . وقد كشف البحث عن أن أهم الأسباب المباشرة لممارسة الانحراف كان هو العامل الاقتصادي ، يليه الظروف العاطفية والانقياد لشهوة جامحة ،

يليه تحريض الأصدقاء ، والوقوع تحت تأثير مخدر أو مسكر . وقد سبق أن ذكرنا أن هذه الدوافع ماكانت لتؤدي إلى الانحراف دون تشجيع وتحريض الأصدقاء.

نتائج الدراسة والموقف من نظرية الاختلاط التفاضلي

يتضح من بحثنا مجموعة من الأمور ذات الدلالة بالنسبة لنظرية الاختلاط التفاضلي لسوزرلاند نوجزها فيما يلي :

أولا : يؤكد بحثنا على أن نسبه كبيرة من الممارسين للسلوك الاجرامي ، يتعلمونه داخل الجماعات الأولية ، وأهم الجماعات الأولية هنا هى جماعة الأصدقاء التي تفوق أهميتها في هذا الجانب على الجماعة الأسرية . غير أن هذه الجماعات الأخيرة هى المسئولة عن انخراط الشخص أصلا في جماعات أصدقاء صالحة أو فاسدة من خلال ثقافة الأسرة ومضامين القيم التي نشئ عليها الشخص ونوعية الضبط الاجتماعي داخل الأسرة ، ومدى دقة الاشراف على سلوك الابن خارج نطاقها أو نظام المراقبة الاجتماعية الذي تستخدمه الأسرة . وقد كشف البحث عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عاليه عند مستوى ١ .ر. بين مجموعتي الدراسة من حيث طبيعة القيم التي نشئ عليها أعضاء كل مجموعة كما كشف التحليل عن ارتباط أعلى من المتوسط بين نوعية القيم وبين ظاهرة الجناح . ولاشك أن هناك ارتباطا بين نوعية القيم وبين طبيعة الأصدقاء الذين يختارهم الشخص، فلابد من توافر ثقافة مشتركة بين جماعة النظراء أو الأصدقاء ، خاصة وأن هذه الجماعة اختيارية . وبشكل عام نستطيع القول أن نتائج دراستنا تتفق إلى حد

كبير مع نتائج دراسة « جلازر» Glaser في دراسته سنة ١٩٦٢ (ضمن الدراسات السابقة) التي وجدت أن المخالطة بالمجرمين ، وبالمعارضين للجريمة معا، أمر له علاقة بمؤشرات التنبؤ السلوكي سواء من حيث السواء أو الانحراف ، وهذا هو مايطلق عليه « اندروز» Andrews في دراسته سنة ١٩٧٢ «مبدأ التوافق»Contingency principle(*) .
كذلك فإن نتائج بحثنا تتفق بشكل عام مع النتيجة التي انتهى إليها « جاري جنسن»G. Jensen من بحثه سنة ١٩٧٢ وهو أن الأسرة التي تفشل في تكوين معايير واتجاهات مضادة للانحراف عند الطفل ، يصبح أمر انحرافه خلال مرحلة المراهقة ، متوقفا على طبيعة الجماعات التي يختلط بها خارج مجال الأسرة ، وهي في بحثنا الراهن جماعة النظراء أو الأصدقاء . كذلك فإن نتائج دراستنا تتفق مع نتائج دراسة « جنسن» في نقطة أخرى وهي أن جماعة النظراء Peer groups من نفس الجنس أقوى أثرا في توجيه الشخص نحو الانحراف خاصة في مرحلة المراهقة .

ثانيا : تشير نتائج دراستنا إلى أن نسبة كبيرة من مجموعة الجانحين تعلموا السلوك الجانح من خلال عملية اتصال شخصي داخل جماعة الأصدقاء. أما بالنسبة للجماعة الأسرية فلم يثبت أن الكثير من الجناح قد تعلموا الانحراف من أحد أفرادها. كذلك فلم يثبت أن نسبة تذكر من الجانحين قد تلقوا تشجيعا على الانحراف من أعضاء جماعته الأسرية ، ولم يسبق أن شاهد الأحداث واحدا من أسرته يمارس

(*) راجع دراسة « اندروز » في الدراسات السابقة .

انحرافًا

ثالثًا : يشير « سوزرلاند » إلى أن السلوك الاجرامي سلوك متعلم شأنه شأن تعلم أي حرفة أو مهنة . وقد اتضح من بحثنا أن اطلاق القول بهذا الشكل فيه قدر كبير من المجازفة في التعميم . فقد كشف بحثنا عن أن ٢ر٢٩٪ مارسوا الجريمة تحت ضغط شهوة جنسية قوية ، سواء أكانت ممارسات طبيعية (زنا) أو شاذة (جنسية مثلية) . وهذه ممارسات لاتحتاج إلى تعلم . كذلك فقد كشف البحث عن أن ٢ر٥٨٪ من الجانحين ارتكبوا انحرافاتهم تحت ضغط عوامل الفاقة والحرمان الشديد والحاجة الماسة إلى المال، وأن ٣ر٣٣٪ لم يتعلموا الجريمة من أحد، وأن ٨ر٢٠٪ لم يسبق لهم مشاهدة جرائم واقعية قبل الاقدام على أعمالهم الانحرافية أول مرة.

ويجب أن نشير إلى أن هذه النتائج لاتلغي فكرة « سوزرلاند» عن تعلم الجريمة ، ولكن تتطلب اعادة النظر في آليات ودوافع وطرق التعلم الاجرامي ، وتتطلب أيضا وضع تحفظات نظرية ومنهجية على هذه الفكرة ، مع أخذ المتغيرات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيولوجية والسياسية والضغوط الموقفية في الاعتبار عند التفسير الموضوعي للسلوك الجانح.

رابعًا : تشير نتائج بحثنا ألى ضرورة مراجعة نظرية « سوزرلاند » بالنسبة لقضية الموقف من القانون. فنظرية المخالطة الفارقة أو الاختلاط التفاضلي تؤكد أن تعلم السلوك الاجرامي يتم من خلال أمرين :

أ - تعلم فن ارتكاب الجريمة ، ب - تعلم القيم والميول والاتجاهات الاجرامية من خلال اتخاذ موقف من القانون والقيم العامة على

أنها غير جديرة بالاحترام ويمكن انتهاكها وقد سبقت الاشارة إلى أن نسبة الثلث ٣ر٣٣٪ لم يتعلموا الجريمة من أحد مما يستدعي ضرورة عدم اطلاق تعميم مطلق بالنسبة للفقرة (١) أما بالنسبة لضرورة تعلم واكتساب القيم والميول والاتجاهات الاجرامية كشرط للاقدام على الجريمة أو كأمر مفسر لارتكابها ،فقد كشفت نتيجة البحث عن ضرورة وضع عدة تحفظات حول هذه النقطة للأسباب الآتية:

أ - كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق دالة احصائيا بين مجموعتي الدراسة من حيث موقف الأسر من القانون والنظام العام في المجتمع . فقد وجد أن أغلب أسر المجموعتين تتفق على أن القانون السائد لايحقق العدالة ، وأن الكثير من بنوده لاتطبق تطبيقا متساوياً على الجميع ، وأنه بشكله الحالي يسبب الظلم والاجحاف لهم ، وأن هناك خللا في التطبيق، وأنه بهذا الشكل غير جدير بالاحترام الكامل. وهذا يعني أنه لاتوجد علاقة قوية بين موقف الأسر من القانون من جهة وبين ظاهرة الجناح من جهة أخرى ، مما يشير إلى وجوب عدم إطلاق القضية الخامسة من نظرية « سوزرلاند» بشكل مطلق.

ب - يكشف البحث عن أن مجموعة الجناح تعكس شعور أسرهابوطئة الظلم والقهر الاجتماعي بشكل أقوى من مجموعة الأسوياء ، يدلنا على هذا وجود فروق دالة احصائيا على هذا البعد (شعور الأسر بالعدل أو الظلم) . ولكن عند حساب قيمة الارتباط الثنائي (W) وجد أن

الارتباط ضعيف بـين الاحساس بالعدل والظلم وبين ظاهرة الجناح مما يشير أيضا إلى ضرورة عدم اطلاق بعض متضمنات القضية الخامسة من النظرية.

ج - كشف البحث عن وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعتي الدراسة من حيث نوعية القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية التي ينشأ عليها أبناء المجموعتين ، وعند حساب قيمة الارتباط الثنائي بين القيم من جهة وبين ظاهرة الجناح من جهة أخرى ، وجد أنه أعلى قليلا من المتوسط . وهذا وإن كان يؤيد بعض جوانب نظرية المخالطة الفارقة ، إلا أنه يشير إلى أمرين وهما :

الأول - عدم اطلاق قضية القيم والاتجاهات والميول دون ضوابط نظرية ومنهجية ،

الثاني: أن تركيز النظرية كان على الاتجاهات والميول المتعلقة بالقانون والنظام الاجتماعي، ولم تشر النظرية إلى الوازع الديني والقيم الاخلاقية والدينية كعامل مضاد للانحراف حتى في ظل مناخ اجتماعي غير سليم.

د - كشف البحث عن أن حجم ونوع التوجيهات الأسرية المخالفة للقانون والتي تلقاها أعضاء مجموعتي الدراسة ، متساويان تقريبا لعدم وجود فروق احصائية دالة بالنسبة لهذا البعد. فقد اتضح أن أبناء المجموعتين تتلقيان توجيهات واحدة تقريبا (من حيث الموقف من القانون والنظام العام في المجتمع) ومع هذا انحرف البعض (مجموعة الجانحين) ولم ينحرف البعض الآخر

(مجموعة الأسوياء).

هـ - بالنسبة لسبق القبض أو مساءلة أو اتهام أعضاء الجماعات الأولية ، كشف البحث عن عدم وجود فروق دالة احصائيا بين مجموعتي الدراسة بالنسبة للجماعات الأسرية والأقارب والجيران . وكشف عن وجود فروق دالة احصائيا بالنسبة لجماعة الأصدقاء . مما يضع بعض القيود على الاطلاق الوارد في القضية الثالثة من النظرية.

و - كشف البحث عن أن الكثير من أصدقاء أبناء مجموعتي الدراسة يمارسون انحرافات مختلفة ، وأنه لاتوجد فروق دالة احصائيا بين مجموعتي الدراسة من حيث بعد عدد الأصدقاء الممارسين للانحراف وتعدد أشكال الانحرافات . وهذا يضع بعض التحفظات المنهجية والنظرية على الاطلاقات الواردة في النظرية .

ز - كشف البحث عن عدم وجود فروق دالة احصائيا بالنسبة لبعد موقف الأصدقاء من القانون والنظام والقيم العامة في المجتمع ، وإن كانت قيمة (t) على هذا البعد تقترب من الدلالة حيث وصلت إلى ١٫٩٥٥ .

ح - كل هذا لايقلل من أهمية الموقف من القانون والنظام العام والقيم المجتمعية كعامل يرتبط بشكل ما بظواهر الجناح والجريمة أو بالانحراف بشكل عام ، ولكن يجب وضع ضوابط منهجيه ونظرية على هذه العلاقة ، وعدم التعميم بشكل مطلق. فالموقف من القانون والنظام العام يرتبط بالشعور بالعدالة ، وحجم الإشباعات التي يحققها المجتمع

للإنسان ، وحجم ونوع الاشباعات التي يتلقاها الشخص داخل أسرته . وقد كشف بحثنا عن فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الدراسة على ثلاثة أبعاد هامه وهى على التوالي: تقدير المفحوص لشعور أسرته بالعدالة ، وشعور الأصدقاء بالعدالة داخل المجتمع، وتقدير المفحوصين لامكان استعادة حقوقهم كاملة واستعادة شعورهم بعدالة المجتمع في مرحلة قادمة . وقد كشف البحث عن أن مجموعة الجانحين أكثر شعوراً بثقل الحياه ، وبالظلم الاجتماعي، وباستمرار هذا الظلم في المستقبل، وعدم امكان رفعه أو استعادة حقوقهم كاملة مستقبلا وينطبق نفس الأمر بالنسبة للأصدقاء. ولاشك أن الشعور بالظلم وانعدام العدالة واليأس من المستقبل متغيرات هامه في الدفع لممارسة السلوك الانحرافي غير أن البحث يستوجب عدم المغالاة في الربط بين هذه المتغيرات وبين الانحراف ، طالما أن قيمة الارتباط الثنائي بينهما (W) منخفضة ونستطيع القول أن نتائج بحثنا تتفق إلى حد ما مع نتائج دراسة « أندروز» A.D.Andrews سنة١٩٧٧ . فقد وجد «اندروز» أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الدراسة (مجموعة من المسجونين ، ومجموعة من الأسوياء) من حيث الآراء والاتجاهات والميول نحو احترام القانون والمحاكم والشرطه ، ومن حيث مدى احتمال خرق القانون، ومن حيث القدرة على تقمص شخصية المجرمين ، ولم يصل قيمة الارتباط بين هذه المتغيرات وبين الجريمة إلى

(١) صحيح.

خامسا: يجب أن نميز بين الاتجاه اللفظي وبين الاتجاه العملي.
ويجب أن نؤكد على اختلاف محددات الاتجاه اللفظي Verbal attitude عن محددات الاتجاه العملي Action attitude وعلى هذا لايكون الاتجاه اللفظي الذي عبر عنه المفحوصون نحو العدالة أو القانون كانعكاس لظروف أسرهم وتربيتهم وتجاربهم الشخصية ... هو المحدد الوحيد للسلوك السوي أو المنحرف . فقد كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق دالة احصائيا بين مجموعتي الأسوياء والجناح من حيث موقف الأسرة من القانون(البعد العاشر من الجانب الأول) ومن حيث موقف الأصدقاء من القانون والقيم والنظام العام في المجتمع (البعد السادس من الجانب الخامس) نوعية الانحرافات التي يمارسها الأصدقاء (البعد الثالث من الجانب الثالث) ومن حيث الشعور بالعدالة داخل المجتمع (البعد الثاني من الجانب الرابع) ، ومن حيث الشعور بالعدالة داخل الأسرة(البعد الأول من الجانب الرابع)... الخ . وتدلنا بيانات البحث عن تماثل الاتجاه نحو القانون في كثير من الجوانب بين مجموعتي الدراسة. ومع هذا فقد انحرف أبناء المجموعة الأولى ولم ينحرف أبناء المجموعة الثانية . وهذا يؤكد لنا أن الاتجاه النظري - على الرغم من أهميته ، إلا أنه ليس العامل الوحيد المحدد للاتجاه العملي أو للسلوك الفعلي. فهناك مجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيولوجية والنفسية ، وهناك العوامل الثقافية (القيمية والعقائدية...) وهناك الظروف الموقفية الضاغطة... وهذه المجموعات

تتفاعل بشكل متميز عند كل شخص، ويؤدي هذا التفاعل المعقد بينها إما إلى تجميد الاتجاهات اللفظية عند حد الألفاظ فقط، وإما إلى ترجمتها سلوكيا إلى واقع مشاهد. ونستطيع أن نستعين في هذا الصدد بنظرية العامل المضاعف والتي من أهم أنصارها «وليم هيلي»(*) وترفض هذه النظرية التصورات الحتمية في تفسير الاجرام، وتؤكد على أمرين: الأول تعدد العوامل وتفاعلها وتداخلها، وإن برز عامل على أنه أهم العوامل، والثاني الفروق الفردية فالعوامل المتشابهة تؤدي إلى نتائج مختلفة باختلاف الأشخاص والمواقف. ويرى أنصار هذه النظرية أننا عند تفسير أية جريمة نجد أن هناك عاملا أو أكثر من العوامل الهامة، وسبعة أو ثمانية من العوامل الصغيرة.

سادسا: تؤكد نظرية «سوزرلاند» على تعلم الاتجاهات والدوافع والميول الاجرامية كأحد العوامل الهامة في تفسير السلوك الاجرامي. وقد كشف بحثنا عن أن العديد من المودعين في مؤسسة الأحداث ليست لديهم ميول اجرامية دفينة، وإن ارتكابهم للانحراف الذي أدى إلى القبض عليهم ومحاكمتهم وإدانتهم، تم تحت ظروف موقفية ضاغطة،

(*) يمكن الرجوع إلى دراسة «سوزرلاند» و«كريسي»: مبادئ علم الاجرام ترجمة محمود السباعي، وحسن المرصفاوي - الانجلو المصرية ١٩٦٨ص ٧٦ ومابعدها - وذلك للمزيد من التفاصيل حول نظرية العامل المضاعف.

كالحاجة إلى المال، أو الجوع ، أو الشهوة العارمة ووجود فرصة لاشباعها بشكل غير قانوني، أو تحريض ومسايرة الأصدقاء ، أو التشرد وعدم توافر المأوى ... الخ . وهذا يعني أن الانحراف لم يتم نتيجة لدوافع وميول اجرامية متأصلة تعلموها وتأصلت في نفوس الجناح ، أو نتيجة اتجاهات عدائية متأصلة ضد القانون والمجتمع. ومما يؤيد هذا الرأي أن العديد من الجناح مسجل على أنه حسن السيرة والسلوك داخل المؤسسة ، وبعضهم يعمل حرف خارج المؤسسة ولا يمارس أي لون من الانحراف ، وأغلبهم يعودون إلى المؤسسة بعد الاجازة الأسبوعية التي يقضونها مع أهلهم ولايحاولون الهرب ، وبالرجوع إلى السنوات السابقة نجد أن نسبة العائدين للانحراف ليست مرتفعة بشكل عام . وهذا يعني أن ممارسة الانحراف - خاصة أول مرة - لايشير إلى تأصل الميول والدوافع الاجرامية ، فهناك العوامل المتعددة والمتشابكة في التفسير ، وهناك الظروف الموقفية الضاغطة ، وهناك غواية رفقاء السوء ... الخ ويتفق بحثنا في هذه النقطة إلى حد كبير مع الدراسة التقويمية التي أجراها « آدمز» R.Adams لنظرية « سوزرلاند» سنة ١٩٧٣ ، حيث يصر على استبدال مصطلح الجماعات في النظرية ، بمصطلح المواقف فهو يرى أن الجزء الأكبر من السلوك الاجرامي يتم تعلمه وممارسته داخل مواقف معينة تدفع إلى ممارسة هذا السلوك(*)

سابعاً : على الرغم من أهمية الاتجاهات والمعتقدات والقيم والمعايير المتصلة بالعدالة والقانون والموقف من النظام العام والقيم المحترمة في

(*) ارجع إلى فقرة الدراسات السابقة.

المجتمع ، فإن العديد من الجانحين لايقدمون على الانحراف نتيجة لاستدماج Internalization اتجاهات ومعتقدات وقيم انحرافية أو اجرامية ، ولكنهم يفعلون هذا مسايرة لأصدقائهم من المنحرفين . وتتفق في هذه النتيجة مع دراسة « مارفن ألسن» Molsen سنة١٩٦٨ عندما وجد أن أعضاء التنظيم يقبلون معايير التنظيم ويلتزمون بها سلوكيا لا لأنهم يستدمجونها عن قناعة تامة ، ولكن نتيجة لأساليب العقاب والثواب، وميكانزمات التوحد Identification المسايرة Compliance. ونفس الشيء ينطبق على جماعة النظراء Peer groups أو الأصدقاء بوصفها تنظيما مصغرا. ولاشك أن هذه النتيجة التي نتفق فيها مع دراسة « ألسن » تختلف عن بعض متضمنات نظرية الاختلاط التفاضلي، التي تركز بشكل كبير على التحديدات والمفاهيم Definitions التي تتصل بالقانون، وعلى بعض المتغيرات الثقافية كالقيم والمعايير والاتجاهات... على أساس أنها هي المتغيرات الوحيدة في تشكيل السلوك البشري بعيدا عن متغيرات أخرى عديدة (راجع دراسة «جنسن»)

ثامنا : تؤكد نظرية الاختلاط التفاضلي على فكرة تعد جوهر هذه النظرية ، وهي أن الشخص ينحرف عندما ترجح له كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي تحبذ احترامه . وهذا هو مبدأ العلاقة التفاضلية . ولاشك أن هذا تصور صحيح نسبيا . لكن لايجب المبالغة في إطلاقه وتعميمه . فقد كشف بحثنا عن عدة أمور أهمها :
أولا: عدم وجود فروق دالة احصائيا بين مجموعتي الدراسة من حيث موقف الأسر من القانون، ***ثانيا*** عدم وجود فروق دالة بين مجموعتي

الدراسة من حيث تلقي توجيهات مخالفة للقانون من آبائهم وأمهاتهم ،
ثالثا: عدم وجود فروق دالة بين مجموعتي الدراسة بالنسبة لموقف الأصدقاء من القانون والنظام العام في المجتمع وهذا يعني أن ارتباط هذه المتغيرات بظاهرة الجناح ضعيف جدا. ويجب هنا أن نكمل الصورة العامة للنتائج، فقد كشف البحث عن فروق داله إحصائيًا بين مجموعتي الدراسة على أبعاد أخرى تتصل بالموقف من القانون(كما سبقت الاشارة) منها تعرض الأصدقاء للاتهام والمساءلة الجنائية ، وشعور الأصدقاء بالعدالة، وتناول الأصدقاء للسجاير ، وتناولهم للمسكرات والمخدرات... الخ . وحتى بالنسبه لهذه الأبعاد ، فقد وجد أن الارتباط الثنائي بينها وبين ظاهرة الجناح منخفضا مقاسا بقيمة (W).
. كل هذا يشير إلى أن الانحراف ليس مجرد نتيجة أو وظيفة لتغليب جانب انتهاك القوانين على جانب احترامها داخل الجماعات الأولية التي يخالطها الشخص. فالمخالطة التفاضلية أو التنظيمات التفاضلية ليست في التحليل الأخير سوى أحد العوامل المفسره.

تاسعا: تشير القضية السابعة من النظرية إلى أن العلاقات التفاضلية تختلف من حيث عدة متغيرات وهى التكرار ، والأسبقية ، والعمق. والمقصود هنا الأسبقية الزمنية، بمعنى الجماعات الأولية التي يتصل بها الطفل وتؤثر فيه خلال طفولته المبكرة، وأن سلوكها وموقفها من القانون هو العامل الأساسي في تشكيل اتجاهات وسلوك الشخص سواء في اتجاه السواء أو الانحراف. وتؤكد النظرية أن تأثير الأسبقية الزمنية يتضح عندمايقف الشخص موقف الاختيار . أما عمق العلاقة فيقصد بها المكانة التي تحتلها الجماعة المؤيدة للسواء أو الانحراف،

في نفس الطفل. وهذه القضية تحتاج في نظرنا إلى العديد من التحفظات النظرية والمنهجية والواقعية . فقد كشفت الدراسة عن أن أغلب أعضاء أسر مجموعة الجانحين ، وأقاربهم وجيرانهم أسوياء ولم يسبق القبض عليهم أو اتهامهم أو مساءلتهم جنائيًا، وأن أغلب الجناح لم يتعلموا الانحراف من هذه الجماعات . كذلك لم يتلقوا أي تشجيع منهم على الانحراف، بل إن الكثير من الأسر رفضت الوقوف مع الأبناء بعد اكتشاف انحرافهم والقبض عليهم . وهذه هى أهم الجماعات التي يتحقق لها معايير الأسبقية والعمق والتكرار وهى المعايير التي تحدثت عنها النظرية . وقد كشف البحث عن الأثر الكبير الذي تمارسه جماعة الأصدقاء أو النظراء ، فقد وجد أن أثرها في دفع الجانحين إلى الانحراف أقوى من مقاومة الأسرة والأقارب للانحراف.

وتجدر هنا الاشارة إلى أن هذا التحليل لايعني تجاهل دور الأسرة ، ولا يعفيها من المسئولية عن صياغة شخصية الجانحين . فقد وجد أن هذا يحدث من خلال عدم ممارسة الأسرة لدورها التربوي الموجه والضابط والمرشد للأبناء ، ومن خلال ماتتخذه من مواقف سلبية إزاء حل مشكلاتهم والعناية بهم ومتابعة سلوكهم خارج المنزل. كذلك فقد تلعب الأسرة دورا ايجابيا غير مباشر في دفع الأبناء للانحراف من خلال طبيعة القيم التي ينشئون الأبناء عليها . وقد اتضح هذا جليا في نتائج بحثنا كما سبق أن أشرنا. وهذا يعني أن معايير الأسبقية والعمق والتكرار في العلاقات ليست صادقة بالاطلاق من جهة ، كما أن الجماعات التي يتحقق فيها هذه المعايير قد تمارس الدور الدافع للانحراف بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

عاشراً: تؤكد نظرية الاختلاط التفاضلي أن الشخص يصبح مجرماً نتيجة اتصاله بنماذج اجرامية من جهة ، والانعزال عن النماذج المقاومة للاجرام من جهة أخرى . وهذا وضع غير متحقق في الواقع. وحتى القول بأن زيادة الاتصال بنماذج اجرامية بالمقارنة بالنماذج السوية ، هو الذي يفسر الانحراف(الاختلاط التفاضلي) ، قول يتجاهل العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية والموقفية والفروق الفردية... الخ ، تلك العوامل التي تتداخل وتتفاعل بطرق متباينة في كل حالة ، بحيث تنتج أو لاتنتج السلوك الانحرافي.

وتتفق دراستنا في هذه النقطة مع العديد من الدراسات السابقة والتي حاولت تقويم النظرية علميا أو إمبيريقياً ، مثل دراسة «شورت» Short سنة ١٩٦٠ ، ودراسة « ستراتون» Stratton سنة ١٩٧٦ ، ودراسة « ماثيوس» Matthews سنة ١٩٦٨. فقد كشفت هذه الدراسات عن وجود ارتباطات منخفضة أو متوسطة بين السلوك الاجرامي من جهة ، وبين الاختلاط بنماذج سلوكية إجرامية من جهة أخرى . (ارجع للدراسات السابقة).

كذلك فإن دراستنا تتفق مع دراسة « جاري جنسن» Jensen سنة ١٩٧٢، في التأكيد على خطأ القول الذاهب إلى أن الحياة الأسرية يكون لها ارتباط بالجناح فقط عندما تكون هناك نماذج جانحة أو منحرفة داخل الأسرة Delinquent Patterns، يقوم الأطفال بتقليدها. فقد كشفت دراستنا الحالية ، ودراسة «جنسن» عن عدم وجود هذه النماذج لدى الغالبية العظمى من أسر الجانحين.

حادي عشر : أكدت نتائج بحثنا الدور شبه المعدوم الذي تلعبه

أجهزة الاتصال العامة في دفع المفحوصين لممارسة الانحراف ، مما يتفق مع نظرية « سوزرلاند» التي تؤكد على أهمية الاتصال الشخصي المباشر كعامل هام في تعلم سلوكيات الانحراف، وثقافة الانحراف (القيم والاتجاهات والميول). وتتفق نتائج دراستنا في هذا الصدد مع بعض الدراسات التي استهدفت أساسا اختبار نظرية الاختلاط التفاضلي، مثل دراسة « بفهل » Pfuhl† سنة ١٩٧٠ (الدراسات السابقة)

ثاني عشر : لم تأخذ النظرية في الاعتبار الوعي الديني بأبعاده الأربعة، البعد المعرفي ، والبعد الإيماني ، والبعد الوجداني ، والبعد السلوكي. فما هي العلاقة بين كل بعد من هذه الأبعاد من جهة وبين السواء أو الانحراف السلوكي من جهة أخرى ، وما هو أثر كل بعد على الموقف من القانون ، فقد يكون اتجاه الشخص سلبيا إزاء القانون وإيجابيا إزاء الانحراف عنه ، لكنه لايترجم إلى فعل منحرف تحت تأثير هذه الأبعاد الأربعة أو أي منها وبشكل عام فإن العلاقة بين الوعي الديني وبين تأثير الجماعات الأولية في اطار السواء والانحراف السلوكي تحتاج إلى مزيد من الدراسة الواقعية . وهنا يجب التمييز بين ماهو ممنوع قانونا وما هو محرم أو مكروه دينيًا ، وبين المعايير الثقافية والمعايير الدينية . وهذه الأخيرة قد تتطابق وقد تتباين . وهنا يثار السؤال حول العلاقة بينهما.

خاتمة البحث :

انطلق بحثنا في الأساس لاختبار نظرية الاختلاط التفاضلي من خلال طرح ستة أسئلة محددة تتصل بالقضايا الأساسية لهذه النظرية بعد ترجمتها بحثيا لاختبارها في الواقع الفعلي . وقد استخدمنا تصميما شبه تجريبي وآخر مسحي لتحقيق هذا الاختبار . وقد طبق البحث على مجموعتين ، مجموعة من الجانحين ، ومجموعة من الأسوياء. وقد استطعنا تقسيم الأسئلة الستة إلى جوانب، كل جانب يتضمن عدة أبعاد، وكل بعد يتضمن عدة متغيرات . وقد عرضنا فيما سبق نتيجة الاجابة على هذه التساؤلات ، وأوردنا الأداة المستخدمة والأساليب الاحصائية التي طبقناها ، ثم عرضنا بشكل مركز لتقويم قضايا نظرية الاختلاط التفاضلي في ضوء نتائج دراستنا الميدانية ، وذلك بعد عرض الاجابة عن تساؤلات الدراسة.

ونستطيع بشكل عام القول أن هذه النظرية تطرح تعميمات بشكل مطلق لايستند إلى دراسات واقعية ، وأن هذه القضايا تحتاج إلى العديد من الضوابط النظرية والمنهجية ، فهي لاتنطبق في كل الأحوال والظروف والمواقف بغض النظر عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية والظروف الموقفية والفروق الفردية . وهذا ماكشفت عنه العديد من الدراسات التي تمت في العالم الغربي، وما كشفت عنه دراستنا الحالية كما أوضحت في الفقر السابقة.

وهذا لايقلل من أهمية النظرية ولكن ينبه إلى أهمية اجراء دراسات تقويمية مقارنة في ثقافات مختلفة ومجتمعات متباينة وظروف اجتماعية مختلفة ، كما ينبه إلى ضرورة اختبار هذه النظرية في مجال

جرائم مختلفة ، وأعمار مختلفة للمجرمين، وبيئات ثقافية واجتماعية مختلفة فهناك العديد من التساؤلات التي تظل محتاجة للدراسة بهذا الصدد، منها : هل تنطبق هذه النظرية على كل أنواع الجرائم ؟ ، وهل تنطبق على كل الانحرافات بغض النظر عن أعمار المنحرفين ؟وهل تنطبق في كل البيئات الاجتماعية والثقافية؟ وهل تنطبق هذه النظرية بغض النظر عن الظروف الموقفية والفروق الفردية بين الناس؟ ...... الخ. وما هو موقع هذه النظرية من مختلف النظريات الاجتماعية والنفسية المطروحة في التراث؟ ...الخ

وقد أجريت العديد من المحاولات في أوربا وأمريكا لتقويم هذه النظرية ، وليست دراستنا إلا خطوة في هذا الاتجاه.

مصادر البحث ومراجعه

أولا : مصادر المقدمة :

1- Martin. R. Haskell- Lewis Yablonski: Juvenile Delinquency: Rand Mc. Nally Colledge Publishing Co. Chicago 1978 p. 367.
2 - Ibid. P. 373
3 - Ibid. P.P. 372-390

وارجع إلى دراسات :

Glueck S. and Glueck E. : Unraveling juvenile delinquency 1955- Recless, W.C. The Crime Problems. N.Y. Apleton Century Crofts - 1961- Matza , D: Delinquency and drift. New york : Wiley and Son. 1960 .Shulman, Manuel : Juvenile delinquency in American Society - New york 1961 - Sutherland , E., Gressey - D. Principles of criminology`;J.P. Lippincott. Co. Nl.Y. 1960. Carl.Schuessler: (ed) : Edwin H. Sutherland: an Analysing Crime : The Heritage of society . The University of Chicago press 1973.

4- M. Haskel and Yablonski- op. cit. P. 3
5- E.Sutherland and D.C. Gressey - op. cit. chapter3.
6- H.H. Goddar: Feeblemindedness: Macmillan . New york 1914.
7- E.Sutherland . op. cit.

وارجع إلى:

N. Temasheff: Review of E.H. Sutherland and D. Cressey
: Principle of Criminology . 5th edition:

American Cotholic Sociological Review 1955.
PP. 143-144

8 - E. Sutherland and Cressey : op. cit.

9 - G. Tresler: The explanation of Criminality:
London : Routledge and Kagan Poul 1962.
See- Haskell and Yablonski . op . cit. p.379.

10- D. Matza: Delinquency and Dfift . New york
Wiley 1960-seeHaskel-et - al p. 372.

11- C.R. Jeffery : An Intigrated theory of crime and
criminal behavior: Journal of criminal .
Law: Criminology and Police Science 50 -
March.1959.

12- W.C. Recless : The Crime Problems : Apleton
Century
Crofts. N.Y. 1961.

13- Haskell et-al. op. cit. p. 380.

14- C.Show-et-al : Delinquency areas. Chicago
University press 1927.

15- Robert Nerton . Social theory and social and
social structure . : The Free Press of Glencoe .
1963.pp 121-158.

16- Ibid.

ثانيا : مصادر الفصل الأول:

17- N.S.Timasheff: Review of E.H.Sutherland and
D.R. Gressey , Principles of Criminology, 5th
edition : American Catholic Sociological
Review- June 1955 pp. 143-144.

وارجع إلى أدوين سوزرلاند ، دونالدكريسي: مبادئ علم الاجرام ، ترجمة
محمود السباعي وحسن المرصفاوي - الانجلو المصرية ١٩٦٨- ص٧٤

١٨- سوزرلاند ، وكريسي . المصدر السابق . ص ٧٥.
١٩ المصدر السابق ص ٧٦.
٢٠ - لمعرفة آراء « لوابي» ارجع إلى كمال جندي أبو السعد ، انحراف الأحداث الجناح ، دار المعارف ١٩٧١ص٢.
٢٢- المصدر السابق ص
٢٣- المصد الصابق ص ٣
٢٤- ارجع إلى دراسة « وليم اجبرن بعنوان :
Factors in the variations of crimes among cities " Journal of American statistical Associations 30 12-34 Marth 1935. Walter C. Reckless: The Crime problem - Second edition - NewYork Aptelon Century crofts 1950 pp.26-42.
٢٥ - سوزرلاند وكريسي . مصدر سابق ص ٩٧.
٢٦- المصدر السابق ص ١٠١-١٠٣.
٢٧- المصدر السابق.
٢٨- المصدر السابق.
٢٩- المصدر السابق ص ١٠٢
٣٠- المصدر السابق
٣١- المصدر السابق ص ١٠٣
٣٢- المصدر السابق ص ١٠٤
٣٣- ارجع إلى الفصل الخامس الخاص بالجريمة والعمليات الاجتماعية حيث يشرح مفهوم التنظيم الاجتماعي التفاضلي، وارتباطه بالفردية الاقتصادية والسياسية والقابلية للتنقل ، والصراع الثقافي ص ١٠٧-١٢٠.
٣٤- المصدر السابق ص ٧٥.
٣٥-= كمال جندي أبو السعد - مصدر سابق ص ٤ وارجع إلى أجست ايكهورن : الشاب الجانح : ترجمة سيد غنيم ، اسحق رمزي ، دار المعارف ١٩٥٤م.
٣٦- المصدر السابق..
٣٧- المصدر السابق ص ٥
٣٨- المصد السابق ص ٦.٥.

ثالثا : مصادر الفصل الثاني:

40 - Ibid.
41- Ibid.p. 471.
42- Ibid.
43- James F. Short, Jr: Differencial association as a hypothesis :Problem of Emperical testing: Social problems - & -Summer 1960 pp 14-25.
44- Henry Mckay : Differential Association and crime prevention : Problems of utilization.: Social Problems & Summer 1960. pp.25-37.
45- Albert J. Reiss and A . Lewis Rhodes : An Emperical Test of Differencial Association Theory : The Journal of Research in Crime and Delinquency, 1 - (January 1964) pp. 5-18.
46- Harwion L. Voss: Differencial Association and Reported delinquent Behavior : A Replication: Social Problems 12(Summer:1964) pp. 78-85.
47- C.R.Jeffery :Criminal Behavior and learning Theory: The Journal of Criminal Law. : Criminology and Police Science 50 (September 1965) pp.294-300.
48- Rita Volkman and Donald Cressey :Differential Association and the Rehabilitation of Drug Adicts - American Journal of Sociology - V- 69 N 2 (September 1963) pp.129-142.
49-D.A.Andrews: Some Experimental Investigations of the Principles of Differencial Association Through Deliberate Manipulations of the Structure of Service Systems- American Sociological Review V.45 N3 (June 1980)

pp448- 462.
50-Gary F. Jensen : Parents, Peers and Delinquent Action. A Test of The Differential Association Perspective: American Journal of Sociology VO-78 N3 (Nov 1972) pp.562-575.
51- Charles R. Tittle, Mary Jean Burk , Elton F. Jackson: Modeling Sutherland`s Theory of Diffirential Association:Toward an Emperical Clarification : A Paper Presented at The 1984 Meetings of Southem Sociological Society U.S.A.
52- Milvin Defleur & Richard Quinney : A Reformulation of Sutherlands Differential Association. Theory and a Strategy for Emperical Verification . : Journal of Research in Crime and Delinquency 1966 N3 pp. 1-22.
53- Reed Adams: Differential Association and Learning Principles Revised: Social Problems. V-20 - N-4 . 1973 pp.458-470.
54 - Robert L. Burgess & Ronald L. Akers: Differential Association - Reinforcement Theory of Criminal Behavior : Social Problems - V- 14 - N- 2 1966 pp. 128 - 147
55- Ibid. p . 128.
قد استدل « برجس » وزميله في هذا الصدد بدراسة :
Daniel Glaser: Criminality Theories and Behavioral Images - American Journal of Sociology 61(March 1956) pp. 433- 444- Glaser: Differential Association and Criminological Prediction - op . cit. pp. 10 -13.
57- Rober L. Burgess. dt- et - op. cit. p 129.
58- Ibid. p 130 - see - Sutherland : Principles of

Criminology,3rd ed. Philadelphia : J.B.Lippincott co 1939 p. 80.

59- Ibid. p. 131.
60- Ibid. p. 146.
61- Ibid. pp. 146-147.
62- Ibid. p 147.
63- Melvin L. De Fleur & Richard Quionney : Op. cit. p.1.
64- Ibid. p2.
65- Ibid. p.3.
66- Ibid.
67- Ibid.p.3.
68-Ibid.
69- Ibid.p.4
70- E.H. Sutherland and D.R. Cressey : Principles of Crominology: (Philadelphia-J.B. Lippincott 1960 . p. VI.
71- M.L.Defleur and Quinney : op . cit. p4.

٧٢ - للوقوف على ترجمة نظرية سوزرلاند في ضوء نظرية الفئات ارجع إلى المصدر السابق ص ٥-٩.

37- Ibid. p5.
74- Ibid.p6.
75-Ibid.p.6.
76- Ibid. pp. 6-7.
77- Reed Adams: Op. cit. p. 458.
78- Ibid. p. 459.
79- E.H.Pfuhl: Mass Media and Reported Delinquent behavior: A Negative Case. in S.L. Wolfgang and N. Johnson(eds) :The Sociology of Crime and Delinquency . Newyork - Wiley
80 - Reed Adams: op. cit. p.459.
81- D.Cressey & D.A.Ward : Delinquency , Crime

and Social Process . New york, Harper & Row 1969 P.XII.
82- Reed Adams : Op. cit. p. 460.
83- Ibid. p. 460.
84- Ibid. p. 465.
85- Ibid. pp. 461-462.
86- Rita Folkman & Donald Cressey : Differential association and the Rehabilitation of Drug adicts: American Journal of Sociology V.69-No-2(September 1963 pp. 129-142. p. 129.
87- Ibid. p. 129.
88- Ibid.
89- Ibid.130.
90- Rita Volkman: A descriptive case study of Synanon as a Primary Group Organization" " Unpublished Master : Thesis- Department of Education- University of California Los Angeles 1961.
91- Rito. Volkman and D.R. Cressey: op. cit . p. 130.
92-Ibid. pp. 131-132.
93-Ibid.p. 133.
94- Ibid. pp 133-134.
95- Ibid. p. 141.
96- Ibid. p. 142.
97- Ibid. p. 142.98- D,A.Andrews: Some investigations of the principles of differential association through deliberate manipulations of the structure of service systems American Sociological (Revies V-4 5 - N 3 (June 1980)p. 448.
99- Ibid. P. 448.
100- Ibid. p. 449.

101-Ibid. p. 450.
102- Ibid. pp. 4252-453.
103- Ibid. p. 453.
104- Gary F. Jensen: Parents, Peers and Delinquent Action: A Test of the Differential Association Perspective: American Journal of Sociology Vol. 78 (Nov. 1972). p.562.
105 - Ibid. p. 562.
106-Ibid. p. 563.
107-E.H. Sutherland and D.R. Cressey : Principles of Criminology : 6th ed 1966 pp. 227-228.
108-Garyf. Jensen. op. cit. p. 564.
109- Ibid. p. 564.
110- Robert Everett Stanfield: The Interaction of Familyvariables and Gang Variables in the Aetiology of Delinquency : Social problems 13 (Spring) 1966 pp. 411- 417.
111- Ibid.
112- Travis Hirschi: Causes of Delinquency : Berkeley University of California Press 1969 pp. 212-223.
113- G. Jensen : op. cit. p . 566- انظر الهامش-
114- Ibid.
115- Ibid. p. 567.
116- Ibid.p. 568.
117- Ibid. p. 573.
118- Norman Wall and Brendan A. Maher: Prisoner's Altitude Towards Home and the Judicial System: Journal of Criminal Law and Criminology 49 (November-December 1958 pp. 321-330.
119- G. Gensen: op. cit. p. 574.

120- Ibid.

مصادر الفصل الثالث :

١٢١- ارجع إلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المنحرفين ، وإلى تنظيم المؤسسات العقابية للأحداث الصادر بقرار من وزير الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية بناء على المادة ٤٩ من القانون المشار إليه .

122- Mc. Call, R.B: Fundamental Statistics for Psychology : 2end edition : Harcourt Prace: Jovanovich Inc. 1975 pp. 213-214

123- Runyon , R. P. : Fundamental of Behavioral Statistics :London : Addison- Wesley Publishing Co. (4th ed) 1980 p. 240.

124-Ibid. p. 24.

125- Welkowitz-J, Ewen , R. Cohen, G: Introduclory Statistics for Behavioral Sciences - Newyork - Academic Press 1976 p. 188.

مصادر الفصل الرابع:

١٢٦- علي محمد جعفر : الأحداث المنحرفون عوامل الانحراف - المسئولية الجزائية - التدابير : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٨٤ ص ٣١٥.

١٢٧- المصد السابق.

١٢٨- المصدر السابق.

رقم الإيداع ٣٦٢٠ / ٩٦
الترقيم الدولى I.S.B.N
977 - 273 - 1541

رقم الإيداع ٣٦٢٠ / ٩٦
الترقيم الدولى I.S.B.N
977 - 273 - 1541